معركة الاختلاط في الكويت

دراسة في الفكر الاجتماعي الكويتي

تأليف

الدكتور محمد جواد رضا

استاذ التربية المقارنة
جامعة الكويت

شركة الربيعان للنشر والتوزيع

ص.ب : ٢٥٤٠١ ـ صفاة ـ الكويت

تلفون : ٢٤٤٩٩٩٨ ـ برقيا ربيعبوك

• معركة الاختلاط في الكويت

دراسة في الفكر الاجتماعي الكويتي .

• المؤلف : الدكتور محمد جواد رضا .

استاذ التربية المقارنة ـــ جامعة الكويت .

• الطبعة : الأولى يونيو ١٩٨٣ .

• الناشر : شركة الربيعان للنشر والتوزيع .

• موضوع الكتاب : دراسة اجتماعية .

• تصمم الغلاف : القسم الفني بالشركة .

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ
وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ
لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾

سورة المائدة (٨)

الإهداء

إلى

عبد الرزاق البصير و عبد الله زكريا الأنصاري

نصيريـن

غير مساومين

من أنصار

الحقيقة والحُريّة

المؤلف

محمد جواد رضا

محتويات الكتاب

الصفحة

المقدمة

الواقعة والشهادة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الواقعة والشهـــادة

من قدر العلماء أن يكونوا شهودا على مخاضات التاريخ في حياة أممهم لأن تلك المخاضات التي يصنعها الناس من خلال تآلفهم أو تخالفهم .. من خلال اجتماعهم أو تفرقهم هي حواكم الزمن القادم ومن حق اللاحقين على السابقين أن يبصّروا بمواقع القوة والوهن في نظم الحياة التي سيولدون فيها ويتكاملون معها ، وقد يفقدون استقلالهم لها .

ان من الحقائق المقررة في علم الاجتماع أن « الحدث الاجتماعي » ليس شيئا فردا قائما بنفسه هابطا من السماء ولا ناجما من الأرض ، وانما هو ـــ في بعض معانيه ـــ مادة كاشفة عن وشيجة لا حصر لها من خيوط حياكتها وعناصر نسيجها . ومن ههنا كان من قصر النظر وسوء التقدير أن تفسّر خارجيا أو أن تحمل على ظاهر معانيها أو أن تعزى الى سبب واحد . ومن ههنا أيضا .. يمكن القول بأن التأريخ لهذه الأحداث هو ـــ أو ينبغي أن يكون ـــ فنٌّ الانتظار المتأمل في مكنونات المواقف الأخلاقية والمصالح الاجتماعية

ومكوّناتها وما يفرزه ذلك كله في عقول الناس من أنماط الثبات أو التناقض في مسلكياتهم أفرادا وجماعات . وكم تدهش الأشياء دارسها ومتقصّيها حين تظهر له أن ما يقع على سطح الحياة هو مجرد كاشف قوىّ عما تحتها من تصادمات قوى التغيّر والمحافظة في المجتمع ، وان ما يشعل نزاعات يروح ضحيتها المصدّقون بظواهر الأحداث ان هو الا ترجمة عملية عن تضارب معتقدات ومصالح مركزة في بنية النظام الاجتماعي .

يوم وقعت معركة الاختلاط في جامعة الكويت مساء الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧١ ، كنت واحدا من شهودها . واذ كنت ألتزم التزاما غير متيسر بالأمر القرآني الكريم (**يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنّكم شنآن قوم على ألّا تعدلوا .. اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون**[١]) .

واذ كنت أنظر الى الاسلام والعروبة على أنهما واشجتا نسب بيني وبين الكويت الذى دعاني دعوة مكرّمة عام ١٩٦٨ للحلول بين أهله ومقاسمتهم مسؤوليات البناء الاجتماعي ، فقد حيرتني أحداث الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧١ وغبرت تعيش في وجداني هاجسا قويا مقضّا الى فهمها وتحليلها وتشخيص مسبباتها .. ولم يكن ذلك أمرا هينا ولا يسيرا ، فمن العسير جدا على الباحث أن ينفذ الى ضمائر الشعوب . ووعيا مني لوعورة الطريق ووحشة الدرب الى اجتلاء حقيقة تلك الأحداث ، فقد تربصت بها احدى عشرة سنة وتزيد أعايشها وأراجعها وأجمع ما يتيسر لي جمعه من معلومات تنير طريقي اليها .

---

(١) سورة المائدة/٨ .

وأعيد قراءة تفاصيلها وأستجلي ما بين سطورها وأحاول اعادة تركيبها . وكنت كلما هممت بتدوين ما يتراكم بين يدىّ من حقائق وتفاسير قادني اليها الجمع والمراجعة والتحليل والتفسير .. وجدت أن الحدث ما يزال طريا لم يتحول الى مادة تاريخية تتمنع على الأحكام الفردية ، حتى تصرّم عقد كامل من السنين جعلني أطمئن الى انطفاء الوهج العاطفي عن معركة الاختلاط وأنها يمكن ــ الآن ــ أن توضع تحت مجهر النظر العلمي ، فقد تبدلت الأرض وبعض الذين أشعلوا فتيل المعركة خسروا مقاعدهم في مراكز القيادة الاجتماعية وبعضهم قد شاخ ويفترض أن يكون اليوم أكثر حكمة وأحسن وعيا لارادة التاريخ وان العناصر الشابة التي كانت حطب النار الموقدة يومئذ قد تجاوزت حدود الانفعال به وان الجميع يدركون اليوم ما فاتهم ادراكه من درس يجب أن يستخلص من كل ما وقع وأن عملية الاستخلاص يجب أن تكون زكاة لأنفسنا جميعا من دواخل القصور الانساني والبرء من وزن الأشياء بميزان النصر والهزيمة ، لأن من الخطر الفادح للشعوب أن تنقسم على نفسها الى غالبين ومغلوبين ، وانما الوعي الأفضل للأزمات الاجتماعية الكبرى هو في كيفية تحويلها الى ايجابيات لمواصلة عملية التقدم . ومن ههنا فان منطق الأحداث يكشف لنا اليوم أن قطبي معركة الاختلاط .. الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وجمعية الاصلاح الاجتماعي ومن ناصرهما ودخل في صفوفهما لم يكونوا معسكرات متعادية متباغضة ــ رغم مرارة الصراع وتجريحية اللغة التي عبّر بها كل فريق عن نفسه ــ وانما هم كانوا بعض أدوات التاريخ وآلاته في تحقيق التبدل الاجتماعي الذي شهده الكويت خلال العقد السابع من هذا القرن .

وعلى هذا فان العودة الى تلك التجربة ومراجعتها وتقييمها لا يمكن أن تكون الا هذا الفهم الصائب لطبيعة ما وقع وهي توطئة ذكية لاستكشاف التحولات

الاجتماعية القابلة ورسم حدودها ، وان هذا كله يجب أن يخضع للمنطق العلمي المعاصر .

عندما كلّف عالم الاقتصاد والاجتماع السويدي **غونار ميردال** (GUNNAR MYRDAL) في العقد الرابع من هذا القرن بدراسة مشكلة الصراع العنصري بين البيض والسود في الولايات المتحدة الأمريكية أو (المعضلة الأمريكية) (THE AMERICAN DILLEMMA.) — كما أسماها — كان بعض ما خرج به من تلك الدراسة ان معتقدات الناس ليس من الضروري أن تكون ثابتة أو متسقة مع مسلكياتهم في الواقع ، وأن الأمريكيين البيض عموما يقيّمون الأشياء على صعيدين أخلاقيين مختلفين ، صعيد أعلى يمثله ما يتعارف عليه الأمريكيون بـ (المعتقد الأمريكي AMERICAN CREED) معتقد المثل والايمان بمساواة الانسان لأخيه الانسان بصرف النظر عن دينه ولونه ومركزه الاجتماعي ، وصعيد أدنى تميزه معتقدات أقل عمومية في تطبيقاتها ، ولكنها ذات قوة أعظم على سلوك الفرد في تعامله اليومي مع آلاخرين والأشياء ، هذا التعامل الذي ينبني عليه — أكثر من غيره — سلوك الفرد . وبطبيعة الحال فان الصعيدين كثيرا ما يتصادمان فيما بينهما ، الأمر الذى يتسبب في انعدام الثبات أو التوافق بين العقيدة والعمل في ميزان القيم عند الافراد والجماعات . وقد أكد الأستاذ **ميردال** ان هذا الاشكال السلوكي لا يلوّن حياة المنبوذين في المجتمع الامريكي وحدهم بل هو قابل الرصد حتى في سلوك الأمريكيين المحترمين وذوى المكانة الرفيعة . فأكثرية هؤلاء — مثلا — تتقبل بسهولة تقييمات الصعيد الأعلى المشتقة من (المعتقد الأمريكي) حول طبيعة الفرد والمجتمع والمعرفة ، غير أنها في المسلك الواقعي تسترشد بما تمليه عليها تقييمات

الصعيد الادنى فتحكمها مصالحها وتعميماتها الأخلاقية المميزة ، وبهذا تفقد القدرة على الموافقة بين ما هو مثالي (الصعيد الأعلى) وما هو عملي (الصعيد الأدنى) ويمّحي الثبات (CONSSISTENCY) من سلوكها العام .

ان هذه الوضعية تزداد تعقيدا عندما تتفجر الأزمات بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع(٢) .

الذين سيقرأون هذا الكتاب سيجدون في تضاعيف تتابع الأحداث وردود الفعل اشارات متواترة الى مصداقية نظرية الأستاذ ميردال من حيث هي نظرية تشخيصية لطبيعة الأزمات الأجتماعية ليس في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، بل وفي كل المجتمعات الانسانية . وحينما تكون ثنائية الصعيد الأعلى والصعيد الأدنى نمطا حاكما للسلوك الانساني فرديا كان أم جماعيا فأن هذا الأضطراب بين أخلاقيات الصعيد الأعلى والصعيد الأدنى يعبر عن نفسه — كما يقول الأستاذ **برايان هولمز** — « بطرق عدة ويقود الى خلق عدد من المشاكل داخل المجتمع(٣) » . ولكن اذا كان الاضطراب بين منطقي الصعيد الأعلى والصعيد الأدنى صانع مشاكل ومفجّر أزمات داخل المجتمع ، فانه ليس نقمة كله . ذلك ان هذا النوع من الاضطراب

---

(٢) راجع ص ١١١ من المجلد الأول من كتاب :
THE AMERICAN DILLEMMA
BY: GUNNAR MYRDAL , HARPER, NEW YORK, 1944.

(٣) HOLMES, B., PROBLEMS IN EDUCATION
ROUTLEDGE & KEGAN PAUL, NEW YORK
THE HUMANITIES PRESS, 1965.

المنطقي ربما أسهم — كما يقول الاستاذ **برايان هولمز** — في نمو المجتمع وديناميكيته . فحرية الاختلاف مثلا اذا قادت الى انعدام الثبات والتوافق فانها غالبا ما تعتبر ضرورية لصحة الديمقراطية السياسية . واذا كان ذلك كذلك ... فان من النافع التمييز بين وعي الخلاف داخل المجتمع وبين تقييم جديته . ومن ههنا فان موضوع البحث المقارن هو — ببساطة — ليس ترتيب المشاكل الاجتماعية والانسانية حسب مسار معين . ولكن الوظيفة الحقيقية للبحث العلمي المقارن هي دراسة تلك المشاكل التي تبدو جادة ، دراسة تعين على صياغة سياسة مصممة لحل هذه المشاكل(٤) .

ان الدراسة الجادة للمشاكل الاجتماعية التي جعلها الأستاذ **برايان هولمز** هدف البحث العلمي المقارن في المشاكل الاجتماعية ، هي ما يحاول هذا الكتاب فعله بالتبصير بالظروف والبواعث التي أدت الى معركة الاختلاط في جامعة الكويت عام ١٩٧١ وطرح احتمالات صياغة سياسة مصممة لحل المشاكل التي نجمت عن تلك المعركة والتعلم منها للتعامل مع نظائرها — التي قد تكون أكبر منها حجما وأعظم خطرا — والتي قد تثور في المستقبل داخل الجامعة وخارجها . ولا يخيفنّنا احتمال نشوب هذه المشاكل والأزمات في القابل من الأيام ..فالموتى وحدهم هم الذين يبرأون من المشاكل وينعمون بالبعد عنها ، ولكنهم موتى على كل حال . أما الأحياء .. فقدرهم فهم المشاكل الاجتماعية على أنها حالات من التناقض بين الكائن الحي وبيئته الخارجية — مادية كانت أم أخلاقية — وهي بهذا ليست شيئا آخر غير تحديات تدعوهم الى استعادة التكيف مع الكون الحي من حولهم ، وهذه

---

(٤) برايان هولمز — المرجع المتقدم ص ٧٧

هي بعض شروط الحياة نفسها التي لا يمكن التغلب عليها بتجاهلها أو المكابرة فيها . المكابرة في تفنيد منطق الحياة هي نوع من الجبن الاجتماعي غير ذي جدوى في ضمان البقاء للشعوب في عالم ما ينى يزداد قسوة وعنفا في التسابق على امتلاك عناصر البقاء .

الكويت : ١١ / ٣ / ١٩٨٣ م .   **الدكتور محمد جواد رضا**

القسم الأول

شئ مَا يوشك أن يقع

الفصل الأول

الواقع يفرز نقائضه من خلال الجامعة

الجامعات مؤسسات عقلانية، غير قابلة لـ « الاخصاء » رغم أنها عرضة للهزائم المؤقتة . والذين يحاولون « أخصاء » الجامعة الحديثة سرعان ما يجدون أنفسهم أمام خيار صعب ... اما تدمير الجامعة أو الرضا بالانتصار عليها في « معارك » محدودة من خلال مصاولات طويلة الأجل . ومن ههنا فان بعض الذين فرحوا بقيام جامعة الكويت عام ١٩٦٦ وعدّوا قيامها ــ صادقين مصيبين ــ رمزا من رموز الاستقلال الوطني وتعبيرا عن الذات الوطنية الكويتية فاتهم أن هذه المؤسسة ذات طبيعة مستقبلية ولم يحضرهم ان النزوع المستقبلي في الأفراد والمؤسسات يقتضي ضمن ما يقتضيه التنازل ــ طواعية أو كرها ــ عن بعض مفاصل الارتباط مع الماضي . وعلى هذا ــ وعندما بدأت جامعة الكويت تمارس فعلها في الوضع الاجتماعي وصرحت طبيعة هذا الفعل ــ أفاق قوم على نوع من الطيرة أو الخوف وأيقنوا ــ في حدود ما قدروا وارتأوا ــ أن من تمام « تكليفهم » الاجتماعي أن يتصدوا لفعل الجامعة في المجتمع ، حذر أن يبلغ هذا الفعل مداه فاذا المجتمع خلق آخر غير الذى عرفوه وألفوه ووجدوا الأمن الروحي في أطره القديمة . ولم يكن هؤلاء الخائفون المتطيرون غير محقين تماما في خوفهم وتطيرهم . فمن قدر الجامعة ــ أية جامعة ــ انها عنصر

تغيير غير مردود الأثر في الوضع الاجتماعي فكرا وعلاقات وتنظيما .. حتى حين يراد شدها الى التقليد .. فان الجامعة ــ بتطبيقها منهجها العلمي على دراسة الواقع أو التراث ــ سرعان ما تكشف عن عناصر الديناميكية المهملة في الاثنين معا ، وبهذا يقع المحذور من حيث لا يمكن منع وقوعه اللهم الا أن تكون هناك عمليات تزوير متعمدة .

الخائفون المتطيرون كانوا على حق في خوفهم وتطيّرهم من فعل الجامعة (الجديدة) في المجتمع (القديم) ولو أنهم عرفوا عن صدق معاينة ماذا يفعل الأسلوب المختبريّ في التماس أثر الحقيقة في العقل الانساني لكانوا أكثر خوفا وأشد تطيرا مما ظهروا به أمام الملأ ، ولاختاروا طريقا غير الطريق التي سلكوا في تصديهم للجامعة . غير أنهم رضوا أن يقفوا مما يؤرقهم ويقضّ مضاجعهم عند اكثره وضوحا وأقربه الى المجادلة فيه وأقواه أثرا في أفئدة العامة ، فكان خيارهم مصبوبا على مسألة الدراسة المشتركة (CO-EDUCATION) داخل الحرم الجامعي والتي اعطوها اسما غريبا مريبا مثيرا للظنون والظنون السيئة على وجه التحديد .. الاختلاط .. ثم راحوا يتوسعون في تحميل كلمة الاختلاط ما تطيق ومالا تطيق من التضمينات والتلبيسات حتى أوشكوا أن يجعلوا منها رديفا « للمعاهرة » العلنية ، وكان ذلك كله افراطا أو اسرافا في تحميل اللفظة اللغوية مضامين وتورياتٍ لا سند لها في أصول اللغة العربية ولا في استعمالاتها القاموسية أو الاصطلاحية .

كان هؤلاء المتخوّفون المتطيرون يتكلمون بأفواه متعددة .. ولكن مجلة « المجتمع » الناطقة بلسان « جمعية الاصلاح الاجتماعي » الكويتية كانت الممثل الأقوى وغير المساوم لهذا التيار على حين لعبت مجلة « البلاغ » دور

الظهير القوي لمجلة « المجتمع » في هذا المضمار . أما الدراسة المشتركة ـــ الاختلاط ـــ فقد كان نصيرها الاكبر « الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ـــ فرع الجامعة » ومجلته « الاتحاد » تظاهرهم من الخارج قوى المعارضة الوطنية داخل مجلس الامة الكويتي وخارجة وتساندهم المنظمات الشعبية الكويتية النقابية والثقافية والصحف الليبرالية وتلك التي تمالىء توجهات الجمهور المرحلية .

كان العام الجامعي ٧٠/٧١ (وهو العام الرابع من عمر الجامعة) عام المجابهة أو بدء المجابهة ـــ على الأقل ـــ بين الطائفتين . شهد هذا العام مولد مجلة « المجتمع »(١) كما شهد العام الذى سبقه انعقاد المؤتمر الرابع للاتحاد الوطني لطلبة الكويت(٢) . وكأن التزامن بين الحدثين جاء ايذانا باعداد الساحة للمبارزة المرتقبة والتي لم يقدّر لها أن تتأخر كثيرا عن مطالع تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٧١) .

العدد (٣٧) من مجلة « الاتحاد » صدر في ١٩٧١/٨/١٥ وانطوى ـــ في جملة ما انطوى عليه ـــ على تحليل نظرى لـ « وضع المرأة الكويتية بين عصرين » . وقد بني التحليل على مقولة جدلية تذهب الى تقرير « ان الصراع موجود في المجتمعات البشرية ما دام هناك تناقض في الأفكار . فالحركات المضادة ليست الا اتجاهات فكرية تتصدى لعملية التغيير محاولة تطويقها وبتر جذورها ومن هنا يمكن التمييز بين نوعين من الافكار الانسانية ، فكر يتجلى

---

(١) صدر العدد الأول من مجلة « المجتمع » في ١٩٧٠/٣/١٧ .

(٢) انعقد المؤتمر في الفترة الواقعة ١٩ ـــ ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٦٩ ، وكانت قراراته وتوصياته ذات طبيعة ثقافية ثورية صارخة .

بوضوح في الحركات المضادة للتقدم ويشكل الخلفية الاجتماعية لتلك الحركات المضادة وهو الفكر المحافظ أو الفكر الرجعي الذي يرفض الأفكار الجديدة ويحاول ابقاء القديم على قدمه كونه يخشى التغيير الذى يهدد مصالحه الذاتية . أما النوع الآخر من الأفكار فهو الفكر المرن والذى يتميز بالديناميكية وبالفن الفكرى ورغبته في التغيير واصلاح الأوضاع المنحرفة والفاسدة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا لخلق مجتمع أفضل . ويجب ألا نتناسى بأن كل مجتمع انما يحوى هذين النوعين من الأفكار التى تتصارع فيما بينها كي تنتصر احداها في النهاية وتبسط قيمها وتفرضها على المجتمع[٣] » .

ومن هذا المدخل « الجدلي » ينتقل التحليل الى تشخيص التحولات الاجتماعية التي كان المجتمع الكويتي يشهدها يومئذ فيقرر « .. ان المجتمع الكويتي السابق للنهضة المعاصرة انما كان فكره قد استمد مصادره وغذيت مبادؤه من البئية الكويتية ذاتها ... أى أن قيمه الاجتماعية والخلقية منها بالذات لم تكن مستوردة من الخارج انما كانت تعكس الواقع وتعبر عنه خير تعبير[٤] » . وقد عدّ التحليل هذا الحال مسؤولا عن « .. وضع نوع من القيود الخلقية القاسية على حرية المرأة والمتمثلة في القيم الخلقية والمفاهيم السيكولوجية والسلوكية التي كانت تنقص من قيمة المرأة وتحدّ من حريتها ككائن بشرى مما كوّن نظرة واطئة عن المرأة » . ثم يمضي التحليل الى الاستدراك على هذا التشخيص بملاحظة أن تدفق النفط قد ساعد (على ظهور نهضة اقتصادية متطورة بشكل سريع في منتصف القرن العشرين مما أدى الى ظهور حاجة ماسة لخلق مفاهيم جديدة تتناسق وتصلح لهذا التطور

---

(٣) مجلة الاتحاد ـص ٣ ، العدد ٣٧ ، السنة الرابعة ١٩٧٠/٨/١٥ ـــ الكويت .

(٤) المرجع السابق ..ص ١٣

المادي الضخم الا أن انعدام الجانب الفكرى والثقافي في الكويت قبل النهضة المعاصرة قد أدى الى أن تشكل الكويت منطقة ضغط فكرى منخفض تهب عليها الرياح الفكرية من المناطق ذات الضغط العالي الخارجي(٥)) . غير أن الكويت ــ كما يصف التحليل ــ كان « لا بد لها من خلق قيم ومفاهيم سلوكية حديثة تتناسب مع التطور المادى المعاصر ، فكان أن اختفت القيود السابقة المفروضة على المرأة . الا أنه نتيجة لانعدام الوعي الثقافي المتميز بوضوح الرؤية الفكرية قد أدى الى عدم التحديد للسلوك الجديد الواجب على المرأة اتباعه بعد حصولها على الاستقلالية الذاتية وتخلصها من صفة الاطلاق في التبعية ودخولها لمعترك الحياة العامة . وقد أدى عدم التحديد المذكور الى خلق تناقض في التصرفات لدى الفتاة الكويتية التي عاصرت هذا التطور أن تفقه حقيقة وضعها الاستراتيجي في المجتمع(٦) . « ونتيجة لذلك فقد حاولت الفتاة الكويتية بعد أن تحررت من عبء القيود السابقة جزئيا ان تحقق ما كانت تصبو اليه في السابق وان تتخلص من التناقض في المفاهيم الذى جعلها تسير في دوامة فكرية عنيفة ، فكان ان تحدت القيود التي تكبل حريتها في السابق(٧) » .

لقد كان من بعض آثار الوضع المتحرر الذى اتخذته الفتاة الكويتية ــ وفقا لتحليل المجلة ــ أنه حدى بها (الفتاة الكويتية) الى « تحدي العادات السابقة والتقاليد التي وضعت رغم أنها دون ادراك أهميتها الاجتماعية ، أخذت تطالب بالغائها وان تحل محلها أفكار ومفاهيم حديثة تتناسب

---

(٥) المرجع السابق ... ص ١٣
(٦) المرجع السابق .. ص ١٤
(٧) المرجع السابق .. ص ١٤

وتطورها ــ أى الفتاة ــ الفكرى المعاصر . ولما كان الوعي الثقافي ذو الرؤيا الواضحة منعدما كما ذكرت سابقا ، فقد وجدت الفتاة الكويتية نفسها في دوامة ومتاهة فكرية لتخليها عن القديم وعدم خلقها لأشياء جديدة .. من هنا أدركت الفتاة الكويتية أن السبيل الوحيد للتخلص من تلك الدوامة الفكرية انما يقع بالدرجة الأولى على عاتقها فهي صاحبة المصلحة الحقيقة أولا واخيرا ، فكان أن قامت ببذل الجهود المختلفة وتشكيل الجمعيات النسائية والمحاولة الجدية لدخول المجتمع للمشاركة مع الرجل في مختلف الأعمال العامة . هذه المحاولات انما تعكس الرغبة الجدية لدى الفتاة الكويتية في رسم خط فكرى واضح يحدد بشكل جديد وجدى حقوقها وواجباتها في المجتمع بعد أن كانت حقوقها مغموطة(٨) » .

ومن باب الاستخلاص .. وصل التحليل الى هذه النتيجة المهمة تربويا .. « لما كان من البديهي أن تشارك المرأة في كافة الأعمال الى جانب الشاب ، فان من المسلّم به إذاً ان تمارس عملية التحصيل العلمي النظرى الى جانب الشاب ، ومنعنا اياها من ذلك يعني في أبسط صوره السرقة الواضحة لحق طبيعي من حقوقها الأزلية حيث أن القانون الطبيعي الخالد انما ينص على العدالة والمساواة بين الأفراد كافة دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين(٩) » .

موقف « الاتحاد » لم يعد يحتمل شيئا من الغموض أو التردد في التسليم بحق الفتاة في « التحصيل العلمي النظرى الى جانب الشاب » وان أى

---

(٨) المرجع السابق .. ص ١٤

(٩) المرجع السابق .. ص ١٤

مماطلة في هذا الحق أو محاولة لمصادرته لن تكون شيئا آخر غير « سرقة واضحة لحق طبيعي من حقوقها الأزلية » لأن « القانون الطبيعي الخالد انما ينص على العدالة والمساواة بين الأفراد كافة دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين » .

هذا النمط من الفكر كان يسير في خط مضاد تماما لما كان يرتفع به الصوت الآخر .. صوت الخائفين والمتطيّرين . ومن يقرأ أدبيات هذا الصوت الآخر يجد أن أصحابه كانوا محكومين في كل تفكيرهم حول الجامعة بوسواس عجيب .. هو أن هناك « مؤامرة » على الاسلام وعلى المجتمع الكويتي وان الجامعة هي المكان الذى تنفذ فيه هذه المؤامرة . ومن هنا اكتسب التصدى لما يقع في الجامعة صفة « الجهاد » . وفي ضوء هذا الهاجس أصبح كل ما تفعله الجامعة موضعا للريبة والتهمة حتى غدت وجوه النشاط الاجتماعي المألوفة في الأوساط الجامعية من حفلات ونشاط مسرحي ورحلات طلابية ... نذراً على نهاية العالم وسقوط الاخلاق والتآمر على الاسلام . ومن يتتبع ما كتبته مجلة « المجتمع » منذ عددها الأول ، يجد أن هذا الوسواس كان ما يني يتضخم في أذهان أصحابه ومعه كان ينمو شعور من العداء والشك وسوء الظن نحو الجامعة والجامعيين فصلته تفصيلا دقيقا المذكرة الخاصة « حول جامعة الكويت » التي رفعتها جمعية الاصلاح الاجتماعي الى سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ، ثم وزعتها على الوزراء وأعضاء مجلس الأمة في مفتتح العام الدراسي ٧١/٧٠ .

بدأت المذكرة بتوجيه الاهتمام الى أن الغرض من انشاء جامعة الكويت ـــ حسب تقدير الجمعية ـــ هو « صياغة أجيال تكون أحسس

مستوى وأقدر على تحمل المسؤولية من جيل الهزيمة وسقوط القدس أجيال تبني البلاد بعقلها وعلمها وتصون البناء بأخلاقها وفضائلها . وما قام في أذهان المخلصين ولا كان من أهدافهم ما يريده البعض اليوم بالجامعة وهو أن تتبنى خط الهدم الاجتماعي المستتر وراء الرقص والاختلاط لم يقم هذا الفهم في تصور المخلصين لأنهم يدركون أن المجتمع الكويتي في حاجة الى العلم لا الى الرقص .. الى المعامل لا الى المراقص ، وأن أبناء الكويت من الجنسين يمكن أن يتفوقوا في التكنولوجيا وأن يساهموا في تطوير الذرة وفي انجازات جديدة في الطب والهندسة الخ .. دون اختلاط بين الجنسين ، اذ ليس هناك صلة علمية ـــ قط ـــ بين التقدم العلمي وبين الرقص والاختلاط[١٠] » .

من هذا التمهيد تقدمت المذكرة خطوة أخرى الى الامام لتستعدى السلطات الحكومية التشريعية والتنفيذية على الجامعة أو على القائمين بأمرها فقالت « ان الاختلاط ممنوع في الجامعة ولم يكن مجلس الأمة مخطئا حين قرر هذا المنع بيد أن حماس بعضهم للاختلاط والرقص وتشجيع الملابس القصيرة دفعه الى تخطي كل شيء .. الاسلام وتقاليد المجتمع النابعة من عقيدته وقيمه ومجلس الأمة . ولقد ثابر هذا الفريق على بلوغ أهدافه حتى استطاع انشاء مسارح يتدرب فيها الشباب الكويتي من الجنسين على الرقص والغناء والتمثيل وحتى استطاع القيام برحلات مختلطة لا تليق أبدا » . ثم انتقلت المذكرة من الاستعداء الى توجيه تهمة محددة الى الجامعة مؤداها « ان المنتفع الوحيد بهذا النشاط هم خصوم الاسلام الذين يريدون هدم مجتمعاته من الداخل وفك ترابطة الخلقي والنفسي تمهيدا للسيطرة عليه

(١٠) هذا النص وما يليه من النصوص مقتبسة كلها من نص المذكرة التي لا تحمل تاريخا .

بأيسر مقدار من الجهد والتكلفة » . ومن هذه المقدمات وصلت المذكرة الى قناعة أكيدة بأن « هناك مخاطر واضحة يجلبها الى بلادنا هذا النشاط الغريب في الجامعة :

الخطر الأول : استدراج المجتمع للبعد عن الاسلام وضوابطه .
الخطر الثاني : اتلاف العلاقة بين الجامعة والمجتمع .
الخطر الثالث : جرّ الشباب الكويتي الى الضياع الذى يعانيه شباب العالم من جراء الاختلاط والرقص وموجات الانحلال التي طحنت — في قسوة — خصائص الشباب وعزائمه ومواهبه وأسلمته للمخدرات » . ولما فرغت المذكرة من تسطير التهمة وتقديم الحيثيات الثبوتية عليها ، طالبت الحكومة « باتخاذ اجراءات حاسمة تطمئن الأسر الكويتية على مستقبل فيتاتها وفتيانها وتحفظ للجامعة مكانتها ووقارها العلمي » .

ليس هذا وحسب ، بل ان المذكرة طالبت الحكومة « بالتشديد على ادارة الجامعة في التزام حماية الطلاب من موجات الاختلاط وتكليف هذه الادارة بتنبيه بعض الأساتذه الذين يشجعون النشاط المستورد تحت اسم الحضارة بالكف عن ذلك » .

ان مجمل ما يخرج به القارىء للمذكرة ان الجمعية أعطت لنفسها في هذه المذكرة صفة الوصاية على الجامعة ، وهي قد كشفت عن تطلعها هذا في المذكرة ذاتها حين طالبت الحكومة برعاية مماثلة للطلبة الكويتيين في الخارج لأن الطلاب هنا « تحت السمع والبصر ومن الممكن أخذ المبادرة لحمايتهم اثر نشوء أى ظاهرة خطرة عليهم » .

الفصـل الثانـي

نـذر العاصفـة تتجمـع

بالضبط ... كما يرتب المتحاربون صفوفهم استعدادا للنزال ... كان تبلور هذين الموقفين المتناقضين بين الاتحاد والجمعية نذيرا عالي الصوت بشيء ما كان على وشك الوقوع ، كما كان تعبيرا صريحا عن انتفاء امكانية التسوية او التفاهم بين المعسكرين . فما كان ممارسة شابة بريئة عند طرف ... كان تهتكا وانحلالا عند الطرف الآخر . وما كان مظهرا من مظاهر الحياة الجديدة للمجتمع عند فريق ... بدى فسقا وفجورا في اعين الفريق الآخر حتى لقد قام بين المعسكرين حاجز نفسي ضخم من سوء الظن ومشاعر الأتهام المتبادلة أخذ يجر شيئا فشيئا الى اعداد الساحة للصدام المرتقب الذى لاح للأعين اليقظة وشيك الوقوع .

في العدد ٤٥ من السنة الخامسة من مجلة « الاتحاد » وبتاريخ ١٩٧١/٦/٢١ كتب فهد الوزان احد طلبة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية مقالة بعنوان :

« مع الذين يتكلمون عن الاختلاط في جامعة الكويت »

المقالة كانت تفنيدا غير مباشر لمقولات الخائفين المتطيرين ولم يكن في المقالة

شيء غير مألوف الا لهجته الأتهامية التجريحية . بدأ فهد الوزان مقاله بملاحظة ان الصحافة المحلية وجدت لها شغلا شاغلا في نقد الجامعة ومناقشة اعمالها . ولم يجد الكاتب في ذلك حرجا من حيث المبدأ . ولكن ما اخذه الكاتب على الصحافة في هذا السبيل هو أن اخطاء الجامعة — في حال الاتفاق على وجودها — لن يصلحها « العويل والتهويل » وانما هي ممكنة الاصلاح فقط « من خلال العمل البناء المثمر ودفع الاقتراحات واحدا تلو الاخر لأدارة الجامعة وهذا هو ما يفعله الاتحاد الوطني لطلبة الكويت — فرع جامعة الكويت — اما ان نظل ننقد أو نقذف الجامعة بالعديد من الألفاظ الرنانة أو البذيئة فلا معنى لذلك سوى أنها أهانة الجهلة لمركز العلم »،(١١) . بعد هذا ذهب الكاتب يفصّل هذه المسلكية السلبية في التعامل مع الجامعة ويحذر من عواقبها قائلا « لقد كثر المنظرون في الرأى وكان في اختلافهم رحمة للصحافة فتعددت الاراء وتشعبت الافكار والقواعد الأختلاطية . منهم من ذهب الى أن اللقاءات بين الطالبات والطلبة لا تخلو من الهمس واللمس . ومنهم من ذهب الى ان اللقاءات عامرة بعبارات الحب والغمز واللمز . ومنهم من ذهب الى ان الأفيون والحشيش قد أنتشرا في الجامعة . ومنهم من ذهب الى ان شللا في الجامعة من الطلاب والطالبات يمارسون الجنس . ومنهم من ذهب الى أبعد من ذلك ولم يعد . هكذا بهذا المنطق السخيف اختلف السخفاء .... »(١٢)، ثم راح الطالب الكاتب يشير باصبع الاتهام الى قادة هذه الحملة على الجامعة ومشجّرى

١١) فهد الوزان : مع الذين يتكلمون عن الاختلاط في جامعة الكويت ،
مجلة الاتحاد ، العدد ٤٥ ، السنة الخامسة ،
١٩٧١/٦/٢١ ، ص ١٦ ، الكويت .

١٢) المرجع السابق ...... ص ١٦

اوارها فتساءل « من هم رواد السخافات هؤلاء ؟ يقال ان أحدهم مر على كل كباريهات لندن وطاف بنواديها الليلية . وان احدهم لم يترك نوعا من زجاجات الويسكي الا وجربه فراح يهذى على الجامعة وغيرها وهو ثمل وأن ... وأن . هكذا يدين السخفاء طالب وطالبة جامعة الكويت وهم لا يعلمون أنهم يدينون انفسهم اذا كانوا يعتقدون بصحة ما يقولون فما الطلبة سوى نتاج تربية الاباء والمدرسة »(١٣) . وفي رنة أسى البراءة الجريحة راح فهد الوزان يحذر « اننا لا نسمح بان يقال مثل ذلك القول الدنىء على طلبة جامعة الكويت ولو كان ذلك القول صحيحا لبادر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت أول ما بادر لتصحيح هذا الوضع . ولكن طلبة الجامعة اكبر مما يقال عنهم وما كنا نود الخوض في مثل هذا الموضوع التافه لولا تأثير تلك الاشاعات على بعض الذين صدقوها . وكم يؤسفنا ان يصدق بعض اعضاء مجلس الأمة ما يشاع فلا يتوانوا عن معارضة الاختلاط وكيل التهم الباطلة لجامعة الكويت »(١٤) .

ثم اضاف السيد الوزان منذراً مروجي الاشاعات ضد الجامعة « ان يعلموا ان ليس من حقهم الحديث عن الجامعة لأنهم ليسوا داخل الجامعة ولا يعلمون ما يدور داخل الجامعة . ان حق النقد للجامعة مرحب به اذا كان مصدره الاسرة الجامعية طلابا واساتذه ومسئولين . اما اذا كان مصدره غير الاسرة الجامعية فذلك امر مرفوض »(١٥) . وفي معرض رده على نَقَدةِ الجامعية قال فهد الوزان « سمعت احد السخفاء ينقد ايضا جامعة الكويت ــ على الطريقة الحديثة

---

١٣) المرجع السابق ...... ص ١٧
١٤) المرجع السابق .... ص ١٧
١٥) المرجع السابق .... ص ١٧

طبعا ــ ويكيل الشتائم لطالبات الجامعة لأنهن يرتدين الميني جوب . كان بودنا أن يفهم هذا السخيف وامثاله ان الجامعة لم تصدر او تنتج الميني جوب بل استوردته من اهالي الكويت ذاتها فالبنات يلبسن الميني جوب في البيت ويأتين للجامعة وليس العكس وجدير بهؤلاء النقاد المحدثين ان يمنعوا بناتهم قبل مغادرة المنزل لا بعد ان يفقدوا السيطرة يطلبون من الجامعة السيطرة على ما عجزوا عن السيطرة عليه وصدروه لها وجدير بهم ايضا ان يمنعوا النساء في الشوارع من ارتداء الميني جوب قبل الجامعة ومن ثم يمكن انتقاد طالبات الجامعة مع العلم ان ارتداء الميني جوب ظاهرة شكلية وأمر تافه لا يستحق المناقشة فيه . وجعل السخفاء من الرحلات امرا منكرا ومفسدة ما بعدها حد . أى مفسدة تتم بين اكثر من ٧٠ طالبا وطالبة يتحدثون ويتناقشون ويرددون في بعض الوقت شيئا من الاغاني الشعبية الحبيبة لقلوب الجميع »(١٦) . في ختام كلمته ، أستقرأ السيد الوزان او استبق وقوع الاحداث مقررا في حتمية متحدية أن « الاختلاط آتٍ لامحال رضي السخفاء ام لم يرضوا ، وافق مجلس الامه اورفض ، ازدادت الاشاعات ام قلت .... فتلك هي سنة التطور »(١٧).

من يتفحص اقوال فهد الوزان ــ على عنفها ــ لا تفوته مشاعرالشهامة الجريحة والبراءة المطعونة عند طلبة الجامعة الذين يرون ما يقال ضدهم افتئاتا وافتراءا « أى مفسدة تتم بين اكثر من ٧٠ طالبا وطالبة يتحدثون ويتناقشون ويرددون في بعض الوقت شيئا من الاغاني الشعبية الحبيبة لقلوب الجميع » ؟ ومن يمعن النظر في اقوال فهد الوزان يحس شعور العتب على القادة السياسيين

---

١٦) المرجع السابق .... ص ١٧

١٧) المرجع السابق .... ص ١٧

للبلد « وكم يؤسفنا ان يصدق بعض اعضاء مجلس الامة ما يشاع فلا يتوانون عن معارضة الاختلاط وكيل التهم لجامعة الكويت » كذلك يحس المحلل المتفحص لكلمات فهد الوزان وعي الولادة الجديدة للمجتمع من خلال مؤسساته العلمية حيث لا يرى فهد الوزان ــ وجيله معه ــ في التهم الموجهة لشباب الجامعة « سوى أهانة الجهلة لمركز العلم » .

لقد كانت افكار فهد الوزان ونظائرها مؤشرات قوية على تباعد الشقة بين الفريقين المحتربين كما كانت ايذانا بتلاشي امكانيات التواصل العقلي بينهما ، وازدياد حاجز الشك وسوء الظن والعداء بين المعسكرين علوا وعتوا . ومنذ هذا الانعطاف ... كان تتابع الاحداث مجزد استكمال لمستلزمات النزال الكبير .... ولم تكن الاحداث بطيئة الوقوع او التواتر .

* * *

يوم الثلاثاء ١٩٧١/١١/٢ (١٤ رمضان ١٣٩١ هـ) اقيم في الجامعة حفل تعارف بين الطلبة بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد . بعض الطلبة جاءوا للحفل « متنكرين » ببعض الأقنعة او الأزياء على غرار ما يفعله أترابهم في جامعات العالم .

وحضر الحفل مدير الجامعة ومسؤولوها وجماهير من الطلبة ثم ظهرت الصحف المحلية في اليوم التالي تحمل صورا عن الحفل وكان بين الصور صورة لفتاة « تقرأ الكف » لمدير الجامعة . وأوشك الحفل واخباره ان يمر كما تمر بقية الاخبار من دون ما اثارة او استفزاز الا بالنسبة لمجلة « المجتمع » ومن كان يظاهرها أذ أنهم وجدوا في الحفل واخباره جرحا لمشاعرهم الاجتماعية كما وجدوا

فيه فرصتهم الذهبية لضرب ضربتهم القاضية فلما خرج العدد (٨٥) من المجلة بتاريخ ١٩٧١/١١/٦ كان فيه ما يشبه الزلزلة العاطفية وكان « تكتيك » المجلة هذه المرة ــ بلوغا الى اهدافها ــ ان تعصف برأس الجامعة .. مديرها المؤسس .. الدكتور عبد الفتاح اسماعيل رحمه الله .
وكانت العناوين الكبيرة على الصفحتين ٨ ــ ٩ من العدد تقول :

مدير جامعة الكويت يخدع المسؤولين ويقيم حفلا خليعا جُرحَتْ فيه اعراض الرجال بينما المسلمون يتأهبون للاحتفال ببدر .

المجتمع تحصل على صور فاضحة جدا تدمغ عبد الفتاح اسماعيل بتهمة افساد الشباب وطعن المجتمع الكويتي في أغلى ما يملك

لقد كان الحفل كله استفزازيا للمجلة ومن تنطق بلسانهم .... ولكن التفاصيل التي تذرعت بها المجلة لتبرير هجومها تستحق التأمل بصورة خاصة .

سردت « المجتمع » في الصفحة (١٠) من العدد (٨٥) لقطات من « حفل المعاصي » كما سمته المجلة ــ على النحو التالي :

★ كان مدير الجامعة ــ ولهدف واضح ــ يجلس في جانب الساحة ومعه مجموعة من الاساتذة وقد وضعوا في صفوف مستقيمة بينما صفت الطاولات التي يجلس عليها الطلبة والطالبات بشكل نصف دائرى لكي يتمكن المدير من الرؤية

★ انصرف كثير من الطلبة والطالبات عن فقرات الحفل وأنشغلوا بالغزل والهمس

★ لقرب الطاولات من بعضها لدرجة الاحتكاك — وهذا وضع متعمد — كان احد الشبان يسند ظهره على فتاة خلفه بقصد واضح والى جواره زميل له ينظر ويضحك ويشجع وقد تكرر هذا المنظر اكثر من مرة . والغريب ان الفتاة لم تعترض ولم تضجر

★ في لعبة معينة اغمضت الفتيات عيونهن واخذن يتشاجرن في الاكل والسرعة فيه وكنَّ يأتين بحركات مزرية . وكانت عوراتهن تظهر احيانا وكانت من بينهن فتاة تلبس قميصا مفتوحا . وكانت كلما أتت بحركة ظهر ما تحت القميص

★ كانت احداهن ترتدى زى شيخ مسلم — في سخرية واستهزاء — وتمسك مسبحة وتضع فوق رأسها عمامه . وكان بعض الفتيات يقوم برقصات مثيرة

★ وصل الاحتكاك بين الطلبة والطالبات الى حد الغزل بالأيدي فقد ضربت فتاة شابا على بطنه وهي تضحك

★ تبادل الطلبة والطالبات العناوين واستعملوا لذلك وسائل عديده منها علب السجائر وكروت الحفل الخ ....

★ بعد أنتهاء الحفل شوهد طالب وطالبة بمفردهما في احد الممرات وهما يتهامسان

واضح من هذه اللقطات ان جامعها لم يكن يعمل بالأمر الديني الذى يطلب من المؤمنين ان يغضّوا من ابصارهم فقد رصد الملاحظ « حركة ما تحت القميص لأحدى الفتيات » لأنها كانت تلبس « قميصا مفتوحا » . كما أنه لم يتحول ببصره ــ تعففا ــ عن الفتيات اللائي « كن يأتين بحركات مزرية » حتى رأى « عوراتهن » التي « كانت تظهر احيانا » . كما أن جامع هذه اللقطات لم يأخذ بالأمر القرآني « ولاتجسسوا » فرصد كل كبيرة وصغيرة في الحفل ولم يفته ــ من بين الجمع الكبير الذى شهد الحفل ــ ان « احد الشبان كان يسند ظهره على فتاة خلفه بقصد واضح والى جواره زميل له ينظر ويضحك ويشجع » و « ان الفتاة لم تعترض ولم تضجر » وان فتاة اخرى « ضربت شابا على بطنه وهي تضحك » ، وبعد الحفل « شوهد طالب وطالبة بمفردهما في احد الممرات وهما يتهامسان » .

هذا بعض ما رصدته « المجتمع » من معاصي في « حفل المعاصي » . اما كبير العصاة في الحفل ــ الدكتور عبد الفتاح اسماعيل ــ فقد كان وزره تزول منه الجبال . فقد كان الرجل ــ كما قالت « المجتمع » يريد ان يحول الجامعة الى مركز تدريب على الفساد وليس هناك أدنى شك في ان الحفل التنكرى هذا اقوى دليل وأوضح مظهر يعلن عن عزم مدير الجامعة عن تنفيذ هذه الخطة . اما بالنسبة للحفل نفسه فهو « حفل منحل ماجن خليع أهدر قيم الاسلام وأستخف بمشاعر المجتمع وجرح اعراض الرجال وحرماتهم ومعنا الدليل القوى الحاسم الذى لا يملك عبد الفتاح اسماعيل ان يقاومه او ينفيه ... معنا الصورة التي هي أقوى الوثائق وأوضحها دلالة . ان الصور التي تحت ايدينا توضح تماما ماذا جرى في هذا الحفل وتوضح بالتالي اى مصير بائس يجر عبد الفتاح اسماعيل الطلاب اليه وتوضح كذلك

لماذا كان هذا الرجل يضحك من الاعماق فرحا وسروراً » . ثم راحت المجتمع تلمح الى نوعية الصور التي كانت تهدد بها عبد الفتاح اسماعيل وتتوعده ... فهناك « صورة لو كتب تحتها ــ التقطت في احدى حانات اوربا ــ لأثارت الدهشة والاستغراب من فرط خلاعتها » . اما تفاصيل هذه الصورة فهي « صورة لفتاة ترتدي زيا فاضحا وتطوق بذارعها ظهر شاب بينما هو يسند كتفه على كتفها . هذه الفتاة تكاد ان تتعرى تماما فقد ظهرت الصورة وهي تحمل اجزاء من ظهرها العارى »(١٨) .

وبعد أن أتت « المجتمع » بـ « براهينها » القواطع ، استخلصت ان ما كان عبد الفتاح اسماعيل يفعله لم يكن في مصلحة « الجيل الجديد »ولا في « مصلحة الكويت » ولا في « مصلحة الاسلام » ولا في « مصلحة العلم والمعرفة ولا في مصلحة مصر التي جاء منها عبد الفتاح اسماعيل « فلن يشرف هذا البلد ان يكون امتداده الثقافي في العالم العربي انحلالا ومجونا وتفسخا » . واذا ... كانت افعال عبد الفتاح اسماعيل لا تخدم الجيل الجديد ولا مجتمع الكويت ولا الاسلام ولا العلم والمعرفة ولا مصر « فما هي الجهة التي يخدمها » الرجل ؟قالت « المجتمع » « هذا سؤال معقول ويحتاج الى جواب »(١٩) .

من خلال اثارة الشبهات حول « الجهة التي يعمل لها عبد الفتاح اسماعيل » تصدت « المجتمع » لأسقاط أهلية الرجل لادارة الجامعة والمطالبة باخراجه منها ... وكانت « التهمة المغلظة » هي السبيل الموطأة الى ذلك .

---

١٨) مجلة المجتمع ــ العدد ٨٥ بتاريخ ١٩٧١/١١/٦ ، ص ٨ ــ ٩ ، الكويت

١٩) المرجع السابق ..... ص ٩

يرحم الله الاستاذ الدكتور عبد الفتاح اسماعيل المدير المؤسس لجامعة الكويت ... فالذين عملوا معه وعرفوه عن كثب يتذكرون فيه ـــ على فضائله الجمه واخلاصه في عمله ـــ خصلة ما كان يجمل ان تكون في مدير الجامعة وهي أنه كان يصل الى حد « الهشاشة » امام الضغوط الخارجية وضغوط الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بوجه خاص . وفي واقعة معينة يرويها شهودها الاحياء الآن قال له احد الطلبة « أنت تجذب » فلم تحرك الاهانة فيه عرق غضب واحد واخذها على انها بعض ما يقع بين افراد العائلة عندما « تبوز » اعصاب الابناء فيتجاوزون حدود اللياقه في مخاطبة أبائهم . الذين عرفوا هذه الخصلة في المرحوم عبد الفتاح اسماعيل يقدرون تقديرا مصيبا ان قرار أقامة الحفل كان قرارا طلابيا أصلا . وحتى حضوره هو للحفل لا يستبعد ان يكون قد جاء من باب الاستجابة لألحاح الطلبة على حضوره . من هنا كانت دهشة هؤلاء العارفين أن تنصب النقمه على الرجل وحده وان تكون رأسه هي المطلوبة كفاء ما اجترحه سواه . ولكن مجلة « المجتمع » كانت لديها قناعة أخرى فلقد وجدت في الحفل « خطة كاملة للتدمير الاجتماعي في هذا البلد يطبقها بأصرار وأستماتة عبد الفتاح اسماعيل ليتلف الجيل القادم ويربية على الاستخفاف بقيم الاسلام والتعلق بالشهوات والاشتغال بالهابط من الامور »(٢٠) وعلى هذا « فان البلاء الذى تعاني منه الجامعة ويعيق تقدمها وانطلاقها يكمن في عبد الفتاح اسماعيل . ويقيناً لن تصلح امور الجامعة ولن تنطلق الى الأمام باخلاص ورشد ورغبة حقيقية في التقدم ما دام هذا الرجل يديرها ويصرف امورها ... مستحيل »(٢١) .

---

٢٠) المرجع السابق .... ص ٨

٢١) المرجع السابق .... ص ٨

حمّلت « المجتمع » مدير الجامعة المسئولية الكاملة عن اقامة الحفل بعد ان عرّفت كلمة « التنكرى » بأنها اشارة الى « نوع من اللقاءات غير المشروعة بين الجنسين ويقولون هناك ــ اى في الغرب ــ ان كلمة تنكّر او السلوك المتنكر لابد ان يعالج بسلوك تعارف ولكن بطريقة الاحتكاك المباشر والتماس الحسي »(٢٢) وان من الواضح « أن عبد الفتاح اسماعيل يستدرج طلاب الجامعة الى هذا المسلك ويضعهم في اول الطريق وهو مبتهج »(٢٣) .

بعد هذا مضت « المجتمع » لأثبات تهمة ثانية على عبد الفتاح اسماعيل هي تهمة مخادعة المراجع الحكومية ... بشأن الحفل فقالت ان أمين عام « جمعية الاصلاح الاجتماعي » عندما« علم بهذا الامر المدبر سارع واجرى أتصالا تلفونيا بالرئيس الاعلى للجامعة ووزير التربية السيد جاسم المرزوق وسارع الوزير الفاضل الى الاتصال بمدير الجامعة للعدول عن هذا الحفل المثير . كما ان احد كبار المسؤولين في احدى الوزارات طلب من مدير الجامعة نفس الطلب. وكان هذا الاجراء من امين عام الجمعية يمثل الحرص على معالجة الامور ابتدءا من غير اعلام او أعلان . بيد ان عبد الفتاح اسماعيل لا يريد ان يعالج الامور بهذه الطريقة واثر ان تثار القضية على المستوى العام . وفي خداع متقن نفى عبد الفتاح اسماعيل ان يكون هناك حفل كهذا ووعد بعدم قيام اى حفل من هذا النوع . كان يقول هذا الكلام وهو مصمم على قيام هذا الحفل الماجن »(٢٤) .

---

٢٢) المرجع السابق .... ص ٨
٢٣) المرجع السابق .... ص ٨
٢٤) المرجع السابق .... ص ٨

بعد كل هذه الادانه ... كان لابد من اصدار الحكم باسقاط أهلية عبد الفتاح اسماعيل لادارة الجامعة والمطالبة بخلعه منها وهذا ما فعلته « المجتمع » بالضبط حين قضت بان « عبد الفتاح اسماعيل اثبت بطريقة قاطعة انه يخادع » و « ان الرجل المخادع لا يصلح لمسؤولية فما باله بمسؤولية هامة وحساسة ... مسؤولية الاشراف على تربية اجيال المستقبل ؟ كيف يؤتمن هذا الرجل على التقارير التي يقدمها عن العمل ؟ ومن يضمن ألا تتغلب عليه طبيعة الخداع وهو يقدم التقارير ؟ » « ولا ندرى علام التمسك برجل أثبت انه لا يصلح لادارة هذا المرفق الحيوي ؟ »(٢٥) ولكي تعطى « المجتمع » حكمها كامل « وزنه » جعلت من عبد الفتاح اسماعيل عدوا ليس للجيل وحده بل للكويت كلها وراحت تصرخ بحرارة ان بقاء عبد الفتاح اسماعيل مديرا لجامعة الكويت يعوق ان تؤدى الجامعة امانتها على وجهها الأكمل ولهذا « فلا داعى للتريث في اتخاذ موقف حاسم ... بل هناك اسباب قوية جدا في استعجال موقف حاسم . من هذه الاسباب ان الجامعة ـــ وهي لا تزال في طور النشأة والتكوين ـــ سيصبح ما يجرى فيها اليوم من تقاليد ومسالك عرفا راسخا غدا . وما لم يسارع المسؤولون الى اصلاح العوج من الآن فان آثار عبد الفتاح اسماعيل ستظل في الجامعة طويلا تعرقل مسيرتها وتنشر الفوضى في ارجائها وتكبت حريات طلابها وتتلف اخلاقهم وسلوكهم . فالله ... لا الهوى يا رجال . والجامعة لا العبث والاستهتار . والكويت ... لا عبد الفتاح اسماعيل »(٢٦) . وهكذا استقرت مسؤولية مشاكل الجامعة كلها في عنق رجل واحد هو مديرها وأصبحت الاطاحة به تمثل الحل الأوحد لهذه المشاكل

---

٢٥) المرجع السابق .... ص ٨

٢٦) المرجع السابق .... ص ٩

والبلسم الشافي لجميع عللها . وكان ذلك من دون ريب أيذانا بتخلي المرحوم عبد الفتاح اسماعيل عن ادارة الجامعة اخريات العام الجامعي ٧٣/٧٢ .

على أن مجلة « المجتمع » كانت من الأنصاف بحيث أشركت شخصا آخر في مسؤولية الحفل التنكري هو السيد عيد يعقوب مراقب رعاية الشباب في جامعة الكويت . وبعد ان أتضح للمجلة « التدبير المتقن في اقامة الحفل المستهتر فقد وزعت كروت (بطاقات) الحفل بطريقة معينة تستهدف جمع الطلبة والطالبات في شكل مختلط بل ملتصق عن طريق ارقام المقاعد وكانت الطاولات صغيرة وعدد الكراسي حولها ضخم » ، « وهذا الوضع المثير دبره المدير مع رعاية الشباب »[٢٧] . وبعد أن تيقن للمجلة هذا التدبير الشيطاني للحفل على يد مدير الجامعة ورعاية الشباب ، تساءلت « المجتمع » « ونحن نسأل مراقب رعاية الشباب عيد يعقوب هل جيء به الى هذه المهمة لرعاية الشباب ام لاضاعة الشباب ؟ عيد يعقوب هذا ألا يعلم ان رعاية الشباب في مجتمع دينه الاسلام وينتمى الى العروبة تتلخص في غرس العقيدة الاسلامية في نفوس الشباب ، تمرينهم على ممارسة الفضائل بطريقة محببة جذابة ، غرس معاني العفة والشرف في نفوس الفتيات ... الخ » « أم ان مفهوم رعاية الشباب في ذهن عيد يعقوب انحصر في اقامة الحفلات الماجنة وعري ظهور الفتيات ومخاصرتهن الشباب في جامعة الكويت »[٢٨] . ثم اصدرت « المجتمع » حكمها على عيد يعقوب : « الظاهر ان مفهوم رعاية الشباب عند عيد يعقوب هو هذا . فقد استغرق في التخطيط لنشر المجون والخلاعة حتى أنساه هذا الاستغراق القيام بواجب اللياقة المعتادة في شهر رمضان

---

٢٧) المرجع السابق .... ص ١٠ — ١١

٢٨) المرجع السابق .... ص ١١

الكريم »(٢٩) . وكأن « المجتمع » لم تكتف بهذه الادانة لمراقب رعاية الشباب فارادت ان تجهز عليه بالضربة القاتلة فربطت بين « الحفل التنكرى » وبين خدمة اسرائيل والعدو الصهيوني . « ففي يوم الثلاثاء ١٤ رمضان ... كان عيد يعقوب يهيء المكان وينظم الصفوف ويعد المقاعد لاستقبال موكب مدير الجامعة الذى سيهزم اسرائيل بسلاح فعال هو حفل خليع . وهل يسر العدو باكثر من هذا ؟ كان عيد يعقوب يقول لليهود المحتلين ... أطمئنوا .. لاخوف ولا جزع من المستقبل فلقد حوّلنا الجهاد ضدكم الى معركة اخرى هي الانغماس في الشهوات وصرفنا الشباب عن التفكير في مناجزتكم يوما الى التفكير في ملاذه وحدها »(٣٠) . على ان « المجتمع » لم تشأ ان تترك عيد يعقوب دون ان تنزل لعنتها الاخيرة على رأسه ورأس المدير فقالت في معرض الاستخلاص « لقد قلنا ان مدير الجامعة يقوم بتنفيذ خطة معينة للتدمير الاجتماعي وعيد يعقوب يتحمل نصيبا وافرا من تبعة الهدم الاجتماعي لأنه كان في امكانه ان يعترض فلم يفعل بل تحمس لأقامة الحفل حماسا ملحوظا »(٣١) .

أستقبل هذا الهجوم على الجامعة بالوجوم والذهول اولا ثم بالاحتجاج من قبل قطاعات اجتماعيه واسعة كثيرة عزّ عليها ان تجرّح أعلى مؤسساتها الوطنية العلمية هذا التجريح القاسي ، واستكبر آخرون ان يقال مثل هذه الاقوال في مؤسسة علمية رفيعة استودعوها ابناءهم وبناتهم ، وجاء ما قالته « المجتمع » ليفجعهم فيما كانوا يؤملونه من الخير على يد هذه المؤسسة . وحرّكت الغيرة

---

٢٩) المرجع السابق .... ص ١١
٣٠) المرجع السابق .... ص ١١
٣١) المرجع السابق .... ص ١١

على الجامعة من سيل هذه التهم أقلاما وطنية كثيرة فراحت تفند التهم وتطالب بمحاسبة المجترحين . ولعل جريدة « الرأى العام » كانت تنطق بلسان هؤلاء جميعا حين قالت في عددها ٢٩٧٤ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٢ وفي معرض المطالبة بـ « التحقيق الفورى في اتهامات المجتمع للجامعة .. » « أن يتهم رئيس الجامعة بانه يدير بارا لا جامعة وانه يشجع الفسق والانحلال وو .. الخ ... فتلك مسألة لا يمكن السكوت عليها . والذين سكتوا لابد أنهم جبناء سواء أكانوا اولياء الطالبات ام الطالبات انفسهن ام الحكومة ذاتها . ذلك ان أطلاق تهم من هذا النوع بحق الجامعة ورئيسها وطالباتها يحطم فتياتنا ويسيء الى سمعتهن »(٣٢) . بعد هذا انبرت « الرأى العام » لقول كلمة طيبة في مدير الجامعة واساتذتها مؤكدة أن « الذى نعرفه هو ان الدكتور عبد الفتاح اسماعيل رب عائلة وانسان مهذب ويعرف حدود مسؤوليته » و « كذلك اساتذة الجامعة من خيرة الرجال وكبارهم وهم اباء لفتيات واذن فمن المستغرب جدا ان تترك « المجتمع » سيفا مسلطا على رقاب الناس باسم الدين »(٣٣)

ثم تحولت الرأى العام من الدفاع عن مدير الجامعة واساتذتها الى الدفاع عن طالباتها فقالت « ان الدين الاسلامي ليس سجنا بل هو دين الانسان والعقل والاخلاق ونحن لا نقبل ان تساق مثل هذه التهم الخطيرة الى جامعتنا وفتياتنا وتصويرهن وكأنهن بلا ضوابط ولا اخلاق . أو ليست فتياتنا مسلمات ايضا ؟ واذن لماذا هذا التقصد في التشهير بهن من اجل غرض ... ربما يكون عداء « المجتمع » لرئيس الجامعة مثلا ؟ ان هناك جامعات في طول البلاد العربية

---

٣٢) الرأى العام ــ مطلوب التحقيق الفوري في اتهامات « المجتمع » للجامعة العدد ٢٩٧٤ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٢ .

٣٣) المرجع السابق نفسه .... ص ٤ ــ الكويت .

والاسلامية وعرضها ... وهناك التعليم مختلط لكننا لم نسمع بمن اعطى نفسه حق الوصاية على هذه الجامعة او تلك واراد لها ان تكون سجونا لا بيوتا للعلم والمعرفة والاخلاق »(٣٤) . بعد ذلك راحت الرأى العام تكيل للأصلاحيين بصاعهم نفسه فقالت « ونحن نعرف ان بعض المسؤولين في جمعية الاصلاح الاجتماعي لهم بناتهم اللواتي يتعلمن في جامعات بيروت والقاهرة وغيرها .. وهناك التعليم مختلط فكيف يسمحون لأنفسهم بارسال بناتهم الى تلك الجامعات المختلطة بينما يسمحون لمجلة ناطقة باسمهم ان تبهدل بناتنا في جامعة الكويت وتسيء الى سمعتهن واخلاقهن ؟ ام انه يحق لهم مالا يحق لغيرهم »(٣٥) .

أختتمت الرأى العام دفاعها عن الجامعة باستنتاج قريب من الاستنتاج الذى خرجت به مجلة « الاتحاد » في عددها (٣٧) الذى تقدمت الاشارة اليه فوجهت الانتباه الى « ان العالم قد تغير ونحن من هذا العالم واذ نتغير فليس في ذلك أى تناقض مع الدين الذى قال لنا ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم واذن هو أعطى عقلنا حرية تغيير ما بأنفسنا ، اعطانا الحرية ولذلك فان الذين وقفت ساعاتهم لا يستطيعون سجن الزمن ... ان الزمن يمشي » (٣٦) .

في اليوم التالي ١٩٧١/١١/١٣ خرجت الرأى العام بمقالة لعميدها السيد عبد العزيز المساعيد في عموده الخاص « صباح الخير » وكانت المقالة بعنوان « الجامعة حرم علمي مقدس » اكد فيه حرمة الجامعة بقوله « ان الجامعة

---

٣٤) المرجع السابق .... ص ٤
٣٥) المرجع السابق .... ص ٤
٣٦) المرجع السابق .... ص ١١

حرم علمي مقدس نعتز به كل الاعتزاز ونفاخر به كل التفاخر ذلك انه يحوى النخبة الشابة من ابنائنا اللاهثة وراء العلم الساعية الى المعرفة » . ثم مضى السيد المساعيد الى الاحتجاج على ما اسندته « المجتمع » الى الجامعة ملاحظا « ان قول المجلة بان مدير الجامعة اقام حفلا خليعا جرحت فيه اعراض الرجال ... فيه طعنة لكل أب وكل أسرة في مجتمعنا الكويتي الناهض المستمسك بالمبادىء الخلقية الرفيعة وفيه ايضا ضرب للأمة في شبابها وفتياتها الذين اعطوا الجامعة كل ثقتهم وكل امالهم في سبيل التحصيل الثقافي والمعرفة العلمية المجردة »(٣٧) . وأختتم السيد المساعيد كلمته بمطالبة « المسؤولين والرسميين باجراء تحقيق فيما ساقته مجلة « المجتمع » من اتهامات وفيما اوردته من وقائع حيث لم تفرق المجلة فيما لديها من وثائق وصور ــ حسب ما تقول ــ بين الجامعة والكبارية وهذا ما لانرضى به على الاطلاق وندعو الى تحديد المسؤولية بشكل واضح »(٣٨) .

مساء الاحد ١٩٧١/١١/١٣ اجتمع مجلس الجامعة وناقش حملة « المجتمع على الجامعة بسبب حفل بداية العام الدراسي » (او الحفل التنكرى كما اصرت « المجتمع » على تسميته وأتخذ ثلاثة قرارات حاسمة :

١ ــ تأييد موقف مدير الجامعة في كل ما يتخذه من قرارات

٢ ــ استنكار ما وقع من هجوم على الجامعة .

٣ ــ اقامة دعوى باسم مجلس الجامعة على مجلة « المجتمع » .

.فى عددها (٨٦) الصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/١٦ تصدت « المجتمع » للرد على منتقديها . وكان أمرا ملفتا للنظر ان « المجتمع » لم تجد تفسيرا آخر

---

٣٧) الرأى العام ــ الجامعة حرم علمي مقدس .... العدد ٢٤٧٥

٣٨) المرجع السابق نفسه ١٩٧١/١١/١٣ .. ص ٦

لموقف نقادها منها سوى امرين (الأول) ان اليسار الكويتي « يريد ان يهاجم الاسلام وأن يستحوذ على الشباب عن طريق تملق الغرائز » . اما الامر الثاني فهو ان « النصارى يحاولون فرض آرائهم واتجاهاتهم على المجتمع الكويتي من خلال المراكز التي احتلوها في وسائل الاعلام والتي مكنتهم من فرض هذه الاراء والاتجاهات » . بالنسبة لقناعتها بالامر الاول كتبت « المجتمع » تحت عنوان « هل اصبحت جامعة الكويت منبرا لليسار ومركزا لتجمعه المشبوه » تقول « حين علمنا ان ندوة[٣٩] ستقام — اقيمت يوم السبت الماضي — في الجامعة عن الاختلاط وتفرسنا الوجوه التي تتحدث فيها وعرفنا الواجهات ادركنا ان اليسار يريد ان يهاجم الاسلام من جانب — باعتباره القيم الراسخة التي تعصم الشباب من الانزلاق — ويريد ان يستحوذ على الشباب من جانب آخر عن طريق تملق الغرائز . نعم .. ان مثل هذه الندوات تعتبر بمثابة تجنيد لصالح اليسار وحكاية الاختلاط هذه سيمطّها اليسار ويتاجر بها طويلا ليكسب بها بعض الشباب . لماذا ؟ لأن اليسار لا يملك بضاعة غير هذه البضاعة »[٤٠] . ومضت « المجتمع » تضيف « ولا نستبعد انه — أي اليسار — يعد العدة من الآن ليكسب مزيدا من الشباب — عن طريق تملق الغرائز — من اجل معركة الانتخابات المقبلة مثلا »[٤١] . بهذا الربط بين هجومها على الجامعة ونشاط اليسار وعلاقته المحتملة بالانتخابات كشفت « المجتمع » من حيث لم تشأ عن دوافعها السياسية هي ايضا في التصدى للجامعة وان دوافعها هذه لم تكن مثالية تماما .

---

٣٩) الندوة المشار اليها هي الندوة التي فجرت الموقف وتسببت في معركة ٧١/١١/١٣ .

٤٠) المجتمع — هل اصبحت جامعة الكويت مبرا لليسار ومركزا لتجمعة المشبوه العدد ٨٦ ، ١٩٧١/١١/١٦ ص ١

٤١) المرجع السابق نفسه

بالنسبة لقناعتها الأخرى ، كتبت « المجتمع » مقالا مطولا ترد فيه على « الرأى العام » تساءلت في عنواناته « ما هي الاسباب الحقيقية وراء حملة « الرأى العام » ضد « المجتمع » وما هو دور النصارى ؟ وأتهمت الرأى العام في الوقت ذاته بمحاولة « كسب الشباب عن طريق الغريزة ومعاملتهم على افتراض انهم صرعى الحلال » . قالت « المجتمع » ... « ان الحملة التي تقوم بها الزميلة « الرأى العام » ضد هذه الصحيفة « المجتمع » انما هي اثر من آثار النفوذ النصراني في مرافق الكويت ومؤسساته المختلفه . فمن المعروف ان الزميلة الرأى العام تغص وتموج بالمحررين النصارى وهم قوم كالشيوعيين مثلا يخدمون اتجاهاتهم في كل مرفق يتسللون اليه . وعندما قامت « المجتمع » بواجبها الفكرى والاعلامي في تنبيه الأمة وتحذيرها من خطر التغلغل النصراني في البلد حنق النصارى علينا وتمنوا لو لم نوجد على هذه الأرض وتربصوا حتى كتبنا مقالنا عن الحفل المستهتر في جامعة الكويت ... هنالك تنادوا وأستغلوا الظروف للتعبير عما يضمرونه لنا »(٤٢) . أما بالنسبة لدفاع « الرأى العام » عن طلبة الجامعة وطالباتها فان « المجتمع » لم تر فيه الا محاولة « لاستدراج الشباب » عن طريق تملق الغرائز وان هذا الاستدراج هو « تفكير غير سويّ يفترض ان الشباب لا هم له ولا يمكن أن يغرى الا بالنفخ في الشهوات »(٤٣) .

لقد كان أهم ما عكسه العدد (٨٦) من « المجتمع » هو الانطباع الواضح الصريح بان كل الذين يخالفونها ـــ اى المجتمع ـــ هم اما يساريون ماركسيون يريدون تهديم الاسلام او نصارى ينفثون (سمومهم) في افكار الناس

---

٤٢) المرجع السابق ..... ص ٢

٤٣) المرجع السابق ..... ص ٢

او (غرائزيون) اودعاة انحلال ظاهر دعاواهم الرحمة وباطنها العذاب وهذا هو المكر السيء الذى يمكر به للشباب في الكويت .

على ان العدد (٨٦) حمل تراجعا عن تهديد « المجتمع » في العدد (٨٥) بـ « نشر صور فاضحة من الحفل التنكري » ، والاستعاضة عن ذلك بـ « ارسال تلك الصور ومعها مذكرة تفصيلية بما جرى الى كل المسؤولين » لكي « يتبين للناس اننا نتحدث عن ثقة ودليل وما منعنا ان ننشر الصور في صحيفتنا الا اعتباران :

١ ـــ ان هذه الصحيفة ملتزمة بعدم نشر صور النساء على صفحاتها لأسباب هي مقتنعة بها .
٢ ـــ والاعتبار الآخر هو اننا لا نريد التشهير ولو اننا نريد التشهير كما تزعم الرأى العام لأقدمنا بدافع النخوة على نشر الصور في صحيفتنا خارجين على التزامنا بصورة استثنائية » (٤٤) .

عندما غربت شمس الثاني عشر من نوفمبر ١٩٧١ ... كلا الفريقين المتناحرين كانا قد استكملا ذرائعهما وتبريراتهما النظرية (او العقائدية ان شئنا الدقة) واتخذ كل فريق عدته ورصّ صفوفه للمجابهة المرتقبة وقد تقطعت بينهما الأسباب وسقطت الجسور وتعطلت قدراتهما على التواصل . كان المسرح قد أعدّ للنزال الكبير و كان ذلك اقرب اليهما من حبل الوريد . فقد كان مقدورا لمساء الخامس والعشرين من رمضان ١٣٩١ هـ (١٣٠ نوفمبر ١٩٧١) ان يكون مساءا حزينا في جامعة الكويت .

---

٤٤) المرجع السابق ..... ص ٤

القسم الثاني

أيَّام هزَّت الكويت

الفصل الثالث

المساء الحزين في جامعة الكويت

مساء الخامس والعشرين من شهر رمضان لسنة ١٣٩١ هـ (الموافق الثالث عشر من شهر نوفمبر ١٩٧١م) كان مساءا رمضانيا عاديا حينما سعينا الى مسرح الجامعة الكبير في الخالدية لنشهد ندوة مكرسة لمعالجة مسألة الدراسة المشتركة (الاختلاط) في جامعة الكويت نظمها ودعا اليها الاتحاد الوطني لطلبة الكويت . غير ان الجو داخل المسرح لم يكن عاديا إذ لم يكن مألوفا ان تجذب الندوات العلمية ذلك العدد الضخم من الحضور الذين ملأوا قاعة المسرح وشرفاته العليا . كما ان سيماء الجمهرة من الحاضرين لم تكن تدل على أنهم من الجامعيين ولا من اشباه الجامعيين ، ولم يكن صعبا على الداخل الى المسرح ان يشيم حالة من التوتر مسيطرة على قطاعات معينة من الجالسين . كذلك كان منظموا الندوة والمشرفون عليها يروحون ويجيئون وعلى وجوههم علائم القلق والتربص والترصد لأمر موشك على الوقوع .

أتخذت مقعدي في الصفوف الامامية من المسرح الى يمين شاب كويتي أنيق وسيم طويل هاديء وقور قدر لي فيما بعد ان أعرف انه الدكتور حسن

الابراهيم كما كتب لي ان اشاطره — في القابل من الايام — السير على طريق الالام في معركة الاصلاح الجامعي في الكويت .

بدأت الندوة في موعدها المعين الساعة السابعة والنصف وما ان شرع مدير الندوة بالترحيب بالحضور والتعريف بموضوع الندوة وتقديم المتكلمين فيها حتى انبعثت من مؤخرة القاعة اصوات غاضبة تجأر بهتافات حانقة ثم ما لبثت جحافل المؤخرة ان زحفت الى المسرح ودخلت في حوار صاخب مع مدير الندوة ... ثم تدافع الناس بالأكف والمناكب الى المسرح وحوله ، ثم بدأت تتطاير في الهواء عقال وغتر ونعال وتعالت في الجو أنواع من الشتائم والقذوفات وأوشكنا ان نغرق في موج غوغائي عتيّ من الخلق سيطر على القاعة وأدّىٰ ببعض اعضاء الندوة الى الانسحاب ثم دعا منظمي الندوة الى الغائها والطلب من الحضور ترك القاعة حفظا لسلامتهم . وبدأنا بالخروج من القاعة بحذر شديد وحرج شديد حتى اذا نزلنا الى ساحة المسرح كان رجال الشرطة يملأون الساحة ويدعون الناس الي مغادرة الحرم الجامعي كما كانت اكوام من العقال والغتر والنعال تغطي ساحة المسرح ويبدوا أن اصحابها قد تركوها بعد ان استعملوها في معركة او مايشبه المعركة .

نحن الجالسين في الخطوط الامامية لم نعرف ما الذي حدث على وجه التدقيق . فلماذا هوجمت الندوة بهذا الشكل ؟ ولماذا تكتسب القضية هذا الحجم وهي قضية تربوية لم تعد تثير حتى في المجتمعات العربية والاسلامية المعاصرة جدلا جديا من المعنيين بشؤون التعليم العالي ؟ وما الذي فجر الموقف بهذا الشكل المأساوي الذي جعل من مساء الخامس والعشرين من رمضان ١٣٩١ هـ مساءا حزينا في جامعة الكويت ... حزينا لان بعض الناس تنازلوا عن حقهم في الاحتكام الى العقل و « الذكاء » الأنسانيين

وصادروا حق غيرهم في هذا الاحتكام من اجل الوصول الي الحق ، وفاءوا — بدلا من ذلك — الى العنف لحسم قضية تربوية آخر ما يصلح حكما فيها هو العنف والشغب ؟ مالذي حدث في ذلك المساء الحزين ؟ ولماذا حدث بالشكل الذي حدث به ؟ هذه الاسئلة كان لابد من أرجائها الى الايام التالية والتماس الاجوبة عليها في الصحافة الكويتية وأعمال « لجنة تقصي الحقائق » التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة وزير التربية الرئيس الأعلى للجامعة لتحديد المسؤولية عن الوضع الفوضوي الذي هز صورة الجامعة في أعين المجتمع الى الأعماق ودفع بالضمير الوطني الكويتي الى التبصر الوجل في دوافع هذه الظاهرة وآثارها المحتملة على مسيرة التعليم الجامعي في الكويت قابلا .

وكأي حدث اجتماعي ضخم بحجم الهجوم على الندوة والحؤول دون عقدها تعددت الروايات لما وقع بتعدد الأطراف الداخلة في النزاع وتشعبت التعليلات وتنوعت استقراءات الدوافع التي كانت تكمن وراء هذا الهجوم الاول من نوعه في تاريخ الجامعة التي لم تكن قد سلخت من عمرها يومئذ الا اعواما خمسة فقط[١] .

من النافع ان نورد هنا الروايات المختلفة لواقعة الهجوم على الندوة بألسنة رواتها قبل الشروع في تحليلها والمقارنة بين تفاصيلها .

جريدة **السياسة** خرجت صبيحة يوم السادس والعشرين من رمضان

---

(١) افتتحت جامعة الكويت رسميا في ٢٣ نوفمبر١٩٦٦ وفي ذلك العام الدراسي الاول ٦٦/٦٧ كانت قد قبلت الدفعة الاولى من طلبتها .

١٣٩١ هـ (١٩٧١/١١/١٤) بعنوان رئيسي في صدر صفحاتها الاولى يعلن عن :

« مجزرة فكرية في جامعة الكويت »

وصفت فيه وقائع الهجوم على الندوة على النحو التالي :

« كجزء من الموسم الثقافي وبشكل اعتيادي جداً دعا الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الى ندوة اقيمت مساء أمس السبت على مسرح جامعة الكويت لمناقشة قضية طلابية بحتة تدور حول قضية الاختلاط او التعليم المشترك بين البنين والبنات في المرحلة الجامعية . وقد دعا « الاتحـاد » لمناقشة الموضوع عددا من المثقفين والمتابعين لجوانب هذه القضية بالذات والقضايا الطلابية الأخرى منهم .

ـــ خالد المسعود النائب بمجلس الأمة (والذي اعتذر بسبب مرضه المفاجىء[٢] .

ـــ الدكتور عبد العزيز السلطان احد المثقفين الكويتيين المهتمين بتفاصيل الوضع الجامعي .

ـــ الدكتور سعد عبد الرحمن استاذ علم النفس بجامعة الكويت .

ـــ فاطمة حسين من العناصر الكويتية المثقفة .

وقد تكفل بادارة الندوة الطالب الجامعي بدر الرفاعي والذي ـــ كالعادة ـــ ابتدأ بتقديم مختصر للندوة يشرح من خلاله مضمونها ويقدم المشتركين بها .

القاعة ممتلئة تماما بالحضور وبعدد من اللافتات التي علقها مديروا الندوة

---

٢) السيد خالد المسعود لم يعتذر وانما هو حضر الندوة ثم قـرر الانسحاب منها .

ومحورها القضية المطروحة للنقاش « الاختلاط ضرورة حتمية ... » « عدم الاختلاط في الجامعة ... الى متى ؟ » .

وكان الصمت جيدا ... لكنه كان صمتا ممتلئا بالاحتمالات كما وضح بعد ذلك .... اذ انه من الغريب هذا العدد الضخم من الحضور والذي هو غير عادي وغير متوقع .

فجأة ... وحين بدأ بدر الرفاعي بالحديث ، انفجر الوضع من الصراخ والزعيق المختلط وغير الواضح المقاصد ... ونسبة عالية من الحضور تقف وتهز سواعدها ، بوجوه محمرة منفعلة هائجة .... واحدهم يصرخ ببدر الرفاعي ان يسكت تماما ، ويرد بدر ببعض العبارات التي تدعوه للصمت واحترام القاعة ومن فيها .... لكن بحرا جماهيريا كان قد انفرط وهو يزبد ويطالب وكانت مطالب مبهمة ، الى ان انكشفت في النهاية عن المطالبة باشراك معارض للذين يدعون الى الاختلاط في التعليم الجامعي ... ووافق مدير الندوة على اشراك معارض يختاره المطالبون ... وفعلا تقدم احد الحضور في القاعة كممثل لهم ، ولكن يبدوا انه كان جزءاً من ذلك البحر الجماهيري اذ صعد الى المسرح بحركات عصبية انفعالية واضحة ، مطالبا بإقفال الندوة وموضحا انه يرفض اقامتها وطرح الموضوع للنقاش اصلا . وجلس المعارض وعدد من الذين على المسرح يحاولون تهدئة اعصابه المتوترة ، لكن يبدو انه كان يستمد توتره من الحضور المنفلت ، الذي استمر هياجه دون انقطاع ، وصراخه الذي يشاركه القاء الكوفيات الى أعلى ، وبإطلاق عدد من العبارات والجمل مثل « يعيش محمد ... يعيش محمد .. يعيش الاسلام .... يعيش الاسلام » ثم المطالبة الحاسمة باقفال هذه الندوة لان القائمين عليها والمشتركين بها قوم كفرة .

ويحاول بدر الرفاعي تهدئة الحضور بالميكرفون الذي اصبح دون معنى في وسط هذه المظاهرة الشلالية ... ويحاول ناجي المعود (رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت) وعدد آخر من المشرفين والحاضرين الذين نزلوا الى الجمهور يحاول تهدئته بشتى الطرق .... ولكن ظهر عجزهم الفعلي عن اداء مثل هذه المهمة .

ثم اخذ الجمهور بالمطالبة باشراك معارض آخر في الندوة ، واستجاب مدير الندوة لمطلبهم ... وجلس على المسرح معارض آخر وبوسط هذا الخضم حاول مدير الندوة ان يبدأ فعلا في الندوة لان هناك نوع من التحدي بالغاء الندوة تماما .

وقال انه يرجو الحضور الى قليل من الصبر ، لان الدكتور سعد عبد الرحمن سوف يجيب على سؤالين يوجههما له .. وقرأ الرفاعي السؤالين بصعوبة بالغة وبتكرار للجمل والمفردات :

وكان السؤال الاول عن « اهمية الاختلاط وآثاره النفسية والاجتماعية » والسؤال الثاني عن « الصعوبات التي تواجهها هيئة التدريس بالجامعة بسبب عدم الاختلاط » .

والصراخ مستمر وبشكل نادر فعلا ...

وتحدث الدكتور سعد :

وقال معلقا « انني اتألم الان ، وبمرارة ، لغياب الطريقة العلمية في التفكير وهي تلك التي كانت الدعامة الاولى لجيمع الاديان السماوية » وضرب مثلا بـ « الحوار التجريبي الذي قام بين الخالق عز وجل وبين ابراهيم وبين الخالق

وموسى » . ثم الحوار العلمي الديمقراطي الذي حدث بين محمد وقومه » وهنا علت هتافات صارخة تدعوا المحاضر الى « الصلاة على رسول الله » فأعاد المحاضر جملته مصليا على رسول الله ... فعلا التصفيق ثم قال المحاضر انه « يجب ان تتجمع الصفات العلمية بين ابناء الاسلام ... وان يكونوا رسل حرية قبل ان يكونوا رسل فكر ، ورسل طريقة قبل رسل معلومات » ثم « كم آلمني ان تغيب الطريقة العلمية بيننا وبينكم » . واحد منهم يصرخ « ماكو طريقة علمية » و « من طرف واحد مايصير » وقال انه لن يناقش موضوع الاختلاط ... بل « مناقشة عدة نقاط سوف توصلنا الى حكم قد يكون صحيحا » ... وتحدث عن مفهوم كلمة الاختلاط التي يعتبرها البعض « انحراف خلقي » وهنا يصرخ الحضور « عدل ... عدل » والضجة تتزايد والمحاضر يعلق في وسط حديثه « ان هذه حلبة وليست ندوة » ثم يرجوهم بأن « يكون لكم من سعة الصدر ما يكفل تحمل اختلافكم معي في الرأي لان هذه صفات المؤمنين » . والضجة في تصاعد واحدهم يطالب بالتحدث ، لكن المحاضر يرفض ويمهله بان ينتظر إلى أن ينتهي ورغم استمرار الصراخ ... استمر المحاضر الى ان انتهى وشكر الحضور ! وقال انه لم يتوقع من فتى الجامعة وفتى الكويت ان يفعل ذلك .

وتحدث بدر الرفاعي ... وقدم الدكتور عبد العزيز سلطان الذي القى كلمة قصيرة عجز الجميع عن متابعتها بسبب الهياج الجماهيري ...

وقبل ان تختتم الندوة بشكل طبيعي (وهو المتعذر فعلا) طالب بعض اعضاء الاتحاد بارجائها ... وانهى بدر الرفاعي هذه « الندوة » المعركة .

وفجأة هجم عدد من الحضور الى المسرح ... وبانفعالية مدمرة اخذوا

يمزقون اللافتات المعلقة باسنانهم ... وهجموا على احد شباب الاتحاد وانهالوا عليه ضربا ... شديداً ثار له الجمع الذي كان جالسا ... وأخذ يتحرش ببعض الطالبات « البحرانيات والكويتيات » اللواتي كن في القاعة .... وبمحاولة ضربهن ، وضربهن فعلا . ثم اعتلا اعضاء الهياج المنفلت منبر الندوة وأخذوا يصيحون « تعيش جمعية الاصلاح » « تعيش جمعية الاصلاح » وكان الافضل لشباب الاتحاد بالخروج من القاعة ... وخرجوا فعلا ... وهنا ، ظهر ما أرادوه شباب « جمعية الاصلاح الاجتماعي » قد تحقق فعلا ... فخرجوا واختفوا تماما ...

أما جريدة **الرأي العام** فقد حملت صفحاتها الأولى من عدد ٢٦ رمضان ١٣٩١ هـ (١٩٧١/١١/١٤) عنوانا رئيسيا يقول :

معركة في جامعة الكويت ... انصار جمعية الاصلاح يمنعون مناقشة الأختلاط فتتدخل الشرطة ويسقط عدة جرحى بينهم (٣) فتيات .

ثم أوردت الوصف التالى للحادث على صفحتها الخامسة :

دعا الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ـــ فرع جامعة الكويت ـــ في الساعة السابعة والنصف مساء امس الى ندوة مفتوحة تحت عنوان « عدم الاختلاط في الجامعة .... الى متى ؟ » واشترك في الندوة النائب السيد خالد المسعود والسيدة فاطمة حسين والدكتور سعد عبد الرحمن والدكتور عبد العزيز سلطان وحضرها اكثر من ثلاثة آلاف مواطن ومواطنة في مسرح الجامعة بالخالدية .

انسحاب النائب المسعود

وفي مستهل الندوة وقف عريفها وقدم النائب الاستاذ خالد المسعود بعد ان شرح اهداف الندوة والغاية من اقامتها وهنا تعالت اصوات باستنكار اقامة مثل هذه الندوة وخاصة من مؤيدي جمعية الاصلاح الاجتماعي الذين لم يمكنوا السيد المسعود من التحدث مما اضطره الى القول باختصار انه يؤيد الاختلاط للواثقين بانفسهم من شباب الجنسين وعلى اثر ذلك وقعت « خناقة » حامية بين بعض المتدخلين وطلبة الاتحاد الذين حاولوا جهدهم المحافظة على النظام وتعالت الاصوات مرة اخرى تقاطع السيد المسعود الذي ترك منصة الخطابة وانسحب من القاعة بعد ان اعلن رأيه الصريح في موضوع الاختلاط .

محاولة .... وفشل

واعتذرت السيدة فاطمة حسين عن القاء المحاضرة المقررة لها بالندوة . فتقدم الدكتور سعد عبد الرحمن محاولا في بداية الامر السيطرة على الموقف بقوله : يسعدني ان اجد مجموعة من الشباب يقدمون فكرهم واقتناعهم بقدر مايمتلكون من قوة وبأس وبقدر ما اسعدني هذا بقدر ما تألمت لغياب الطريقة العلمية في التفكير والتي كانت الدعامة الاولى لجميع الاديان السماوية .

وهنا قوطع الدكتور عدة مرات فكان ان امسك بالميكرفون قائلا : ارجوكم ... ارجوكم ... ارجوكم اسمعوني فحديثنا لم يبدأ بعد ... ورجائي اولا سماع ماأقول وبعدها ناقشوا كما تريدون ... فصاح احدهم لا نريد الاختلاط ... لا نريد الاختلاط ... فأجابه : نحن هنا لسنا مع الاختلاط

وانما نناقش الموضوع ... وأكد رجاءه مرة اخرى فهدأت القاعة قليلا وتابع حديثة قائلا : ان الانبياء سلكوا طريق الحوار المفتوح في الاقناع والتجربة وحدها هي التي ستحكم في المستقبل وبالتجربة قفز المجتمع الانساني ويتطور للأحسن ولقد كان الحوار تجريبيا لسيدنا ابراهيم ، عندما اراد ان يعرف الكثير عن الخالق وكذلك اراد سيدنا موسى ان يرى الخالق وكانت التجربة وكلنا يعلم القصة . وكان حوار الانبياء علميا ودينيا ... وقوطع المحاضر مجددا فأخذ يضرب على الطاولة قائلا :

ارجوكم ياشباب .... ارجوكم ... ارجوكم .... ان حوارنا حول الموضوع لم يبدأ تقريبا فافسحوا لي المجال لاتكلم معكم .. وبعد عشر دقائق تقريبا عاد السكون الى القاعة ... فتابع قوله : ان جميع الأديان كانت علمية ، وتستند على الاقناع في التجربة ، وانا هنا لأريد ان ادخل في موضوع الاختلاط ولكن اريد مناقشة عدة نقاط وهذه النقاط ستصل بنا الى الحكم الصحيح .

فقوطع مرة اخرى بصيحات ضد قبول فكرة الاختلاط الا انه تابع قائلا : ان الاختلاط الذي اريد ان اتحدث عنه او بمعنى اصح التعليم المشترك الذي نحن في صدد مناقشته يختلف تماما بطريقته عن الطريقة التي طالعتها في احدى الصحف قبل مدة وكان الرأي عند بعض الاخوة هو عدم الاعتراض على الاختلاط طالما توفرت في الشباب ... وهنا قوطع بصيحات الاستنكار ووقف بعض من في القاعة وتشاجروا معا ... بعضهم يؤيد وبعضهم يعارض .

فصرخ المحاضر بالميكرفون بصوت عال جدا : ارجوكم افسحوا لي المجال



عضو ندوة الاختلاط .. النائب خالد المسعود .. ينسحب محتجاً على الهجوم

لاكمل الحديث وبعدها قولوا ماتريدون ... انني مثل والدكم وكنت اتمنى ان اكون من جيلكم لاقف معكم ... وارجوكم الصمت قليلا وبعد خمس دقائق ، عاد الهدوء وتابع يقول :

ان الرأي الذي قرأته في الصحف كان مع وضد ... فمع يقول انه يطلب من الشباب مواصفات خلقية عالية وكذلك من الفتاه حتى لايكون هناك انحراف خلقي للشباب ... وهنا قوطع ايضا فاحتد وقال : كان من الأفضل اقامة الندوة باسم عدم الاختلاط طالما ان الحكم صدر مقدما على مانقول وقبل ان نقول ... واردف : انني كما قلت اولا اريد ان احدد مفهوم التعليم المشترك وبهذا اريد ان اقول ان المجتمع الذي خلقه الله ليصلح نفسه بنفسه واوجد فيه المرأة والرجل اي الشباب والفتاة اي الانثى والذكر واختلاطهما معا في حرم مثل حرم الجامعة يتطلب من كل منهما الاخلاق العالية لانهما سيخرجان الى المجتمع وسيختلطان في العمل فليس من الممكن ان تقوم الدولة باستحداث وزارتين للتربية واحدة للشباب واخرى للفتيات وكذلك بباقي الوزارات ورائدنا في القول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

فقوطع المحاضر مرة اخرى بشدة وباحتجاجات عنيفة ووقعت مشاجرة اخرى في القاعة وتدخل بعض الحضور لفضها وعاد المحاضر يرجو من الحضور متابعة كلامه وقال :

ان تجربتنا الرائدة التي قمنا بها في جمهورية مصر العربية حيث المجتمع الصعيدي اثبتت جدارتها ونجحت اكثر من القاهرة . فقاطعه شاب مصري من جمعية الاصلاح مكذبا ... فقال الدكتور : اتمنى ان يكون لك عقل



الدفع بغير التي هي أحسن ....

وفهم قليل مما حصلت عليه .. وتابع يقول : لقد اثبتت الاحصائيات هناك بان نجاح الفكرة كانت ممتازة والمعروف ان المجتمع الصعيدي عائلي ومحدود ونستطيع ان نلخصه بأنه يشابه المجتمع العائلي في الكويت فلماذا لاتكون هنا ايضا تجربة من هذا النوع ؟

فقوطع المحاضر ايضا وقامت ضجة جديدة وتقدم الى المسرح عدة شبان وفي مقدمتهم شاب مصري اجلسوه بالقوة بالقرب من المحاضر ليقول مايريد ... الا ان المحاضر تابع يقول ان الحقيقة العلمية واحصائيات منظمة اليونسكو العالمية تشير الى اننا من الدول النامية او من الدول المتخلفة بالرغم من ان دخل الفرد في الكويت هو اعلى دخل في العالم ، ولكن منذ بداية النهضة في الكويت رافقتها نهضة علمية عالية ... كما ان مجتمع الكويت من افضل المجتمعات المتماسكة ، وعملية الدراسة المشتركة عملية تهذيب سلوكي ولاشك ان وجود فتاة مع شاب في مكان علمي سيهذب من سلوك الجنسين وفي هذا المجال وضعت دراسة عن الجنسين وخاصة على الأطفال فتبين نتيجة الدراسة ان الاطفال الذين ليس لهم اخوات اناث لايستطيعون تحمل المسئولية وكذلك الفتاة التي تعيش في جو مماثل .

وهنا قوطع المحاضر بشدة ....

نفقات كان يمكن توفرها ...

ووقف عريف الحفل ليقدم الدكتور عبد العزيز سلطان فقال ان هذه الندوة كان يجب ان تحول الى ندوة « عدم الاختلاط » وليس بحث الاختلاط وانا أويد الاختلاط لثلاثة اسباب : اقتصادية واجتماعية ونفسية تربوية .



الهجوم على أعضاء الندوة

وشرح السبب الاول قائلا ان الدولة تدفع نفقات للجامعة حوالي خمسة ملايين ونصف المليون دينار وقد سبق لمدير الجامعة ان اعلن في مجلس الامة انه لو تم الاختلاط لتم توفير حوالي ٦٠٪ من المصاريف وبفارق المصاريف تستطيع الدولة بناء ٥٠٠ بيت من بيوت الدخل المحدود سنويا . وحاول الاستمرار في حديثه الا انه قوطع وطالب بعض الحضور بان يلقي الطالب المصري بيانه ... فحاول ذلك الا ان بعض الحاضرين هجم على المسرح وحاول ضرب الطالب فوقف مندوب اتحاد الطلبة واعلن فض الندوة ... فانسحب من على المسرح وسط اصوات الاستنكار والصيحات العالية وكان بعض الحاضرات قد انسحبن من قاعة الندوة عندما هم الطالب المصري بالقاء بيانه ....

استدعاء رجال الامـــن

وبعد خروج المحاضرين وقعت عدة مشاجرات داخل المسرح وخارج القاعة وتم استدعاء رجال الأمن الذين بذلوا جهدهم لاعادة النظام الى القاعة بعد ان اصيب ثلاثة اشخاص اصابات طفيفة ...

جريـــدة « أجيـــال » خرجت يوم ١٩٧١/١١/١٥ تحمل على صفحاتها الاولى العناوين الرئيسية التالية :

الضرب بدلا من الحوار في الجامعة
الوصاية بالعصـــا

سابقة خطيرة يشترعها الاصلاحيون لأرهاب معارضيهم .... أهين الاساتذة وضرب الطلبة وجرحت طالبة بحرينية .

ندوة الاختلاط تحولت الى حلبة مصارعة



المعركة ... ووجوه غير جامعية



الهجوم على أعضاء الندوة

ثم أوردت التفاصيل التالية :

بالامس كان الموعد المحدد ... ندوة في حرم الجامعة دعى اليها طلبة الاتحاد .. العنوان كان .. « علم الاختلاط في الجامعة الى متىٰ .. ؟ »

والقضية قديمة . ولن يحلها لا الحكومة . ولا الجامعة . ولا رجال جمعية الاصلاح . ولا حوار اساتذة علم النفس والتربية !!

مهما طال الامد فان الطلبة والطالبات هم انفسهم الذين سوف يقولون ويضعون الحل ....

وحاول الطلبة امس عن طريق الندوة التي كان من المفروض ان يتكلم فيها اربعة متحدثين هم خالد المسعود عضو مجلس الامة ، والدكتور سعد عبد الرحمن المدرس بقسم التربية وعلم النفس ، والسيدة فاطمة حسين ، والدكتور عبد العزيز السلطان المهندس في وزارة الاشغال . فلم يتحدث فيها أحد تقريبا !! لأن أعضاء الجمعية الذين كانوا قد اتخذوا القرار مسبقا ــ تماما كما كان شباب الوفد يتخذ القرار ضدهم مسبقا ــ كانوا قد اتخذوا القرار مسبقا بتفشيل الندوة !! وحولوا الامر كله الى شيء اشبه بالتهريج الى سيرك ... وبأساليب تتناقض وتعاليم الاسلام الحنيف الذي لم يحجر على الكلمة ولامنع الحوار ... بل وأرسى قواعد الديمقراطية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية .

جاء أعضاء الجمعية وبحجة الدين ، وبكل الاساليب التي تتنافى والدين ، افقدوا الحوار كل مغزى بل وأدخلوا الرعب في قلوب فتياتنا .



يرفعون القرآن الكريم كما رفعه غيرهم من قبل

المعركة من أول لحظة

وفي تمام الساعة السابعة والنصف مساء الامس (وهو الموعد المحدد لبدء الندوة) .. كانت قاعة الخالدية قد غصت بالحضور ، لكن شعوراً كان يساور كل مراقب حول طبيعة الحضور ! أو بالاصح حول حول طبيعة غالبيتهم .

كانت رائحة غريبة تعبق في المكان تنبىء ان ماسيحدث بعد قليل سوف يكون حدثا نادرا وشاذا ولأول مرة في تاريخ الكويت ...

وقبل ان يتكلم احد المتحدثين الأربعة او حتى مدير الندوة كانت المعمعة قد ابتدأت ، كان تجمع هائل وكبير من الحضور قد تمركز في وسط القاعة (جميعهم من اصحاب اللحى ومن اعمار مختلفة ١٥ــ٧٠ سنة) أخذ هذا التجمع ــ المنظم ــ يثير شغب وفوضى ، كان من الواضح ان هذه الجماعة معارضة لفكرة الاختلاط .

ابتدأ الطالب بدر الرفاعي بتقديم المتحدثين الى الحضور وياليته لم يقدم أحد .

في البداية قدم النائب خالد المسعود وما ان انتهى من تقديمه حتى هب (الملتحون ولنسميهم بالمعارضون) ورفضوا الاستماع الى اي كلمة تقال مالم تمثل جميع الاطراف ومعتبرين انفسهم طرفا في القضية ، وابتدأ المسعود حديثه وما ان انتهى المسعود من قول (بسم الله الرحمن الرحيم) حتى استكثروها عليه وأوقفوه من المتابعة بشتى الوسائل : بالصراخ والفوضى واخراج اصوات بهيمية .... وأمتدت فترة الفوضى الى وقت ليس قصير مما



الجنود المجندة ... لتخريب ندوة الاختلاط لم يكن بينهم إلا القليل من الجامعيين



المهاجمون ... يبطشون ببعض ضحاياهم

اضطر النائب المسعود الى ترك المنصة تحت صراخ بعض الحضور ... بره ... بره .. بشكل همجي .

وعاد الملتحون ودفعوا بممثل جديد لهم يحمل بيده المصحف واصر على الجلوس مع المتحدثين وكان له ما اراد ...

غياب الطريقة العلمية

وتسلم دفة الحيث الدكتور سعد عبد الرحمن مدرس التربية وعلم النفس ولقد استطاع بحنكة وقدرة ـــ يحسد عليها ـــ ان يرد (المعارضون على اعقابهم)* ويفضح طريقتهم الغوغائية قال في بداية حديثه ... سأتطرق للموضوع من ناحية الاطراف المعنية به وهذه الاطراف هي الطلبة في الجامعة والاساتذة في الجامعة وكانت هذه اولى ضرباته الغير مباشرة للملتحين حيث كان من الواضح أن احداً منهم لم يدخل في حياته الحرم الجامعي ...

ثم قال : بقدر ما أسعدني وجود شباب يدافع عن افكاره بقدر ما تألمت لغياب الطريقة العلمية بالتفكير ، هذه الطريقة التي كانت الدعامة الاولى للاديان السماوية كلها .

ثم قال ان الاختلاط بعكس مايراه البعض (وبالطبع الملتحون هم بين هذا البعض .... الذين يرون في الاختلاط انحرافا خلقيا ... وفسادا وانحلالا اجتماعيا .

---

* لم يأذن المؤلف لنفسه أن يتصرف بالنصوص المقتبسة وتصحيح اغلاطها النحوية واللغوية في كل هذا الكتاب ولهذا وجب التنبيه .

أمام هذه الردود عاد الملتحون الى الفوضى والغوغائية ثم بدأوا بالتعليق على كل كلمة يقولها الدكتور وما كان منه الا ان اجاب على احدى التعليقات ... لاداعي للتعليقات وخاصة انك لست ملما اكثر مني .

ثم سرد ايجابية الدين الحنيف وسلبية المعارضين المتسترين وراء الدين ثم استعرض تجارب ناجحة للاختلاط في بعض البلدان العربية ثم خلص الى القول ان المجتمع الكويتي هو اصلح المجتمعات لنجاح تجربة التعليم المختلط بحكم تكوينه الاسري والعشائري ، هذا التكوين الذي يكسب المجتمع قوانيناً ذاتية (عرف) بحكم علاقات الفرد بالفردّ والمرأة بالرجل .

ثم بين ما للاختلاط من فوائد جمة :

تصفيق حـــاد

ثم ضرب ضربته النهائية لكل المعارضين بقوله : أنا أعلم وأرجو ان يكون للمعارضين الغوغائيين بعض علمي ...

وضجت القاعة بتصفيق متواصل من قبل الطلبة والطالبات في حين كانت جماعة الملتحين تصرخ وتخرج اصواتها البهيمية ..

والقى الدكتور عبد العزيزالسلطان كلمة تربوية واجتماعية وسط غوغائية وهمجية اثارها الملتحون لم يسبق لها مثيل ولم تشهدها جامعة في العالم لأن الطرف المعارض لم يكن من بينه طالب جامعي واحد بل هم كما قال مدير الندوة (اولاد سكة) .

وحاول مدير الندوة تقديم المتحدثين الاخرين ولكن دون جدوى ، لقد كان سيل الشتائم والصراخ الهمجي عنيفا بحيث كان الطلبة محقين حين

عملوا على اخراج الطالبات وحمايتهن من أي اذى قد يصيبهم وبعد خروج الطالبات بدأ الحضور من الطلبة وهم والمؤيدين للاختلاط بالخروج وبقي المعارضون على المنصة وفي القاعة لوحدهم يوهمون انفسهم بأنهم انتصروا وبأنهم الحق الذي انتصر وبأن الطلبة هم الباطل الذي هزم .

ولم يكتف اعضاء الاصلاح بما فعلوا بل تجمعوا في باحة الجامعة وأخذوا بالاعتداء على الطلبة وأمام الهجمة الشرسة هرعت الفتيات الى مقر النادي الجامعي الذي يقع اسفل القاعة والهجمة الشرسة تواصل المسير نحو النادي حيث اجتمع الفتيات والطلبة يدافعون بشراسة عن اخواتهم في الجامعة .

وبعد مضي وقت ليس بقصير تدخلت قوات الامن التي عملت بشتى الوسائل على تفريق الحضور ومع ذلك وقعت مشاحنات امام رجال الشرطة وقد اعتقل بعض من الملتحين الا ان عدد رجال الامن لم يكن كافيا بحيث كان رفاقهم يساعدونهم على الافلات والهرب مما استوجب استخدام عدد أكبر من رجال الأمن الذين هددوا من خلال مكبرات الصوت باستخدام القوة لتفريق الجموع .

وتحت حماية رجال الامن خرجت الطالبات من النادي الجامعي بعد ان اخذت الجموع بمغادرة مكان المعركة .

كان الدكتور سعد قد أطلق على الندوة اسم « الحلبة » وكأنه بذلك قد علم مسبقا بأن شبلاناً سوف تدخل الحلبة ولكنها لا بد ان تلقى مصرعها ... عاجلا أم آجلا ...

يوم ٢٨ رمضان ١٣٩١ هـ (١٩٨٧١/١١/١٦) خرج العدد (٨٦) من مجلة ((المجتمع)) يحمل على غلافه الخارجي عنوانا رئيسيا يقول :

دعاة الأنحلال أشعلوا ألفتنة
بسبب تحجرهم وأحتكارهم للرأي
والمناقشـة

ثم قالت (المجتمع) في معرض الدفاع عن الهجوم والمهاجمين :

يوم السبت الماضي ــ وعقب دعاية واسعة ــ عقدت بجامعة الكويت ندوة بعنوان : ((الجامعة بدون اختلاط الى متى ؟؟)) ... وكان المتحدثون في الندوة ــ وفق الاعلان هم : النائب خالد المسعود ــ الدكتور عبد العزيز السلطان ــ السيدة فاطمة حسين والدكتور سعد عبد الرحمن ... ولكن اللذين تحدثا فقط هما : الدكتور سعد عبد الرحمن والدكتور عبد العزيز السلطان ....

فلماذا لم يتحدث الباقون ؟

قبل الاجابة على هذا السؤال لاحظ الناس ان « الندوة » متحيزة ابتداء ، وتمثل وجهة نظر واحدة في المجتمع الكويتي ... ولقد اتضح ذلك في :

★ عنوان الندوة « الجامعة بدون اختلاط ... الى متى ؟؟ »

★ ومن المتحدثين انفسهم فجميع المشتركين يمثلون وجهة النظر الداعية الى الاختلاط .

والآن نفرغ للاجابة على السؤال لماذا لم يتحدث الباقون في الندوة . ان لذلك قصة .

قبل ان تبدأ الندوة قام بعض الذين حضروا الندوة ــ والمعارضين

للاختلاط ــ فاعترضوا على عدم تكافؤ الفرص في الندوة وطالبوا بان تمثل وجهة النظر المعارضة فيها ... واصر المعارضون على رأيهم وتوتر الموقف وعندئذ انسحب النائب خالد المسعود وكان ذلك بداية الفشل !!

وبعد مفاوضات وأخذ ورد قبل المشرفون على الندوة تمثيل وجهة النظر المعارضة وصعد على المسرح طالبان يمثلان وجهة النظر التي لاتقر الاختلاط ووعد المتحدثون بافساح المجال للمعارضين .

★ تحدث الدكتور سعد عبد الرحمن فبدأ بكلام متناقض فهو يستدل نظريا على « حرية الفكر » بنصوص دينية .... لكن المتحدثين اثبتوا عمليا بما فيهم الدكتور سعد عبد الرحمن انهم يخافون من حرية الفكر بدليل انهم قرروا اقامة الندوة من طرف واحد !! يمثل وجهة نظر واحدة .

ادعى الرجل ان المجتمع الكويتي صالح للاختلاط واستدل على ذلك بان المجتمع الكويتي مكون من اسر معروفة وان القيم الدينية تحكمه . ونسى المحاضر ان هذا الاستدلال ضده لامعه ..فالاسر المعروفة التي يتحدث عنها هي التي ترفض الاختلاط لانها اسر اصيلة . ولقد راعى مجلس الامة هذا الاعتبار حين قرر منع الاختلاط ... وان القيم الدينية حين تسود فان اصحابها لايناضلون في سبيل الاختلاط كما يفعل الدكتور سعد عبد الرحمن ... والغريب انه ضرب مثلا بصعيد مصر وقال انه فتحت هناك مدارس ثانوية مشتركة وهنا وقف احد المعارضين وقال : انا مصري صعيدي وسأبطل ادعاءك بالاحصاءات ولكن المشرفين على الندوة ضاقوا بالحرية فمنعوا الرجل من الكلام .

ووعد المتحدثون الرجل الصعيدي الواعى بفرصة ولكنهم خافوا وغيروا

رأيهم وقرروا حرمان غيرهم من الحديث .

تحدث الدكتور عبد العزيز السلطان وحشر التفسير الماركسي في الموضوع واخذ من البداية يبرر الاختلاط باسباب اقتصادية بمعنى ان المكتبات والمختبرات ستختزل ويتم توفير مليوني دينار سنويا .

وبعض الناس دوما في تناقض مع نفسه ... ان اناسا ينادون بالاختلاط من أجل التوفير الاقتصادي وفي نفس الوقت يدعون لاباحة الخمور لاحراق المال بالاطنان فيها !!

وبعد ان انتهى من كلامه اراد اصحاب وجهة النظر الاخرى ان يتحدثوا

قطع الميكرفون

وهنا يتضح خوف هؤلاء الحقيقي من الحرية ومن المنطق فقد عمدوا الى قطع الميكرفون وأطفأوا الانوار وأعلن مقدم الندوة نهاية الندوة .

لقد فشلت الندوة فشلا ذريعا . وكان واضحا ان الرأي العام الذي حضر الندوة ضدهم مما اضطر بعضهم الى الاستشهاد بالنصوص الدينية!! وخوفهم وجزعهم من الحرية تسبب في اضطراب حدث في الجامعة .... ولو اتاحوا الفرصة للذين يعترضون على الاختلاط لكان أجدى للندوة وللفكر وللمتحدثين والمستمعين معا .

فهل يدرك هؤلاء ان الامة ترفض دعوتهم . وانها تقف ضدهم وهم يحرضون الطلاب والطالبات على الاختلاط .

ألا فليدرك كل مخلص في هذا البلد ان دعاوي هؤلاء لن تقف عند حد .

★ اليوم يطالبون بالاختلاط

★ وغدا يقيمون ندوة لاباحة الخمور

★ وبعد غد يقيمون ندوة لاباحة ... !!!

ان الرذائل تجر بعضها ... وما ان يطبق دعاة الانحلال رذيلة حتى يعلوا انفسهم لتطبيق غيرها .

ان هؤلاء يجب ان تعرفهم الامة على حقيقتهم ...

انهم سماسرة استعمار جديد ... ودعاة « احتلال اجتماعي اجنبي » ...

يريدون ان يخضعوا الامة له لكي تكون مقلدة تقليدا ضريرا في اصالتها وتذوب في الانحلال وتنتهى ـــ في الحقيقة ـــ كأمة لها طابعها ومميزاتها وخصائصها الذاتية ...

لايهم هؤلاء فلسطين ولا الفلبين .... ولا القضية الحية ألتي ينبغي ان تطرق المجتمع الكويتي وتناقش .

انهم مناضلون في سبيل الاختلاط ....

الحقت (المجتمع) بهذا العدد منشوراً خاصاً أسمته « بيان حول ماحدث في ندوة الجامعة » فيما يلي نصه وهو على مايبدو محاولة لمواجهة الغضب الشعبي على الاعتداء على حرم الجامعة :

يوم السبت الماضي ١٩٧١/١١/١٣ ـــ عقدت ندوة بجامعة الكويت عنوانها « الجامعة بدون اختلاط ... الى متى ؟؟ » وكان واضحا للجميع أن الندوة متحيزة وتمثل وجهة نظر واحدة ... وظهر ذلك في :

★ نوعية المتحدثين فهم جميعا من مؤيدي الاختلاط .

★ وفي عنوان الندوة « الجامعة بدون اختلاط ... الى متى ؟؟ »

★ وفي اشراك استاذ معين ــ هو الدكتور سعد عبد الرحمن في الندوة .... فلقد اختير دون غيره من أساتذة الجامعة .

وفي هذا الجو المتعصب للاختلاط .... المحتكر للمناقشة والرأي ومنبر الجامعة ... عمد المسؤولون عن الندوة الى استفزاز الذين حضروا الندوة . وتمثل هذا الاستفزاز في عدم اعطاء وجهة النظر المعارضة للاختلاط فرصة في المناقشة .

وعلى الرغم من ان المسئولين عن الندوة قد وعدوا بافساح المجال لكي يبدي المعترضون على الاختلاط رأيهم وفكرهم في الموضوع . فأنهم لم يفوا بوعدهم . وكان هذا خطوة أخرى استفزازية من جانب مديرى الندوة .

وتحت اصرار المعارضين للاختلاط على حقهم في فرصة المناقشة وعد المشرفون على الندوة مرة أخرى باتاحة الفرصة لهم ... وهنا حدث موقف استفزازي واضح من مديري الندوة فقد عمدوا الى الميكرفون فعزلوا عنه التيار الكهربي حتى لا يسمع الصوت المعارض للاختلاط . وصادروا بذلك حرية الآخرين عن قصد واضح .

أصر المعترضون على الاختلاط ــ من جديد ــ على أن يأخذوا فرصتهم وهنا أشعل مؤيدوا الاختلاط الفتنة وأحدثوا الشغب . اذ أعرض أحدهم عن سلاح الكلمة والمنطق ... الى سلاح الضرب باليد والتخويف بالقوة وبطبيعة الحال حدث هرج وانتشرت الفوضى .

لكن من السبب ... ؟

ان الذي لاشك فيه أن دعاة الاختلاط والمشرفين على الندوة هم السبب وهم يتحملون مسئولية الشغب الذي احدثه دعاة الاختلاط .

وهنا تنفي جمعية الاصلاح الاجتماعي نفيا قاطعا هذا الاتهام . وترفض في حسم حملة التحريض التي تتبناها بعض الصحف ضدها .

ان الجمعية كانت ... ولا تزال ... وستظل تعتمد أسلوب الحكمة والموعظة في ايصال افكارها للناس .

وجمعية الاصلاح في نفس الوقت تعلن رفضها المطلق والحاسم للاختلاط . وتصر على موقفها الثابت من هذه القضية وتقول في ذلك كلمة الحق لاتخشى لومة لائم .

ان الاختلاط مرفوض والدعوة الية دعوة مشبوهة .

وان الجمعية تعلن أن الفئة التي تدعو الى الاختلاط لاتمثل ضمير الامة ولا حسها الديني ولا أصالتها في التمسك بقم الشرف والفضيلة .

ان مجلس الامة قد قرر منع الاختلاط في الجامعة ... والذين يضغطون من اجل اباحة الاختلاط انما يوجههون ضربة خطيرة الى هيبة المؤسسة التشريعية في البلاد .

وعلى أولى الامر أن يأخذوا حذرهم ... وعليهم أن يقفوا بجانب دينهم وأمتهم ... لا الى جانب فئة ضئيلة تدفعها بواعث شتى على المناداة بالاختلاط .

اننا ينبغي أن نتواصى بالحق ... ونتواصى بالصبر على تبعاته خاصة في هذه المرحلة الحاسمة من التحول الاجتماعي .

« والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر » .

في ١٩٧١/١١/١٧ صدر العدد (٤٨) من السنة الخامسة من مجلة (الاتحاد) التي يصدرها الاتحاد الوطني لطلبة الكويت . كان العدد يحمل على غلافه الخارجي العناوين الرئيسية التالية :

القرود تغزو الجامعة
القوى الرجعية تخطط والقوى العمياء تنفذ

لم تختلف رواية (الاتحاد) لتفاصيل واقعة الهجوم على الندوة عما سبقها اليه غيرها من الصحف الاخرى الا في اثبات التفاصيل التالية :

١ ــ موعد انعقاد الندوة كان الساعة السابعة والنصف ... وفي الساعة السادسة والنصف اي قبل انعقاد الندوة بساعة كاملة لاحظ المشرفون على تنظيم الندوة توافد جماعات معينة وغريبة لم يكن من المألوف قدومها عادة للندوات التي تعقد على مسرح الجامعة . وكان الهمس الذي كان يجري بين أفراد هذه المجموعات والوقت الذي جاءت به مثار شك من قبل المسؤولين عن تنظيم الندوة .

٢ ــ اتخذت الجماعات هذه مراكز معينة وموزعة على قاعة المحاضرة شبيهة بتوزيع قوات محاربة من المشاة فهناك ميسرة وميمنة وقلب . وكان في قاعة الندوة مكان قد خصص لاعضاء هيئة التدريس في الجامعة

ولبعض المسئولين الرسميين في الدولة ولكن فئة من هذه الجماعة قد جلست في هذه الأمكنة الخاصة ، وعندما نبههم المشرفون على الندوة وطلبوا منهم أخلاء هذه الأماكن رفضوا باصرار مع اطلاق كلمات تهديد ووعيد .

٣ ـــ كانت هناك اعداد بسيطة من الطلبة يقومون بالاشراف على النظام داخل قاعة الندوة ولم تأخذ لجنة الندوات باعتبارها ان امورا غير عادية ستحدث خلال الندوة .

٤ ـــ توافد الجمهور على المسرح وكان العدد يفوق ماكان معتادا حضوره في مثل هذه المناسبة فقد امتلأ المسرح تماما . وكانت الجماعات التي اثارت استغراب منظمي الندوة وجاءت قبل الموعد بساعة كاملة قد بلغ عددها (٤٠٠) شخص تقريبا .

٥ ـــ كانت « الشوشرة » والكلمات النابية والهستيرية قد بدأت تملأ أجواء القاعة بين حين وآخر حتى اذا ما بدأ مدير الندوة بتحية الحاضرين وضيوف الندوة واذا بضجة كبيرة وهياج يملأ المسرح . وعندها فهم تماما وكما وضح ايضا من افراد الزمرة انها جاءت لتبطل الندوة وتثبت قدرتها على اهانة الطلبة والحضور والاستهتار بالجامعة ككل . كما بدأت هذه الجماعة تتحرك بعنف وتهاجم وتضرب من يقف بطريقها لاحتلال منصة الندوة . حاول منظموا الندوة السيطرة على الموقف ولكن دون جدوى ولذلك تركز عملهم على حماية السادة المحاضرين الجالسين على خشبة المسرح[٣] .

---

٣) مجلة الاتحاد : العدد (٤٨) السنة الخامسة ص٣ ـــ ٤

عندما صدر العدد (٥٦) من مجلة (الرائد)[٤] في ٣٠ رمضان ١٣٩١ هـ (١٩٧١/١١/١٨) كان يضم الأضافة التفصيلية المهمة التالية والتي أغفلتها الروايات الأخرى .

المكان ... نادي اتحاد الطلبة ... تحت المسرح وقد اعتصم فيه بعض الطلبة طلبا للحماية من المهاجمين . دخل وزير التربية الاستاذ جاسم المرزوق وكان معه الاستاذ عبد الفتاح اسماعيل وشلة من مجلس ادارة الجامعة .

جلس الوزير يتحدث بهدوء لأنه ضروري في تلك اللحظة. قال الوزير
— أجتمعنا اليوم اجتماعا طارئا لمناقشة ما جاء في مجلة المجتمع . ولا شك ان الجميع وأنا أستنكر على القائمين على المجتمع سلوك طريق يعرض الجامعة الى مالا تحمد عقباه . ان وصول الأمر الى حد الاعتداء .... لايرضينا ولايمكن ان نسكت عنه . ربما يكون الأمر معقولا لو نوقشت امورنا على اساس الحجة بالحجة لنصل الى شيء نخدم فيه هذا المجتمع .

ولكن وصول الامر الى حد التعدي على الطالبات سوف يضطرنا الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد لهذه المسألة . ان مجلس الجامعة سيتخذ اجراءاته بهذا الخصوص . ومجلس الوزراء سيدرس كل ماقالته (المجتمع) خلال السنتين الماضيتين . والذي ارجوه منكم عدم الانفعال مادمتم مؤمنين بأنكم لم تخرجوا عن الاصول والاداب . وكلكم يعلم بان هناك قانونا يكفل لكل انسان أن يأخذ حقه .

---

٤) تصدرها جمعية المعلمين الكويتية

وأبشركم بان النتائج ستعلن غدا او بعد غد .

ووقف بدر الرفاعي الذي كان يدير الندوة وقال :

— ياسيادة الوزير ... ان من المؤسف أن تقف الحكومة موقف المتفرج ازاء الحملات الموتورة التي تشن من قبل حثالة على الطلبة والجامعة في المساجد وفي جمعية الاصلاح .... ثم ان من الواضح ان الأعلام الحكومي فتح ابوابه في التلفزيون والاذاعة لهؤلاء الذين همهم الوحيد هو التخريب . أنا اعتقد بان على الاباء اخذ كلام مجلة (المجتمع) بعين الاعتبار لأنه يمسهم كما يمس ابناءهم .

الوزير : لقد أتصلت اليوم بوزير الاوقاف واخبرته بما حصل في المساجد ووعدني بانه سيتخذ الاجراءات اللازمة بهذا الخصوص .

بدر الرفاعي : عندما تتخذ الاجراءات يجب ان لاتكون سرية لأن المعاقبة على الخطيئة يجب ان تكون علنية حتى يكون المخطيء عبرة للآخرين .

الوزير : هناك قانون هو الذي يحكم . الذي اطلبه هو ان لاننفعل . لنكن واقعيين . قد يكونون مخطئين والقانون سيأخذ مجراه .

د.حسن الابراهيم : اعتقد بان الذي حصل له خلفية سياسية خطرة . قد يكون هؤلاء من الذين يسعون لأحياء النازية من جديد . ان الجهة التي استطاعت ان تجمع اكثر من اربعمائة مراهق وتفشل بهم هذه الندوة بامكانها في المستقبل ان تفشل اي عمل آخر .

الوزيـر : الخطأ من الطلبة ... لماذا مسرح الجامعة ؟ اما كان بالامكان عمل هذه الندوة في التلفزيون .
ناجي المعـوّد : لأن التلفزيون يمنع طرح مثل هذه المواضيع .
الوزيـر : حسنا قدموا طلبا بهذا الخصوص وسيدرس .
طالب : يجب على مجلس الجامعة ان يتخذ قراراته بهذا الخصوص .
الوزيـر : لانستطيع ان نحكم مسبقا(٥) .

★ ★ ★

واضح من تباين الروايات ... ان الحقيقة لم تكن واحدة في اعين الاطراف المتنازعة . فقد حاولت كل فئة ـــ من خلال ترتيب الاحداث في سياق معين يلائمها اكثر من غيره ـــ ان تقدم نفسها على انها ضحية عدوان الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧١ . حتى الذين تحقق الاجماع الشعبي والرسمي على مسؤوليتهم حاولوا أن يضعوا تلك المسئولية في اعناق الآخرين . وكان هذا كله مفهوما من حيث هو وسيلة من وسائل الدفاع عن النفس . ولكن في غمرة الاحداث برز امران مميزان . الأول ... كان هذا الشرخ الكبير في جدار الفكر الاجتماعي ، وبرزخ الاتهام وسوء الظن والتناقض في الفكر والتأويل للظواهر الثقافية الذي فصل بين الفريقين المتناحرين وزاد في صعوبة التواصل بينهما . وقد لايكون من باب الغلو في تفسير الظواهر الاجتماعية ان نستخلص ان هذا الشرخ الفكري كان من

٥) مجلة الرائد : العدد (٥٦) ـــ ١٩٧١/١١/١٨ ـــ ص ٣٦ ـــ ص ٣٧

بواكير فعل الجامعة في المجتمع والتمهيد لمولد (أخلاقيات) جديده فيه سيثبت العقد القابل من حياة الكويت تعذر منع وقوعها فضلاً عن الغائها .

الامر المميز الثاني في مسيرة الاحداث هو الموقف الرسمي الذي اتخذته الحكومة من احداث الجامعة . ففي صباح الاثنين ١٩٧١/١١/١٥ ظهرت الصحف المحلية تحمل تصريحا مهما للسيد جاسم المرزوق وزير العدل ووزير التربية بالوكالة اعلن فيه ان مجلس الوزراء قد تدارس احداث الجامعة في جلسته العادية يوم الاحد ١٩٧١/١١/١٤ ، وانه قد ثبت للمجلس « ان هناك جماعة كانت حريصة على الا تقام ندوة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت حول الاختلاط وان تفشل هذه الندوة بأية صورة »(٦) . بعد ذلك اضاف السيد الوزير — وهو يصور تفكير الحكومة في احداث الجامعة — ان « حرية الرأي لابد ان تحترم خاصة في ندوة علمية يطرح فيها كل رأيه ومعتقداته الخاصة ... ولكن أن تندس جماعة للتخريب داخل الندوة فهذا أمر لايقبله منطق او عقل »(٧) . في نفس الوقت صدر عن مجلس الوزراء بيان يشير الى ان المجلس قد بحث في جلسته ليوم الاحد ١٩٧١/١١/١٤ أحداث الجامعة بالتفصيل وأنه « استمع الى شرح مفصل من وزير التربية الرئيس الاعلى للجامعة عن الظروف المختلفة التي تتعرض لها الجامعة » وفي ضوء التدارس لاوضاع الجامعة اتخذ المجلس ثلاثة قرارات مهمة :

١ — تعطيل مجلة (المجتمع) لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ اليوم الاثنين ١٩٧١/١١/١٥ .

---

٦) جريدة السياسة — العدد ١٢٣٣ ، ١٩٧١/١١/١٥ ص ١

٧) المرجع السابق نفسه

٢ ـــ يقوم مجلس الجامعة باتخاذ الاجراءات التي يراها مناسبة لوضع الامور في نصابها بحيث تنصرف الجامعة الى رسالتها العلمية والتربوية حسب الخطة التي يراها مجلس الوزراء تحقيقا للهدف السامي الذي أنشئت الجامعة من أجله .

٣ ـــ تكوّن لجنة برئاسة وزير التربية رئيس الجامعة لتقصي الحقائق بالنسبة للحادث الذي وقع مساء السبت ١٣ من نوفمبر ١٩٧١ وتقدم اللجنة تقريرها الى مجلس الوزراء بصفة عاجلة[٨] .

---

٨) جريدة السياسة ـــ العدد ١٢٣٣ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥ ص ٢

الفصل الرابع

الفعل ورد الفعل

ـــ ١ ـــ

كما في عالم المادة ... كذلك في عقدة نظام الديناميكيات الاجتماعية كل فعل يستدعي رد فعل من نوعه ومن حجمه . وهذا ما استجاب به المجتمع الكويتي ـــ ممثلاً في صحافته وتنظيماته المهنية والثقافية وطبقته المفكرة ـــ لما وقع في حرم الجامعة مساء الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧١ . كان هناك فيض من الحب احيطت به هذه المؤسسة الوليدة الفريدة (يومئذ*) والتي غدت رمزا من رموز الوطنية الكويتية . وكان هناك شعور قوي من الغيرة على هذه المؤسسة الوطنية الرفيعة ان يُنال منها بهذه الغلظة والفظاظة .

ثم كان هناك بين طلبة الجامعة ـــ بنين وبنات ـــ شعور مضمّخ بالالم على الشهامة المجروحة والبراءة المفترى عليها ... وكان ذلك كله صارخا نضّاحا في روايات شهود الواقعة وبعض ضحاياها من الطلبة . الطالب فاروق برغش المطيري (السنة الرابعة ـــ قسم الجغرافيا) أفاد بان ماجرى

---

* جامعة الكويت هي اول جامعة انشئت في منطقة الخليج العربي بين العراق والمملكة العربية السعودية وكان قيامها في خريف ١٩٦٦ .

كان أمرا معدا له ومدبرا من جمعيتي الاصلاح الاجتماعي والثقافة الاجتماعية[1] والادلة على ذلك كثيرة منها أنهم كانوا قادمين للجامعة في باصات ومن وقت مبكر لملء المقاعد بالمسرح ولقد كانت نواياهم معروفة وهي اثارة الشغب ومحاولة افشال الندوة بأي شكل والدليل على هذا انهم وبعد انتهاء الندوة اخذوا يصرخون ويهتفون ... انتصرنا .... انتصرنا ، اي ان افشال الندوة كان بمثابة أنتصار لهم وهدف رئيسي لديهم » . بعد هذا وصف فاروق المطيري تعرضه للضرب والاهانة على ايدي مهاجمي الندوة ..... « بعد انتهاء الندوة اخذت طريقي الى سيارتي فاعترضني شخصان باجسامهم وبعد ان طلبت من احدهم ان ينتبه عند سيره في الطريق ولا يصدم الآخرين . وفي هذه الاثناء بينما كنت اتحدث معه أنهال عليَّ الضرب من الخلف ثم من كل الجهات وتحلّق حولي مالا يقل عن (٤٠) شخصا كانوا يضربون بعنف وبدون رحمة مما ينم عن حقد وكراهية ضد طلبة الجامعة وطالباتها »[2] . على ان الشعور بالمرارة من العدوان الشخصي والجماعي لم يخرج الطالب فاروق المطيري عن وضوح الرؤية ومعرفة الدوافع الحقيقية وراء السلوك الاجتماعي للآخرين فلم يضغن على الذين ضربوه واهانوه . وانما هو فاء الى منطق المثقفين فطالب بسلوك السبل القانونية في حفظ حرمة الجامعة لأن « السبل القانونية السليمة هي التي

---

١) جمعية الثقافة الاجتماعية هذة هي غير «الجمعية الثقافية الاجتماعية النسوية» ويلاحظ بدءاً من تصريح الطالب فاروق المطيري — ان اسم « جمعية الثقافة الاجتماعية » سيتردد بشكل غير ثابت على انها شريك متواطيء مع جمعية الاصلاح الاجتماعي في احداث الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧١ .

٢) مجلة الاتحاد : الاتحاد الوطني لطلبة الكويت (فرع جامعة الكويت) العدد (٤٨) في ١٩٧١/١١/١٧ ، ص ٧ .

ستوصلنا الى مانريد ... ذلك لأن الرأي العام الكويتي والمجتمع بأكمله يقف بجانبنا »(٣) .

اما الطالبة البحرينية أمينة الفخرو (السنة الثانية ـــ كلية التجارة) فقد نظرت لما وقع نظرة اكثر عتمة .. « لقد جئت الى مسرح الجامعة متأخرة قليلا مع بعض الاخوات وحالما دخلنا فوجئنا بالمكان يغص بالحاضرين لقد كانت الوجوه جديدة على الجامعة . معظمهم من اصحاب اللحى الطويلة والاطفال الصغار ـــ ولا أقول الشباب لأنهم لايستحقون هذه التسمية ـــ وما ان بدأت الندوة حتى أنطلقت اصوات بهيمية تقاطع المتحدث فالتفت الى احد هؤلاء الاطفال وقلت له .... من أين تعلمتم هذه الاصوات الحيوانية ؟ هل جمعية الاصلاح علمتكم ذلك ؟ وعندها قوطع الدكتور سعد عبد الرحمن للمرة الالف بان يصلي على النبي في حديثه فقلت لأحدهم بان الصلاة في القلب فرد عليّ بكل وقاحة .... الصلاة على الميني جوب . وعند خروجنا من المسرح في نهاية الندوة اخذوا ينعتوننا بالنعوت المختلفة ... لم يكتفوا بذلك بل رفع احدهم نعاله وقذف بها علينا فاصابت صديقتي التي كانت بجانبي وهي الطالبة البحرينية نبيلة الزياني ومازالت النعال لدينا كدليل على الاسلوب المجرد من ابسط مبادىء المناقشة الموضوعية والقيم الأنسانية . ان تلك المجاميع التي احتلت المسرح لم تأت للاستماع للندوة وابداء وجهات نظرها وانما جاءت لفركشة الندوة واثارة الشغب والدليل على ذلك انهم بدأوا يصيحون ويصرخون مع الكلمات الاولى لبداية الندوة وهذا يدل بالتالي على الاعداد والتخطيط المسبقين لذلك

---

٣) المرجع نفسه

واعتقد ان أولئك الاطفال المضللين كانوا قد قبضوا الثمن مسبقا لقاء غوغائيتهم »[٤] .

طالبة اخرى ــ امينة ابراهيم (السنة الرابعة ــ كلية العلوم) شددت في وصفها على الاعتداء الذي تعرض له زميلها الطالب فاروق المطيري ثم عللت اعتداء المعتدين عليه بالجهل والتضليل ... « بعد أنتهاء الندوة هجمت مجموعة من الغوغائيين لتمزيق اللافتات المعلقة وبعد ان نزلت الى ساحة الجامعة تحت المسرح وجدت الأخ فاروق برغش وسط حشد من الذين أنهالوا عليه ضربا وفي هذه الاثناء بالذات أنهالت عليّ يد ضربتني بقوة شديدة ... وهنا أود ايضاح نقطة هامة هي ان معظم الحاضرين من الصبية الصغار ومن الذين يمكن ان يضللوا بكل سهولة بدليل أنهم كانوا يرددون مايقال لهم دون ان يعوا ذلك ولقد كانوا فدائيين مستعدين للضرب بكل حقد وكراهية » [٥] .

الطالب محمد عبدالله الفلاح (السنة الرابعة ــ كلية التجارة) وصف تعرضه للضرب قائلا « حضرت في وقت متأخر وبعد ان انهى النائب خالد المسعود حديثه ولقد كانت القاعة مليئة وأحسست كما كان احساس الجميع بان هناك شيئا سيحدث ولقد كانت عملية مدبرة لأن الجماعات البربرية كانت تهتف وتصرخ وكل هدفها افشال الندوة وعلم سيرها في مسارها الطبيعي . وبعد ان طلب رئيس الاتحاد من منظمي الندوة ــ وكنت احدهم ــ ان نترك المسرح صعدوا الى خشبة المسرح واخذوا في تمزيق

---

٤) مجلة الاتحاد ــ العدد (٤٨) ١٩٧١/١١/١٧ ، ص ٦ ــ ص ٧

٥) المرجع السابق ..... ص ٧

اللافتات المعلقة وقد رأيت احد هؤلاء يمسك بيده لافته لتمزيقها فقلت له بكل هدوء بان عمله هذا غير سليم ولايستفيد منه اطلاقا . وما كدت انهي كلامي حتى أنهال عليّ الضرب من حيث لا ادري ومن كل جانب حتى تخلصت منهم بصعوبة بالغة جدا » . وكما فعل فاروق برغش .. لم يأذن محمد عبدالله الفلاح لمشاعر البغضاء ان تحكم احساسه نحو الذين اعتدوا عليه بل هو حاول ان يخرج بتفسير أوسع للحادث فطالب جميع الطلاب مؤيدين ومعارضين للأختلاط « ان يقفوا معا ويتخذوا موقفا حاسما لأن كرامة الطالب الجامعي قد أهينت »[٦] .

— ٢ —

بعد هذه الشهادات الفردية بمرارتها وايجابياتها ... توالت شهادات الادانة الطلابية الجماعية . ففي البيان الذي اصدرته (رابطة طلبة الاقتصاد والسياسة) في جامعة الكويت قالت (الرابطة) ان ماوقع من أنتهاك لحرمة الجامعة قام به الكثير من الفوضويين الذين لايعرفون حتى أبسط قواعد المناقشة واحترام الآخرين وقد جاء هؤلاء خصيصا — كما تبين منذ بداية الندوة — لأفساد هذه الندوة العلمية التي تقام على منبر الحرم الجامعي والتي يشترك فيها أشخاص لهم مكانتهم واحترامهم التي لايجوز المساس بها . ولم يكتف هؤلاء الرعاع بالصراخ والهياج انما قاموا بتمزيق اعلانات ولافتات الاتحاد الوطني لطلبة الكويت باسنانهم وزيادة على ذلك قاموا بالاعتداء على بعض الطلبة والطالبات بالضرب والاهانات البعيدة كل البعد عن أبسط

٦) مجلة الاتحاد — العدد (٤٨) ١١/١٧ /١٩٧١ ، ص ٧

أصول التربية الاسلامية وقواعدها الكريمة » . ثم استنكرت رابطة الاقتصاد والسياسة « هذه التصرفات اللاأخلاقية » « لأننا لانرضى ان يهان الحرم الجامعي ولا ان تضرب وتهان طالباتنا الكريمات ابدا من قبل هؤلاء المتوحشين ونطالب المسؤولين باتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف هؤلاء الرعاع عند حدهم وتحميلهم مسؤولية ماحدث »(٧) .

واتجهت (جمعية المحاسبة) في كلية التجارة اتجاها مشابها في شجب « هذه الاساليب الخطرة والبدائية في مواجهة الامور » وطالبت المسئولين « داخل الجامعة وخارجها ان يحال متسببوا هذا الشغب الى جهات الاختصاص لينالوا العقاب الصارم الرادع حتى يعاد للجامعة بعض من دم وجهها الذي اريق بالأمس فأفقدها عزتها أسما لدولتنا واعتزازها بها منبرا للاخلاق والعلم »(٨) . اما (جمعية اللغة العربية) في كلية الاداب فقد « استنكرت بشدة » أعمال الارهاب التي قامت بها بعض الجهات غير المؤمنة بالقيم الديمقراطية . لأن « الكويت الذي جسّد في الجامعة ارادته في التقدم والعلم والديمقراطية يعتبر مثل هذه الاعمال خروجاً على الاسلوب العلمي في معالجة قضايا المجتمع »(٩) . وذهبت (جمعية القانون) في كلية الحقوق الى القول بان « ماحدث في مسرح الجامعة مساء السبت الماضي لم يكن شيئا منطقيا ولا مفيداً . فبدلا من ان يسود الهدوء والنظام ويتخذ البحث اسلوب الحوار العلمي الموضوعي ، بدلا من ذلك سادت الفوضى والشغب واللامنطقية . ولهذا فان جمعية القانون في جامعة الكويت تستنكر

---

٧) جريدة الرأي العام — العدد ٢٨٩٨ — تاريخ ١٩٧١/١١/١٦ ، ص ١١

٨) جريدة الرأي العام — العدد ٢٨٩٨ — تاريخ ١٩٧١/١١/١٦ ، ص ١١

٩) المرجع المتقدم نفسه

اشد الاستنكار هذا الجو المنافي للقانون الذي ساد الندوة »[١٠] . وشجبت (الجمعية الجيولوجية) الواقعة على أنها « أعمال وحشية » لما رافقها من « انتهاك للحرم الجامعي والاعتداء على الطلبة والطالبات بالضرب ممن يدعون الوصاية على الدين » ، ثم طالبت الجمعية اعضائها بـ «التوجه الى مجلس الأمة للاشتراك مع الطلبة في التعبير عن استيائهم من جماعة الاصلاح »[١١] . واتخذت (جمعية هيئة التدريس والمعيدين الكويتين) في جامعة الكويت موقفا لم يكن أقل تشددا من موقف الجمعيات الطلابية ازاء احداث ندوة الاختلاط فاستنكرت بشدة « تلك الأعمال التخريبية التي تدل على همجية تلك الزمرة التي كانت ولا شك تناقض ماتدعيه من اصلاح وارشاد » ثم عجبت الجمعية من اولئك الذين كانوا يلوحون بالقرآن الكريم بيد ... وتمتد أيديهم الأخرى لتضرب طالباتنا وطلابنا في الحرم الجامعي وهذا ولاشك لايتفق وروح الاسلام »[١٢] .

— ٣ —

على ان الطلاب لم يظلوا وحدهم في ساحة الاحتجاج على احداث مساء الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧١ . فسرعان ما وجدت اصوات الاحتجاج الطلابية رديفاً لها في المنظمات النقابية والثقافية الوطنية التي تنادت للدفاع عن الجامعة وطلبتها . وكان أقوى الاصوات النقابية واكثرها وضوحا صوت (الاتحاد العام لعمال الكويت) في بيانه الذي اصدره يوم

---

١٠) المرجع المتقدم نفسه

١١) المرجع المتقدم نفسه

١٢) المرجع المتقدم نفسه

١٩٧١/١١/١٥ « ضد الحادث المؤسف الذي وقع داخل حرم الجامعة علي يد نفر من الغوغاء الذين يدينون بالارهاب والتهديد والفاشية » . أشرك (الاتحاد) في مسؤولية تخريب ندوة الاختلاط كلًّا من (جمعية الاصلاح الاجتماعي) و (جمعية الثقافة الاجتماعية) اللتين « ظن اعضاؤهما أنهم رسل الدين والدين منهم براء » لأن الحوار بالحسنى والجدال بالتي هي احسن هو أساس الدين » . بعد ذلك علل الاتحاد العام للعمال موقفه مما وقع بقناعته بان « الحادثة الاخيرة التي كان ضحيتها اخواننا الطلبة والطالبات لم تكن الاولى في اسلوب الشغب الذي تسلكه هاتان الجمعيتان فقد كانتا دائما ضد اي فكر يطرح وضد اي رأي الا رأيهم ولا قول الا قولهم . لقد ضل اعضاء هاتين الجمعيتين الطريق وساروا خلف اناس طردتهم مجتمعاتهم لمسلكهم الشاذ فارادوا ان ... يمكنّوا لأنفسهم بالكويت ولو على حساب القضاء على الألفة السائدة فيها او على حساب الحرية والديمقراطية المؤمنة لأبنائها »(١٣) .

أما جمعية المعلمين الكويتية فقد أعربت عن موقفها ازاء احداث الجامعة مرتين ، مرة في بيان مشترك صدر عنها وعن (جمعية النهضة النسائية العربية) يوم ١٩٧١/١١/١٥ وحمّلت فيه مسؤولية تلك الاحداث جمعيتي الاصلاح والثقافة الاجتماعية واعلنت فيه أستنكارها « لهؤلاء الغوغائيين الذين نصبوا أنفسهم حماة للدين وهم ابعد مايكونون عنه وعن أخلاقياته وطريقة علاجه للمشاكل الاجتماعية »(١٤) . ومرة ثانية في مقالة

١٣) النص الكامل لبيان الاتحاد العام لعمال الكويت منشور في العدد (٤٩٩) بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨ من مجلة (الرسالة)الكويتية على ظهر صفحة الغلاف الاولى .

١٤) الرأي العام ــ العدد ٢٨٩٨ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٦ ص ١١

أفتتاحية لمجلة الجمعية (الرائد) في العدد (٥٦) الصادر في ١٩٧١/١١/١٨ حيث اعربت الجمعية عن قناعتها بان « ماحدث في الجامعة يوم انعقاد ندوة الاختلاط ليس مسألة عادية مطلقا فلقد كان لها خلفيات وأبعاد سياسية وحاقدة تستهدف بما لا يدعو للشك تخريب كل مقوماتنا الاجتماعية والأخلاقية والتعطيل من قدرة افراد مجتمعنا وارجاعها الى الوراء . من هذا الاقتناع التمهيدي أستخلصت (الرائد) نتيجة سياسة مهمة لوصح استقراؤها للاحداث فقالت « ان القضية تكمن في التجمعات الحزبية التي اتخذت الدين ستارا للعبث بعقول شبابنا وتحويلهم الى اداة تخريب تعطل سير مجتمعنا .... تلك الفئات المختبئة تحت ستار الدين تجمعت هنا في الكويت بعد لفظها من الدول العربية بعد ان اتخذوها مسرحا لأعمالهم الضيقة والمرتبطة بالاستعمار وعملائه وكانت الفئات الوطنية تنبه منذ فترة طويلة الى مراكز هذا التجمع في الكويت والرؤوس المخططة له التي أجتمعت على التخريب كهدف وغاية ولكن للاسف لم يلتفت من قبل الدولة لهذه القضية حتى وصلت الامور الى مانحن عليه الآن »(١٥) .★

في الوقت ذاته ارسل مجلس ادارة مسرح الخليج العربي برقية احتجاج الى رئيس جميعة الاصلاح الاجتماعي حمّل فيها الجمعية مسؤولية تخريب ندوة الاختلاط « بعد الكشف عن هوية من قاموا به » . وسجل فيها احتجاج مجلس ادارة المسرح « على الاسلوب العنيف والغير انساني الذي قامت به

---

١٥) مجلة الرائد ـــ العدد (٥٦) بتاريخ ١٩٧١/١١/١٨ ص ١

★ من المهم ملاحظة تكرر الاشارة من الان فصاعدا الى « التجمعات الحزبية » التي لفظتها الدول العربية وتمركزت في الكويت دون تسمية هذه التجمعات صراحة في أغلب الأحيان ولكن التلميحات تكفي لتحديد هويتها .

مجموعة من جمعيتكم مما يتنافى مع مبادىء الدين الاسلامي والمبادىء السامية التي أنشىء على اساسها وكان يجب ألا يتم هذا الذي حدث حيث كان بامكانكم ان تعلنوا عن رأيكم باسلوب أخر . اما الطريقة التي جرى بها الرد من قبل جماعتكم على المشاركين في الندوة والمؤيدين للأختلاط فهي طريقة فيها اغتيال لحرية الرأي واعتداء على حرية الآخرين »[١٦] .

— ٤ —

لم تشأ الصحافة الكويتية ان يفوتها شرف المشاركة في الدفاع عن حرمة الجامعة وحرمها فانبرت تحلل وتشجب ماتعرضت له ، وتطالب بتوفير الحماية لها من احتمالات عدوانات مماثلة قد تتعرض لها في المستقبل . وكان في المقال الافتتاحي الذي كتبه السيد احمد الجارالله صاحب جريدة السياسة يوم ١٩٧١/١١/١٥ بعنوان « الكوماندوس الأصلاحي الاجتماعي الرهيب » ما كشف عن اكثر من حقيقة اجتماعية ذات دلالات خطيرة في تضاعيف احداث الجامعة ... ماسبقها وما صاحب وقوعها . بدأ السيد الجارالله مقاله من موقع تاريخي متقدم على وقوع الاحداث فلام (الحماية والتشجيع الرسميين) اللذين لقيتهما جمعية الاصلاح الاجتماعي واللذين لولاهما ماكان للجمعية ان تكتسب القوة التي اكتسبتها في النهاية مناقضة الاهداف التي (غذيت) من اجلها وذلك حين تحولت هذه الجمعية عن مهمتها الاصلية « في تطوير الدين ودراسة أمكان ملاءمته مع العصر » الى

١٦) مجلة الرسالة ــ العدد (٤٩٩) بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨ ، ظهر صفحة الغلاف الاولى .

« ان تكون اداة ضد التقدم .... وتفلسفة على أنه تأخر »[17] . ثم مضى السيد الجار الله في ايضاح مقولته هذه مبينا انه « عندما كانت جمعية الاصلاح كان ثمة شيء في ذهن الدوّلة وضميرها ... وهو التفسير الوحيد ــ وهو ان يكون هناك توازن بين القديم والحديث بحيث لاتطغى العناصر الشابة ونواديها على مايمكن تسميته احراجا للدولة ونظامها وحتى لاتكون هناك مبالغة في المطالب من قبل العناصر الصغيرة . في هذا البحر جندت الدولة رقابتها على فئات الشباب والجيل الجديد تاركة العناصر الاخرى دون رقابة تذكر على اعتبار ان هؤلاء من الذين يرخون اللحى والذين يمكن اقناعهم عند اللزوم . النتيجة ماذا ؟ ان هؤلاء في بحر الثقة الحكومية التامة حقنوا اتباعهم بكراهية كل شيء يخرج عن تعاليم تلك الكتب الصفراء مؤكدين على اهمية ارخاء اللحية محاربين كل الذين اعتادوا على تمرير شفرات الحلاقة عليها صباح كل يوم من باب النظافة . ولقد نجحوا وزاد عدد الاتباع من صغار السن المدفوعين بتأثير كتب الترهيب الصفراء التي تصل تعاليمها حد الشك في ماذا كان الآيسكريم حلالا أم حراما[18] » . هكذا اذن وصلت الامور الى نقائضها بالضبط ولهذا لم يكن غريبا ولا مستغربا ان يتبين من احداث ندوة الاختلاط ان اتباع جمعية الاصلاح الاجتماعي ــ كما استخلص صاحب السياسة ــ أصبحوا « نواة ممتازة لكوماندوس اصلاحي اجتماعي أضطرت الدولة ان ترمي بثقلها امامة ومع الجهة التي كانت تحذرها وهي الفئات الشابة وتبين ان الذين تراقبهم أعقل من الذين كان على الدولة ان

---

١٧) جريدة السياسة ــ المقال الافتتاحي « الكوماندوس الاصلاحي الاجتماعي الرهيب » بقلم احمد الجارالله ، ص ١ ، العدد ١٢٣٣ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥ الكويت

١٨) المرجع المتقدم نفسه

تحذرهم ..... وتبين ان الذين كانوا محط نظر الدولة كعنصر للتقليل من مطامح الشباب ومعارضتهم كانوا طرفا معارضا ولكن للحد الذي لا ينسجم مع خطة الدولة في التقدم والحضارة »[١٩] .

من هذا الاستقراء وهذه الموازنة بين الاهداف الاساسية من قيام جمعية الاصلاح الاجتماعي والنهايات التي انتهت اليها خلص السيد الجارالله الى جملة نتائج مهمة :

١ ــ ان ماحدث في حرم الجامعة « يؤكد شيئا هاما وهو ان مستقبل الدولة يكمن في زيادة الثقة بينها وبين شعبها الذي تمثل العناصر الشابة فيه العدد الهائل والرقم الضخم » .

٢ ــ ان الالتزام بالاسلام لايبرر التزمت الذاهب « الى الحد الذي لم يأت به محمد (ﷺ) او يخالف تعاليم القرآن الكريم فالدين يسر لا عسر والله تعالى ليس له ممثلون او وكلاء على الارض فانت لاتهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء » .

٣ ــ ان « عجلة التقدم يصعب ايقافها بشكل مثير ذلك أنها لاتتعارض جوهريا مع الاسلام » .

٤ ــ ان « نجاح عناصر جمعية الاصلاح في تعطيل ندوة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت حول الاختلاط » كشفت بوضوح «ان الكوماندوس الاصلاحي الاجتماعي كان قويا في حربه ضد المنطق وضد من لايقبل بمنطقهم » . على ان هذه الحقيقة «لا تجيز المطالبة بنقلهم الى السجن المركزي فهم فئة ولهم رأي والديمقراطية تقول لنستمع للجميع » .

---

١٩) المرجع المتقدم نفسه

٥ ــ أخيرا ... على الدولة ان تدرك « ان حصانها الرابح هو حصان جامعة الكويت وعناصرها الشابة » . وعلى الدولة ان تلتزم هذا الحصان ... ويوم يقع ذلك « سيشعر الكوماندس الاصلاحي ان نجاح دوره في المجتمع يعتمد على منطقه لاعلى سواعده »(٢٠) .

جريدة الرأي العام ــ وبحكم المواجهة الأولى بينها وبين (المجتمع) بسبب « الحفل التنكري » بدأت دفاعها عن الجامعة من منطلق ان « جمعية الاصلاح الاجتماعي حاقدة على الجامعة حقدها على العلم والمعرفة » وهي لهذا تدعو « الى اقتلاع الجامعة من جذورها باعتبارها مكانا لإفساد الشباب ومرتعا لطعن اعراض الرجال (٢١) . بعد ذلك استخلصت الرأي العام ان مايجري في الجامعة « وعلى يد أصحاب جميعة الاصلاح الاجتماعي واعضائها وما تضمنته مقالاتها المتكررة من مغالطات وتهجمات بحق الجامعة ورئيسها ومجلس ادارتها وطلابها وطالباتها .... لايترك مجالا للاختيار سوى الضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الأساءة الى المجتمع وهدم مؤسساته التربوية والتعليمية بالتشهير بها والاساءة اليها »(٢٢) .

مجلة (الرسالة) لم تجد في ماوقع في حرم الجامعة مساء ١٣ نوفمبر ١٩٧١ « الا حلقة من حلقات سلسلة شعارات جوفاء فارغة المضمون « وأن اقدام هذه الجماعة على توجيه الضربة اللئيمة الحاقدة الى مركز

---

٢٠) المرجع المتقدم نفسه

٢١) جريدة الرأي العام ــ أي اصلاح هذا الذي يدعون ؟ ص ١ ، العدد ٢٣٨٩٧ ، ١٩٧١/١١/١٥ ــ الكويت .

٢٢) المرجع المتقدم نفسه

الشعاع الفكري في البلاد ماهو الا اظهار وكشف للنية السوداء التي تكتمها جماعة اخذت على عاتقها ان تفرض العزلة العدمية على نصف المجتمع » وعلى هذا .. « ان لم تبادر السلطة المسؤولة عن النظام الى اتخاذ الموقف المفروض فامامنا سلسلة من الاعتداءات قد تقسم البلد الى قسمين وقد تأخذ طابع الحرب الأهلية بين تقدمين ورجعيين »[٢٣] . وذهبت مجلة « المجالس المصورة » في عددها (٦٧) الصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٠ الى القول بان « ماحدث في جامعة الكويت كان مخجلا ، كان ارهابا اراد منه المتقوقعون ان يحكموا اغلاق نوافذ الفكر والرأي وان يضعوا العصابات السوداء على العيون فلا ترى النور . لافرق بين ماوقع وبين عقلية محاكم التفتيش مع ان محاكم التفتيش كانت في القرون الوسطى حيث الجهل والتعصب ، والجاهلون المتعصبون ينسون اننا في القرن العشرين وان مسرح الاحداث كان الجامعة التي اريد لها ان تكون مشعلا من مشاعل النور والحرية والمسؤولية[٢٤] » . بعد ذلك حذرت (المجالس) من ان هذه « الهجمة الرجعية التي تدعى التمسك بالدين الحنيف وهو براء منها اذا ما تركت وشأنها فانها ولاشك ستسبب اشكالات كثيرة لهذا الوطن[٢٥] .

---

٢٣) مجلة الرسالة ــ العدد ٤٩٩ ، ص ١ ، ١٩٧١/١١/٢٨ ، الكويت

٢٤) المجالس المصورة ــ على هامش حادث الجامعة ــ ص ١٢ ، العدد (٦٧) ١٩٧١/١١/٢٠ ــ الكويت

٢٥) المرجع المتقدم نفسه

ـ ٥ ـ

أخيرا ......

كان هناك موقف الأنتلجنسيا الكويتية ازاء احداث الجامعة وكان خير من عبر عن رأي هذه الطبقة **الاستاذ عبد الرزاق البصير والمحامي حمد يوسف العيسى** .

اما البصير فقد كتب في العدد (١٥٧) من مجلة (الهدف) مقالة بعنوان « ثم هزمهم الزمن » أفتتحها بالتحذير من الوقوف « موقف المتفرج مما جرى في الجامعة عشية الثالث عشر من هذا الشهر وهي الليلة التي دعا اليها اتحاد الطلبة الى ندوة تناقش فيها قضية التعليم المشترك او الاختلاط كما يسمونه في الجامعة لأن الذي حدث ارهاب فكري فيه خروج على كل عرف وقانون »[٢٦] . ثم ذكّر البصير المتورطين في الحادث بان « كل مبتدىء لابد وان يدرك بان كل فكرة يريد اصحابها من الناس ان يؤمنوا بها فإن الطريقة الصحيحة هي الاقناع ، أما السب والشتم والصراخ والضرب فانها اساليب بدائية لا تليق بالذين يدعون الى تطبيق تعاليم الاسلام السمح الحنيف والذين قدر لهم أن يشهدوا تلك الندوة من المثقفين المؤمنين الذين يقدرون العقل ويحترمون القانون ... هؤلاء الناس لابد وأنهم شعروا بالالم يحز في نفوسهم .... فقد اصطنع المعارضون للتعليم المشترك في الجامعة اساليبَ همجية لاتليق بالمتحضرين ذلك انهم شتموا الاساتذة اشنع الشتم وأفسدوا الندوة »[٢٧] . بعد ذلك طفق البصير يفند اسلوب معارضة الندوة

---

٢٦) عبد الرزاق البصير ـ ثم هزمهم الزمن ... ص ١٢ ، مجلة الهدف ، العدد (٥١٧) ، ١٩٧١/١١/١٨ ـ الكويت

٢٧) البصير ـ المرجع المتقدم نفسه

مشيرا الى ان « الاساليب الهمجية التي استعملت في تخريب الاجتماع لا تتفق وقول الله تعالى « وجادلهم بالتي هي احسن ان ربك اعلم بمن ظل عن سبيله وهو اعلم بالمهتدين » و « ليس فيما حدث تطبيق لأي قاعدة من قواعد هذه الاية الكريمة وانما حدث العكس تماما فقد استعملوا الشتم والضرب والصراخ مما جعل كل من حضر الندوة او سمع بها يستاء أشد الاستياء لأننا نعرف جميعا بأن في الكويت جمعيات فيها اعضاء يستطيعون ان يسلكوا طريقا أشد عنفا من هذا الطريق ولكن معنى ذلك انتشار الفوضى في البلد واشاعة الخوف والارهاب وتصبح القوة هي الوسيلة لنشر الفكر والعقائد وهذا مالا يرضاه كل مخلص غيور على هذا البلد العزيز »(٢٨) . ومضى البصير في دفاعه اللبق عن حق الجامعة في اختيار نهجها التربوي مستقرئا تاريخ الكويت نفسها وتجاربها الاجتماعية الكبرى مثل تجربة السفور او تجربة انشاء دور السينما حين قام « بعض المتزمتين قبل عشر سنين تقريبا بتوقيع عرائض كثيرة يطالبون فيها بعدم انشاء سينما في هذا البلد ووقع عليها كثير من الناس لكنهم انقلبوا في آخر الامر وساهموا في شركة السينما(٢٩) . من هذه التجارب الكويتية الاجتماعية المتميزة استخلص البصير ان « الانتصار سيكون للذين يدعون لفكرة التعليم المشترك لأن كثيرا من الذين يدعون الى المنع قد ارسلوا بناتهم للدراسة في الخارج والجميع يعرفون بان الجامعات في معظم بلاد الدنيا تسير على نهج التعليم المختلط »(٣٠) .

---

٢٨) البصير ــ المرجع المتقدم نفسه

٢٩) البصير ــ المرجع المتقدم نفسه

٣٠) البصير ــ المرجع المتقدم نفسه

المحامي حمد يوسف العيسى .... كان أقل مهادنة او « مهاودة » في معالجة « تخريب » ندوة الاختلاط وقد تكلم بلسانين مختلفين في « التناول » متساويين في « الزخم » . ففي حديث مطول لمجلة (اليقظة) الكويتية بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٢ قدم « دفاعا » قانونيا متميزا بنظام المفكر القانوني المتوثق . وبدأ بالتفريق بين « موضوع الاختلاط » الذي قال « انه يستحق ان يفرد له بحث خاص » وبين « الاحداث التي حصلت في جامعة الكويت وفيما اذا كانت هذه ــ كما اراد ان يصورها البعض ــ هي مجرد وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي المعارض ؟ ام ان لها دلالات تتجاوز الفهم الساذج »(٣١) . وفي هذا الاطار القانوني الواضح الدقيق دفع (المحامي) حمد يوسف العيسى بعشر قرائن تسقط عن الاحداث التي حصلت في جامعة الكويت صفة التجمل بـ « التعبير عن الرأي المعارض » وتكشف « الدلالات التي تتجاوز الفهم الساذج » . القرائن العشر التي دفع بها هي :

أولا ــ الدين في اعتقادي علاقة بين الخالق والمخلوق وان معصية المخلوق تستوجب عقاب الخالق .

ثانيا ــ نظم القرآن الكريم الحدود وسياسة القصاص ، وترك للمحاكم سلطة توقيع العقاب ، ضمن الحدود الواردة في القرآن الكريم .

ثالثا ــ التشريعات ، ومنها القانون الكويتي ــ في مجال سياسة العقاب ــ خرجت قليلا عن التطبيق الجزائي الوارد في القرآن الكريم لاعتبارات تتعلق بقواعد الاثبات لان القرآن الكريم ودرءا

---

٣١) حمد يوسف العيسى ــ يمنعون الخمر ويشربونها حتى الثمالة ، مجلة اليقظة بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٢ ــ الكويت

للشبهات قد أوجد قواعد محددة تضبط سياسة العقاب حيث لايجوز توقيع العقوبة مالم تكن الجريمة قد تمت ضمن شروط حددها القرآن الكريم .

رابعا ــ ان السلطة في الكويت بجهاز امنها هي المخولة بتطبيق احكام القانون ، وكفالة امن الناس واستقرارهم وحماية حرياتهم .

خامسا ــ موضوع الاختلاط في الجامعة ليس فيه مخالفة لحكم القوانين الوضعية ولا القوانين الشرعية وليس الذين عبروا عن ارائهم بوسيلة معينة اكثر علما واصدق حسا واعمق ايمانا بالدين من فضيلة الشيخ يوسف بن عيسى الذي قال في مقال نشرته جريدة الرسالة : بأن الاختلاط بالجامعة جائز ، لان الاختلاط في دور العلم والمساجد جائز شرعا ، وليسوا باكثر علما من الدكتور حسن العشماوي الذي كتب في جريدة السياسة : بأن الاختلاط في الجامعة جائز ، وليسوا ايضا واخيرا بأكثر فضلا او علما من جهابذة الازهر الشريف الذين يتولون تدريس الشريعة الاسلامية في كليات الحقوق في كافة البلاد العربية ، وفي جامعات مختلفة ولم نجد واحدا منهم قد قرر بأن الاختلاط منكر ، ويجوز ــ كما ادعى السفهاء ــ منعه ليس بالقلب او اللسان ، بل بالايادي ايضا .

سادسا ــ بعلمي ان جمعية الاصلاح الاجتماعي تقيم الندوات والمحاضرات وباستمرار وتعرض من خلال هذه الندوات والمحاضرات وجهة نظرها الخاصة في كافة الامور المتصلة بالحياة الانسانية ــ وهي وجهة نظر قد لايقرها فيها الكثير من الناس ــ ومع ذلك لم نسمع ان احدا من اصحاب الرأي المعارض قد استعمل العنف والقوة

لمنع المحاضرين من ان يقولوا رأيهم لجمهور السامعين ، او انهم طالبوا الجمعية بأن تتضمن الندوة او المحاضرة وجهة النظر المخالفة .

سابعا ــ ليس لجمعية الاصلاح الاجتماعي او اية جهة أخرى حق الوصاية على الدين ، او تفسيره او تأويله وليس لها ان تقرر سلفا مَن مِن الناس متدين او كافر ، وليس من حقها ان تفرض سياسة العقاب في هذا البلد التي يخضع فيها المواطنون لحكم القانون . وان السلطة التشريعية وحدها التي تملك وضع القوانين ، وان السلطة التنفيذية هي وحدها التي تملك سلطة تطبيق هذه القوانين باستجلاء نية المشرع وهدفه من اقرارها ، وواضح ان ليس هناك سلطة رابعة اسمها جمعية الاصلاح الاجتماعي ، ومن ثم فليس لهذه الجمعية او غيرها ان تمارس اية سلطات على المواطنين ، اوان تمنعهم من ان يعبروا عن آرائهم بالطريقة التي يرونها ، وذلك ضمن حدود القانون .

ثامنا ــ ان ماحدث في جامعة الكويت ، هو عدوان على حريات المواطنين ، وحقهم في التعبير ، وهو عدوان معاقب عليه قانونا ، ومن ثم لايجوز ان تعطى اية اعذار او مبررات لمثل هذا العدوان، كما لايجوز للسلطة ان تستهين في الامر ، لأن في ذلك سلبا لسلطتها وانتزاعا لحقها في كفالة الامن والاستقرار للمواطنين . كما ان ما حدث في الجامعة يعطي الصورة بأنه عرض للعضلات وتذكير لمصادر القوى السياسية بهدف جلب الخوف والذعر في نفوس المواطنين ، واحلال شريعة الغاب محل شريعة القانون ، واحلال

القوة محل الحق ، واحلال الشغب والعنف محل الحوار العلمي الهاديء العاقل .

وان السلطة مالم تبادر ـــ بالضرب بقوة ـــ على ايدى الخارجين على القانون ، فإن حالة من الفوضى وعدم الاستقرار ستعم البلاد ، وتفقدها نعمة الهدوء والأمن والاستقرار والتقدم .

تاسعا ـــ ان اجهزة الاعلام ـــ بوعي او بلون وعي ـــ قد ساهمت في اعطاء هذه الجمعيات ـــ وعبر اجهزة الاعلام ـــ الحق بأن تفرض سيطرتها على الشعب ، وان توجه الرأي العام في مسار الطريق الذي اختطته لنفسها ، وان تخنق كل رأي أو فكر معارض ، بحيث لم يكن في وسع الجمهور الا ان يسمع صوتا واحدا واتجاها واحدا ، وهذا الاتجاه قد شجع هؤلاء لفرض افكارهم . ليس فقط عن طريق الكلمة ، وانما عن طريق الأيدي .

اننا نعرف سلفا بان هناك اوامر صادرة لاجهزة الاعلام بالا تسمح لاي كان ـــ ومن خلال اجهزة الاعلام ـــ بان يتطرق لموضوعات : الاختلاط او الخمرة ، وهذا الحظر قد خدم وجهة نظر معينة ، وحجب حق الاخرين في التعبير عن آرائهم وهو تصرف فقدت فيه اجهزة الاعلام الحياد اللازم ، والواجب توفيره لكافة المواطنين في التعبير عن آرائهم ، كما اننا لانجد لهذا الحظر اي اساس من القانون ، او القرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون او ذلك .

عاشراً : يجب عدم الخلط بين الدين الحنيف ووجوب الدعوة له بالكلمة الطيبة والاقناع وبين التستر بالدين بهدف اخفاء اغراض سياسية

تستهدف التغيير الشامل في حياة المواطنين ، وربطهم بسلاسل التخلف ، وخنق حرياتهم ، ومنع تقدمهم ورخائهم .

وليس أدلّ على صحة ما أقول به من ذلك الانفصال الكلي في شخصيات الداعين الى الدين والمتسترين به حيث ينطبق عليهم المثل القائل « اسمع كلامك يعجبني اشوف امورك استعجب !!(٣٢) .

عندما فرغ (المحامي) حمد يوسف العيسى من دفعه القانوني نزع عنه وشاح المرافعة ليتكلم بلسان المواطن العادي « المتحمس لموضوع الاختلاط » ـــ كما قال عن نفسه ـــ وليدلل على صدق دفعه وقرائنه بـ « ذلك الانفصال الكلي في شخصيات الداعين الى الدين والمتسترين به » هؤلاء الذين « يمنعون الاختلاط في الكويت وبناتهم يتلقين العلم في جامعات مختلطة خارج الكويت .... يمنعون الخمور وهم يشربونها حتى الثمالة ... يمنعون سعر الفائدة ويسمحون لأنفسهم بالربا الفاحش تحت اسم الدين .... يتهمون بناتنا واولادنا بالانحلال حينما يختلطون في مكان علمي مقدس ويذهبون هم وزوجاتهم وبناتهم في كباريهات باريس ولندن .... يمنعون عن الناس كل شيء ويسمحون لأنفسهم بكل شيء »(٣٣) .

---

٣٢) حمد يوسف العيسى ـــ المرجع المتقدم نفسه

٣٣) حمد يوسف العيسى ـــ المرجع المتقدم نفسه

الفصل الخامس

الشباب والمكاشفة الضميرية

قدر ليوم الاثنين ١٩٧١/١١/١٥م أن يكون يوما مهما في مجرى الأحداث ، بمعنى آخر من معاني الأهمية . أعلن الطلبة الاضراب عن الدراسة والاعتصام في حرم الجامعة إبتغاء « الحصول على نتائج إيجابية من الجهات المسؤولة التشريعية والتنفيذية من أجل مصلحة الوضع في الكويت والنهج التقدمي في العالم العربي »(١).

وبصرف النظر عن الأهمية الفعلية للاضراب ، فإن حوار المواجهة الذي دار بين أطراف الخلاف استخرج كل الاعتمالات الفكرية والضميرية من صدور الشباب الجامعي وطرحها في النور ، وكان هذا بالضبط هو مصدر أهمية الخامس عشر من نوفمبر ١٩٧١م . فقد رفع أنصار الاختلاط أصواتهم عالية في التحذير من الخلط بين « الاختلاط والانحراف » كما قال عبد الوهاب الهارون (٢) . وندد فهد الوزان بالذين « يريدون أن يشككوا في العلاقات التي بين الطالب والطالبة .. وها نحن الآن نجتمع معا ضمن الحرم الجامعي ، فما

---

(١) جريدة السياسة ــ العدد ١٢٣٤ ــ ١٩٧١/١١/١٦ ، ص ٦ الكويت .

(٢) المرجع السابق نفسه .

الذي يحدث بيننا ؟ هل هناك معنى لنظرتهم المتخلفة العاجزة ؟ »[٣] وقال محمد الغديري في معرض تأييده لرفيقيه الهارون والوزان «.. نجتمع اليوم في ظل هذا الحرم الجامعي وضمن قوانينه وادارته الجيدة .. وهناك قضيتان أساسيتان .. أولا قضية الاختلاط ، ثم الرد على القوى العميلة والمندسة التي تحاول الدخول إلى الحرم الجامعي والتدخل به باسم الدين والتستر به . ونحن جئنا اليوم لنعبر عن الدور الايجابي للطالب والطالبة ومن أجل أن نتكاتف فلا نسمح لأية قوى متخلفة وعميلة للعب بمجتمعنا الصغير حيث نحن من نرفع هذا المجتمع الصغير وبأساليبنا العلمية وتحليلنا العلمي للواقع .. وليس بالارهاب الفكري كما فعلت هذه الفئة يوم السبت الماضي . نحن طلبة واعون وعارفون لظروفنا وواقعنا ونرفض تلك المقولة التي دبرتها هذه الفئة والتي تقول انه ما اجتمع طالب وطالبة إلا وكان الشيطان بينهما[٤]» .

ومضى ممثل رابطة طلبة البحرين خطوة أبعد من الغديري فلاحظ « أن ما نراه الآن هو صورة مشرفة جداً للعلاقة الرفاقية الواعية بين الطالب والطالبة .. واجتماعنا هو تجسيد للارادة الخيرة وتكاتفها ، ومن جاء يوم السبت هم مجموعة مغرر بها من قوى تمثل التخلف . ومن جهتنا يجب الاصرار على محاربة قوى التخلف هذه والقضاء عليها لأنها تقف أمام تطور المجتمع الخليجي العربي . وواضح آلان أن المسؤولين في الدولة لا يرفضون الاختلاط .. وكل فئات المجتمع لا ترفضه ولا يقف في طريق الاختلاط غير هذه الفئة المتخلفة المندحرة المرتبطة بمصالح أجنبية والتي تخدم مخططات أجنبية »[٥] .

---

(٣) المرجع السابق نفسه .

(٤) المرجع السابق نفسه .

(٥) المرجع السابق نفسه .



الطالب محسن جمال ينتقد أسلوب الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في معالجة القضية



الطالبة خديجة المحميد تعارض الاختلاط وأنصار الاختلاط يستمعون

في هذا اليوم ارتفع صوت الفتاة الجامعية حاسما قويا مسموعا في الدفاع عن الأخلاقيات الجديدة التي كان المجتمع الكويتي يشهد ميلادها من خلال معركة الاختلاط . وانبرت الطالبة سها الفليج لتعلن « اؤيد الاختلاط برأيي الشخصي .. ومع أن أهلي لا يوافقون على الاختلاط الا أنني ضد رأيهم . وأعتقد أن آباءنا يرفضون الاختلاط خوفا من الناس وهم ينتظرون أن يوافق الناس جميعهم دفعة واحدة على الاختلاط حتى يوافقوا . ثم إن جمعية الاصلاح لها انتشارها وتأثيرها في المجتمع . والحقيقة أن أبي واباءنا جميعا يخافون منها » . ثم اختتمت سها الفليج اعلانها الثوري هذا بالدعوة إلى (رسم خطة لدفع آبائنا وجذبهم نحو آرائنا ودعوتهم للموافقة على الاختلاط[٦]) . وطالبت الطالبة مريم توفيق « بحل إيجابي للقضية .. فمجتمعنا ضيق ويجب فرض آرائنا .. وليس أهلنا هم الذين يحلون القضية لأن الوضع ليس وضعهم . هو وضعنا ويجب فرض الاختلاط على الأهل وكل الوضع »[٧] .

هذا التوجه الثوري الرافض من سها الفليج ومريم توفيق كان ترجمة صادقة عن وعي جديد للذات بين الفتيات الجامعيات وجد له سندا أقوى في نداء طالبة أخرى من حضور اجتماع ١٥ نوفمبر ١٩٧١ ...... « باسمي واسم طالبات جامعة الكويت .. أثور منادية بأسمى معاني الأخوة .. ألا وهي مؤاخاة الطالب والطالبة .. فكيف نريد الكويت بلدا متحضرا وهو لا يزال يتخبط في الأفكار الواهمة التي قد لا تخطر على بال ! » . ثم مضت هذه الفتاة لتتساءل « هل قال الاسلام ليضرب الشاب الفتاة وقتما يشاء ؟ اذن فكيف يدعون للاسلام ؟ لا .. اننا لا نرضى بذلك فلنثر كلنا ولا نريد فئة

---

(٦) المرجع السابق نفسه .

(٧) المرجع السابق نفسه .

عميلة تتستر بالدين .. وليحيا الاختلاط ولتسقط القوة المنحلة العميلة[٨] . وأردفت الطالبة وداد العبيدلي رأى زميلاتها بحجة مستلة من واقع زمنهن فقالت « في امريكا يتم آلآن إرسال رجل وفتاة إلى القمر[٩] .. ولكن نحن على مدرج الدراسة يمنعوننا ... اننا نرفض تلك الجمعية التي تدعي الاصلاح[١٠] .

هذا الوعي الجديد للذات بما فيه من ثورية ورفض ومحاولة للانسجام مع روح العصر .. لم يكن الميزة الوحيدة لمنتدى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٧١ .. بل ان هذا المنتدى العفوي استكمل فضيلته بالافساح للصوت آلاخر أن يفصح عن ذاته ويدخل معه في حوار مكاشفة ومباهلة . ولقد كان حضور معارضي الاختلاط قويا هو آلاخر . وقد وقفت الطالبة خديجة المحميد لتطالب بـ « ندوة خاصة لشرح وجهة النظر الاسلامية في موضوع الاختلاط ». وتكلم الطالب عبد المحسن جمال ليقول انه يرفض الأسلوب الذي عالج به الاتحاد الوطني لطلبة الكويت أزمة الاختلاط ،وان « على الاتحاد أن يرفض هذا الأسلوب أيضا .. ثم اني أطلب من الاتحاد أن لا يقف موقفا احادي الجانب لأنه يمثل الطلبة ككل وهناك طلبة معارضون للاختلاط[١١] . ورغم مداخلة بدر الرفاعي ومقاطعته لمحسن جمال بهتاف « فاشست .. فاشست .. يسقط الفاشست » فإن عبد المحسن يستمر في كلامه ليطالب باقامة ندوة أخرى عن الاختلاط « يكون فيها رأي للمعارضين والمؤيدين » ثم ينبري عبد المحسن جمال « للدفاع عن جمعية الاصلاح وينفي عنها تهمة الاعداد لتخريب الندوة

---

(٨) المرجع السابق نفسه .

(٩) امريكا لم ترسل إلى آلآن امرأة إلى القمر ولكن فالنتينا تيريشكوفا الروسية هي التي طارت في الفضاء الخارجي

(١٠) المرجع السابق نفسه .

(١١) المرجع السابق نفسه .

ويرفض الاعتراف بأنها الجهة التي كانت وراء ما حدث يوم السبت ١٣ / ١١ / ١٩٧١ ».[١٢]

وتستفز ملاحظات الطالب محسن جمال زميليه فهد الوزان وبدر الرفاعي فيسائله الأول « كيف تريدوننا أن نكشف لكم عن الذي كان السبب ؟ هل نسأل كل من كان هناك عن هوياتهم ان كانوا من الجمعية أم لا ؟ ألا يدل صراخهم وهتافاتهم المستمرة بحياة جمعية الاصلاح على انتماءاتهم[١٣] ؟ . أما بدر الرفاعي فيقول « إن ما حدث يوم السبت يكذّب ما قاله الأخ عبد المحسن .. لقد كان هناك اعداد مسبق لافشال الندوة ، وقد قلنا للوزير أن منابر المساجد وأجهزة الاعلام قد استخدمت قبل الندوة بيومين لحث الناس على الذهاب إلى الجامعة وتفشيل الندوة »[١٤] .

لقد كانت أحداث الخامس عشر من نوفمبر ١٩٧١ مكاشفة شريفة بين طلبة الجامعة حول القضية التي هزت وجودهم إلى الأعماق . ولكنها كانت من الجهة الأخرى بلورة متقنة لتيارين اجتماعيين ظلا يؤكدان وجودهما منذ اليوم الأول من المعركة . وعلى هذا فإن « قضية الاختلاط في الجامعة ليست » كما قال السيد سليمان الفهد « قضية طرفاها طلبة الجامعة من جهة وجمعية الاصلاح من جهة أخرى .. بل أن الاطراف المعنية أشمل من هذين الطرفين . ولعل هذا يفسر لنا انتصار أغلب الجمعيات لجانب اتحاد طلبة الجامعة ولجانب الاختلاط في الجامعة ، وهو انتصار لمنحى العقلية المتطورة .. بمعنى ان

---

(١٢) المرجع السابق نفسه .

(١٣) المرجع السابق نفسه .

(١٤) المرجع السابق نفسه .

الاختلاط ليس مطلبا طلابيا فحسب بل أنه مطلب جماعات تؤمن بسنة التطور وحتمية التغيير »[15] .

---

(١) سليمان الفهد ـــ الاختلاط آت لاريب فيه ، جريدة السياسة ، العدد ١٢٣٣ ، ١٩٧١/١١/١٥ ، ص ٦ ، الكويت .

الفصل السادس

الأعصار يدخل مجلس الأمة

كان من قدر جلسة مجلس الأمة ليوم ٢٨ رمضان ١٣٩١ هـ ... (١٩٧١/١١/١٦) أن تكون الحلبة الثانية لمعركة الاختلاط . وواضح من مجرى وقائع تلك الجلسة أنه لم يكن ممكنا لممثلي الشعب أن يظلوا معزولين عن هذا الحدث الاجتماعي الكبير . كما أن إثارة القضية داخل البرلمان أتخذت — من جهة أخرى — صفة التظلم والاحتكام إلى ممثلي الشعب من قبل كل الأطراف الداخلة في الصراع . وكان من ثمرات هذا كله أنه فتح — وبصورة عرضية — حوار غنيا في قضايا ذات طابع « كلامي » وفلسفي .

بدأت عملية اعداد الساحة البرلمانية لطرح القضية بسؤال حول هجوم مجلة « المجتمع » على حفل الجامعة « التنكري » والذي كان من جملة الممهدات لمعركة الثالث عشر من نوفمبر . وقد وجه السؤال النائب عبد العزيز المساعيد وهذا نصه :

الكويت في ١٩٧١/١١/١٣

إلى السيد وزير التربية المحترم

بواسطة سعادة رئيس مجلس الأمة المحترم

لا نعرف ما إذا كنتم اطلعتم على تفاصيل القضية التي أثارتها مجلة « المجتمع » حول جامعة الكويت . انني أعتقد أن القضية خطيرة جدا وتمس كياننا الاخلاقي فضلا عن أنها تمس أعلى صرح للعلم في بلدنا . ولأن المسألة تتعلق بسمعة الكويت كلها فإنني أرجو أن يقوم السيد الوزير باطلاعنا على ما اتخذه من اجراءات في هذا الصدد ، إذ أن المفروض أن يقوم وزير التربية بوصفه الرئيس الأعلى للجامعة بالتحقيق في ما جرى وإذاعة بيان يطمئن فيه أولياء الطلبة إلى وضع بناتهم ويضع حداً لمثل هذه التصرفات اللامسؤولة كما يطمنهم إلى أنهم لن يكونوا مع جامعتهم ضحايا تفكير ضيق يريد الجامعة سجنا لا منارا للعلم والعقل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

عضو مجلس الأمة

عبد العزيز المساعيد

ويبدو أن توجيه السؤال ومحاولته الضمنية استدراج الحكومة ممثلةً في شخص وزير التربية كان مناورة برلمانية أثارت خلف الحجب قلقا أو عدم ارتياح داخل المؤسسة الدستورية وأنها قادت إلى « تفاهمات » جانبية لاجتناب الخوض في القضية على رؤوس الاشهاد ، وآية ذلك أن النائب المساعيد كتب يوم ١٩٧١/١١/١٧ في « الرأي العام » يقول :

« وكان من الطبيعي أن يناقش مجلس الأمة في جلسته أمس ، قضية الاختلاط ويعالج الاثار التي نجمت عنها ، والمضاعفات التي قد تحدث في المستقبل ويتخذ القرارات اللازمة .... غير أن الذي حدث ومع الأسف ، لم يكن في مستوى القضية المطروحة ... بل تحولت المناقشة ، إلى ما ساقته جمعية

الاصلاح الاجتماعي عبر مجلة « المجتمع » من اتهامات وتشهير وما تعرض له الطلبة من الجنسين من اعتداءات أثيمة على يد أعضاء الجمعية وانصارها داخل الحرم الجامعي .

« لقد كان واضحا منذ أن بدأت المناقشة ، أن رئيس المجلس يخطط لنسف الجلسة وبعثرة القضية وتمييعها جملة وتفصيلا وقد كان له ما أراد ، فقرر رفع الجلسة في الوقت الذي لم يكن هناك ما يستوجب رفعها .. حيث النقاش كان يدور بموضوعية وتجرد تامين .

إن محاولات البعض عدم التعرض ، بالمناقشة الصريحة ، واتخاذ المواقف الواضحة ، لموضوع الاختلاط ، كالنعامة التي تريد أن تغيب الدنيا ولا ترى ما يجري حولها فتدس رأسها في الرمال .

إننا نقول لهؤلاء .... بأن الاختلاط واقع اليوم أو غدا .. أو بعد غد فالزمن لا يمكن أن يعود إلى الوراء مهما أخرتم مسيرته بوضعكم العقبات والعراقيل في طريقة »(١) .

من هنا كانت العقبة الاولى في الطريق إلى مناقشة القضية داخل المجلس هي تردد المجلس في الأمر وقد أخذت محاولة الظفر برضا المجلس بمناقشة أحداث الجامعة قدرا كبيرا من « المماحكات » البرلمانية المألوفة لضم مناقشة هذه الاحداث إلى باب ما يستجد من الاعمال أو ما يستوجب الاستعجال في المناقشة بأعتباره قضية وطنية ملحّة . واستقصاء محاولة ادراج القضية في جدول الأعمال يكشف عن العمق الذي نفذت إليه قضية الاختلاط في الضمير

---

(١) عبد العزيز المساعيد ــ الاختلاط واقع اليوم ... أو غدا ، جريدة الرأي العام ، صباح الخير ، العدد ١٣٩١ ، ١٩٧١/١١/١٧ ص ٦ ، الكويت

الوطني العام .

أتسم شروع مجلس الأمة في مناقشة قضية الاختلاط بتوتر درامي مثير . كانت مقاعد الضيوف في المجلس محتلة من قبل طلاب وطالبات الجامعة وكثير من المعنيين بالأمر من المواطنين ... وعندما فرغ المجلس من مناقشة بند الاسئلة والاجوبة تقدم بعض النواب بطلب لفتح باب النقاش حول مشكلة الغلاء على حين طالب فريق آخر من النواب... بمناقشة موضوع الاعتداء على الجامعة وتثور ضجة بين النواب ....ويوضع موضوع الجامعة للتصويت فلا ينال العدد اللازم من الاصوات لوضعه على جدول الأعمال . وهنا يقوم وزير التربية بالوكالة السيد جاسم المرزوق لأبداء رأيه في الموضوع . وبمجرد أن يبدأ الوزير القول :

ــ أن الحملة الصحفية المتكررة على الجامعة ....

يقاطعه النائب سليمان الدويخ صائحا

ــ ما يصير ... ماله حق ... الوزير لا يصح أن يتكلم ... أنا احتج على الرئيس

ويتدخل رئيس المجلس ليقول للنائب الدويخ

ــ إكعد ... لا تشاغب

ويرد الدويخ ــ هذا ما يصير

ويجيب الرئيس محتدا

ــ اكعد ... أو أرفع الجلسة ... هذى فوضى ... هذا مونظام ... ما يصير ... خلونا نسمع ..

وتحال القضية على الخبير القانوني فيقول

ــ أن تقديم بند على آخر مسألة إجرائية .... كما أن عدم

فتح باب ما يستجد من أعمال لا يمنع الوزير من أن يتقدم
بكلمة أو ملاحظة

الرئيس — تفضل يا سعادة الوزير

قالها بحماس واضح كما لو كان يريد أن يؤكد للجميع أنه على حق ، فيستأنف وزير التربية كلامه

— ان الحملة الصحفية على جامعة الكويت وما حدث لها يوم
السبت الماضي قد أثار شعور الاساتذه والطلاب والطالبات ...
وبناءا على طلب مجلس الوزراء أرجو من المجلس أن يعطينا
الفرصة حتى نتوصل إلى حل مقنع

وهنا تتعالى أصوات صخابة تقاطع الوزير فيضطر رئيس المجلس هو آلاخر ان يرفع صوته من على منصة الرئاسة صائحا بالمقاطعين

— خلوه يكمل ... خلوه يتكلم ... هذا وزير ...يهمه الأمر
خلوه يتكلم ..

فيعود الوزير إلى مواصلة كلامه

— إننا نحاول أن نهدىء تلك النفوس الثائرة واللجنة (*)
أمامها دراسة الموقف حتى تستطيع أن تتخذ الاجراءات المناسبة

وهنا ينادي النائب عبد العزيز المساعيد مخاطبا الخبير القانوني

— يا دكتور الموضوع مهم

ويتكلم النائب عبد الله النيباري رافعا صوته

— إن الحدث خطير ... لا بد من مناقشته

---

* يريد « لجنة تقصي الحقائق » التي الفها مجلس الوزراء للتحقيق في حادث الاعتداء على الجامعة بتاريخ ١٩٧١/١١/١٤ .

ويجيب الرئيس

ــ الحكومة طلبت التأجيل ... خلصونا

عبدالله النيباري ــ لا بد أن يبين مجلس الأمة موقفه من هذا الأمر

الخبير القانوني ــ من حق الحكومة أن تطلب التأجيل .. ومادام الوزير قد طلب ذلك فالأمر جائز

النائب أحمد النفيسي ــ إن ما حدث إعتداء آثم على طلبة الجامعة .... نريد مناقشته آلان ... إن الدولة وراء كل شيء

الرئيس بصوت غاضب ــ اكعد ..... زين ....

ويحاول الرئيس تغيير مجرى النقاش فيأذن لبعض الاعضاء في الدخول في مناقشة الغلاء ويستمع المجلس في هلوء مؤقت إلى بيانات وزير التجارة حول الموضوع كما يستمع إلى كلمة من وزير الداخلية والدفاع حول قانون مستعجل متعلق بالتزامات وزارة الدفاع فيصوت المجلس عليه ولكن النائب أحمد النفيسي يعود إلى تذكرة المجلس بحشود طلبة الجامعة داخل المجلس وخارجه « التي تهدد بالانفجار ... والحكومة تتملص .... » **فينهض وزير الداخلية والدفاع الشيخ سعد العبدالله** ليقول

ــ هذه ثاني مرة يقف العضو ليقول كلاما يفتقر إلى الصحة ...

فقبل مدة قال أن الحكومة وقفت وراء الجمعية التي عملت ما عملت في الجامعة ... وهذا الكلام غير صحيح ولا بد أن يشطب .
وآلان يقول أن الحكومة تتملص ... هذا غير صحيح أيضا . إن وزير التربية صرح قبل قليل بأنه سوف يدلي ببيانه عندما يفرغ من إجراء التحقيق والمجلس وافق على ذلك . وأي شخص تثبت عليه التهمة سوف ينال جزاءه .



أمين عام الجامعة ... الأستاذ أنور النوري
يتابع مناقشة النواب لمعركة الاختلاط

على أن كلمة وزير الداخلية والدفاع لا تحسم الموقف فيعود بعض النواب إلى دعوة المجلس لأصدار قرار بالادانة الشديدة للاعتداء على الجامعة ومطالبة الحكومة بالتحقيق الفوري وملاحقة العناصر المعتدية . وينغمس المجلس من جديد بجدل صاخب بين الاعضاء فيقول النائب أحمد الخطيب

ــ أن الحكومة عاجزة .....

وقبل ان يتم عبارته يقاطعه النائب السيد يوسف الرفاعي

ــ إن أي اقتراح يسقط ويرفضه المجلس بالاجماع لا يجوز ان يناقش ... ويكفي أن الوزير طلب التأجيل

ويطرح اقتراح مناقشة حادث الجامعة للتصويت مرة اخرى فلا ينال العدد اللازم من الاصوات .

ولكن وزير التربية يقف ليطرح رأيا آخر مفاجئا به المجلس والحضور

ــ إن الحكومة ابدت وجهة نظرها ولا مانع لديها أن يبدي النواب ملاحظاتهم

النائب سامي المنيس ــ لقد أصبح من حق المجلس آلآن ان يناقش الموضوع

السيد يوسف الرفاعي ــ هل يجوز للحكومة إذا طلبت التأجيل والمجلس قد أخذ العلم بذلك ... هل يجوز أن تعود وتسحب كلامها بدون إبداء الأسباب

الخبير القانوني ــ وجه الالزام الوحيد هو أن يوافق المجلس على طلب التأجيل ومن حق الحكومة أن تعدل عن رأيها .

النائب عباس مناور ــ هذه الطريقة فلتانة
رئيس المجلس ــ لا تكول فلتانة ... أبدا موفلتانة
عباس مناور ــ الكل خايف ... الحكومة خافت من الطلبة

الرئيس ــ ماكو أحد خايف
النائب راشد الجويسري ــ ماحنا خايفين يا أخ عباس
وزير الدولة عبد العزيز حسين
ــ أنا أريد أن أنفي ما ذكره الأخ مناور من أن هناك تخويف ..
فالوزارة لها موقف وآلان جاء الموضوع إلى المجلس الموقر
وأعطيت الفرصة لكي تحقق الحكومة وهناك رغبة بأن يسمع
النواب أصواتهم والحكومة ترحب بذلك

وهكذا أعطت الحكومة ــ على لسان وزير الدولة ــ موافقتها على فتح باب النقاش لمعركة الأختلاط وكان ذلك إقرارا من الدولة بخطورة ما وقع في الحرم الجامعي .

ــ ٢ ــ

عندما تهيأ المجلس لمناقشة القضية لم يكن غائبا عن أذهان الحضور ــ نوابا وضيوفا ــ إن النقاش سيكون حادا وعنيفا ومرا وإن مساراته غير قابلة للتنبؤ .... ومن هنا كان جو المجلس مشحونا بالحذر والتربص .
وفي محاولة جميلة لتهدئة الخواطر وقف المرحوم النائب محمد الوسمي ــ وهو أكبر الأعضاء سناً يومئذٍ ــ ليذكّر الأعضاء بأنهم أسرة واحدة ورجاهم « أن تكون مناقشتهم موضوعية دون المساس .... » .

وقبل أن يتم الوسمي قوله بادر رئيس المجلس السيد خالد صالح الغنيم إلى الاعلان عن وجود ثلاثين طلبا للكلام* . ثم اتفق على أن يؤذن لكل متكلم بعشر دقائق فقط ..... ولم يكن متأكدا أنه سيكون في مقدور الرئاسة الزام المتكلمين بهذه الدقائق العشر .

ـ ٣ ـ

عبد العزيز المساعد.........كرامة الجامعة أهينت

أول المتكلمين كان النائب عبد العزيز المساعيد باعتباره مقدم السؤال ومقترح فكرة النقاش . وبدأ النائب المساعيد كلامه من حيث انتهى محمد الوسمي فقال :

ـ أشكر الأخ الوسمي عندما قال بأننا أسرة واحدة ... ولكن يجب على الجميع أن يحافظ على هذه الاسرة .... وبالتالي يجب أن نحافظ على بناتنا في الجامعة من مجلة « المجتمع » التي هي بلاء القضية لأنها كتبت عن الجامعة بأنها (بار) ووصفتها بهذا الوصف اللاأخلاقي ،،(٢).

النائب السيد يوسف الرفاعي (مقاطعا)

ـ لا يجوز التعرض للهيئات والمؤسسات

المساعيد (مستمرا) ـ إن هذه المجلة (المجتمع) أعطت الجامعة وجها من أتعس الوجوه وأكثرها ايلاما وتشويها وصوّرتها كما لو أنها واحدة من بارات باريس ومواخيرها .... وأعطت انطباعا رديئا عن وضع أولادنا وبناتنا في الجامعة . هل هذه الإتهامات التي صبتها المجلة على مدير الجامعة

---

* من مجموع خمسين عضوا يتكون منهم المجلس

٢) جريدة السياسة ـ العدد ١٢٣٥ ، ١٩٧١/١١/١٧ ص ٤

وهيئة التدريس حقيقية ؟ كيف يحق لجمعية الاصلاح الاجتماعي أن تتعرض لاولادنا بهذا الاسلوب الرخيص وكيف يجوز لها هي وحدها أن تعلن عن مواقفها ولا يحق لنا أن نعارض هذا الموقف وندحض هذا الرأي(٣)

بعد هذه التساؤلات الشاجبة ...طالب المساعيد الحكومة بـ « ألا تقف مكتوفة الايدي أمام هذا العبث الصبياني » ولكنه أضاف معلومة مهمة حينما قال :

ــ أنا أعرف الشخص الذي كتب ما كتب في مجلة جمعية الاصلاح الاجتماعي . أنه شخص مصري أسمه .....وهو مطرود من بلاده لا يحمل جواز سفر ولا يحمل هوية ... حاقد وموتور وعلى وزارة الداخلية أن تحقق في هذا الموضوع ولا تترك مجالا للعابثين من أمثال هذا ... للعبث واللعب بمقدرات واحدة من أرقى وأقدس مؤسساتنا العلمية . ان الذين اندسوا في الحرم الجامعي أندست معهم عناصر مشبوهة بعد أن أخفت العصي والسكاكين تحت البستها لغرض في نفسها..... إن الحكومة تعرف عن ذلك وتعرف أيضا أن خطباء المساجد كانوا يهاجمون الجامعة والاختلاط . هل يحق لجمعبة الاصلاح أن تهاجم كما يحلو لها ويحرم أولادنا من إقامة ندوة فكرية يتحدثون فيها عن الاختلاط الجامعي ؟ هناك في المستشفيات آلان طلاب لا زالوا يعالجون من الجروح التي أصابتهم ... ترى من ضرب هؤلاء ؟

في ختام كلمته طالب النائب المساعيد بأنهاء الارهاب الفكري « الذي تمارسه جمعية الاصلاح الاجتماعي » وتعهد بتقديم « معلومات على جانب

---

٣) جريدة الرأي العام العدد ٢٨٩٩ ، ١٩٧١/١١/١٧ ص ٢٢

كبير من الأهمية لوزير الداخلية لينير أمامه طريق التحقيق[٤].

وزير الداخلية ــ المطلوب مناقشة ما حدث في الجامعة ..... إلا أنني لاحظت أن البعض يحملون الحكومة المسؤولية وأنها تدفع مساعدات مالية لجمعية الاصلاح . وما هو معروف أن الحكومة تدفع لكل الجمعيات بالتساوي وستظل تدفع هذه الالتزامات المالية وقلت أكثر من مرة أن الحكومة تجري التحقيق مع كل الذين أثاروا الشغب وكل من يتناوله التحقيق ويدينه سينال عقابه[٥].

ــ ٤ ــ

مرضي الاذينة ... الصهيونية العالمية تريد القضاء على الاسلام

بعد النائب عبد العزيز المساعيد ... أعطيت الكلمة للنائب مرضي الاذينة الذي القي الكلمة التالية كما روتها مجلة (المجتمع) في عددها (٨٧) الصادر بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٧٢* . قال النائب الاذينة :

ــ في الحقيقة حضرة الرئيس نحن نريد أن نتطرق للموضوع لكن أعتقد أن الموضوع الذي سنتطرق له يجوز أن نلمح ونوضح ويجوز أنه سابق لأوانه لأننا لم نعرف الحقائق من هو المخطيء ومن هو المصيب . أنا أقول أن الصهيونية العالمية تريد أن تقضي على الاسلام وفعلا بدأت تقضي في الدول

---

٤) المرجع المتقدم نفسه

٥) جريدة السياسة ص ٤ ، جريدة الرأي العام ص ٢٣ ، ١٩٧١/١١/١٧

(*) العدد (٨٧) من مجلة (المجتمع) هو أول عدد يصدر منها بعد فترة تعطيلها ثلاثة أشهر بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥ ، وقد صدر هذا العدد في ١٩٧٢/٢/١٥ .

العربية المجاورة والدول الاسلامية وأخذت تتفشى عندنا . هل يا ترى أنا أدعو جماعة إلى بيتي وأعمل لهم مشكلة أو هوشة فأنا المسؤول ... أنا لا ألوم جمعية الاصلاح إنما ألوم الطلبة والمسؤولة الحكومة التي يمثلها وزير التربية . ألوم المسؤول الأول ، لماذا تحدث هذه المشكلة ؟ كان المفروض قبل أن يحدث كل شيء أن يفض الندوة ولا يكون ما حدث . اللوم الأول يقع على وزير التربية بالذات . أما بالنسبة للعلم فلا يوجد منا أحد يكافح أو يهاجم العلم، والبلد التي لا يوجد فيها علم لا خير فيها . العلم هو الأساس، العلم هو أساس المجتمع ، العلم يرفع الأمم ، ولكنه علم يظهر سليما لا يظهر علم يقضي على الدين مثلما تفضل الأخ عبد العزيز المساعيد وقال يجب على الحكومة أن تقطع أثر هذه الفئة يعني الفئة الاسلامية ، يريد أن يقطع أثرها .

الحقيقة حضرة الرئيس الكل يؤيد العلم وأولادنا هم روحنا ونحن معهم في السراء والضراء لكن الخلاعية التي لا خير فيها والقضاء على الدين الاسلامي لا نقبله ، نريد أن يكون علما بهدوء وبأخلاق محفوظة وشكرا .

* * *

واضح أن النائب الاذينة بنى كلامه على مبدأ موضوعي جيد هو عدم جواز الخوض في أمر لم يجر التحقيق فيه بعد ، ولم تقل الجهات المختصة كلمتها فيه (لأننا لم نعرف الحقائق ... من هو المخطىء ومن هو المصيب) . ثم هو دعم موقفه هذا بالغيرة على العلم لأن (العلم هو الأساس ... العلم هو أساس المجتمع .... العلم يرفع الأمم) وكان هذا كلاما مهما . ولكن النائب الاذينة سرعان ما أدهش مستمعيه بحكم خالف فيه شروطه هو لاصدار الاحكام حين نسب ندوة الاختلاط إلى « الصهيونية العالمية » التي « تريد أن تقضي على

الاسلام » حتى لكأن موقف الشباب في الجامعة كان من صنع الصهيونية العالمية ولم يكن نتاجا طبيعيا لحركة اليقظة المتنامية في المجتمع . ثم هو لم يكتف بذلك فقضى بحكم آخر خالف به نفسه وخرج به عن حياده حين وضع اللوم على منظمي الندوة وعزَّز وزير التربية على أنه لم يلغ الندوة (أنا لا ألوم جمعية الاصلاح إنما ألوم الطلبة والمسؤولة الحكومة التي يمثلها وزير التربية . ألوم المسؤول الأول . لماذا تحدث المشكلة ؟ كان المفروض قبل أن يحدث كل شيء أن يفضَّ الندوة ولا يكون ما حدث) .

لقد كان النائب الاذينة نموذجا فريدا في الدعوة إلى الحياد وممارسة التحيز في وقت واحد .

ـ ٥ ـ

عباس مناور ..... لقد داسوا كتاب الله

المتكلم الثالث كان النائب عباس مناور الذي قوطع مرات عدة من قبل زملائه النواب ووزير الاوقاف وضيوف المجلس ، والذي إحتاج إلى مداخلات كثيرة من رئيس المجلس ليتمكن من إتمام كلمته التي نثبت نصها فيما يلي كما روتها مجلة (المجتمع) في العدد (٧٨) لسنة ١٩٧٢ .

ـــ سعادة الرئيس ، الواقع آسف كل الأسف أن نبحث في العشر الأواخر من رمضان موضوعا من هذا النوع ، موضوعا يتعلق بالاختلاط ومشاكل الاختلاط التي دعت كثيرا من الجامعات في اليابان وفي امريكا آلان أن يرفضوا الاختلاط .

(مقاطعة)

ـــ نعم في اليابان وأمريكا هناك جامعات يرفضون الاختلاط وانشأوا جامعات للأولاد وجامعات للبنات .

(حدثت أصوات من جانب الزائرات)

الرئيس ـــ يابنات نرجو الهدوء وإلا أرفع الجلسة ، يجب أن تستمعن وتلتزمن بالسكوت .

عباس مناور ـــ هذا لمعلومات الذي لا يفهم هذا الموضوع والذي لم يصل إدراكه لهذه الحقيقة .

الرئيس ـــ نحن آلان جلستنا مخصصة لجامعتكم ، أرجو السكوت .

عباس مناور ـــ سعادة الرئيس ، الموضوع الذي حدث في الجامعة والشغب الذي حدث في الجامعة لا أحد يرضاه ونحن لا نقره أبدا على الاطلاق ولا نرضى أن بناتنا تخدش سمعتهن ولا أولادنا تهان كرامتهم أبدا هذا لا نرضاه ، كل إنسان مسلم وطني لا يرضى هذا ، ولكن سعادة الرئيس الذي حصل في الجامعة ـــ وأنا كنت موجودا ـــ الذي حصل في الجامعة يا سعادة الرئيس إسمح لي أشرح الموضوع لك .

الذي حصل في الجامعة أن أعضاء الندوة أتوا وجلسوا ومنهم أحد النواب المحترمين .

والأخ الكريم بدر الرفاعي . فالذي حصل أنهم عندما تكلموا واستمر

النقاش وقف أناس من الطلاب وهم موجودون آلان في مجلسكم هذا ويسمعون الكلام وهم يرفعون لافتات ضد الاختلاط وموجودون في هذا المجلس ولقد قدموا لسعادتك عريضة .

(مقاطعة واصوات غير واضحة)

ـــ إسمح لي يا سعادة الرئيس كلتا الفئتين نحترمهم ونجلهم ونقدرهم كل التقدير ـــ لكن يجب أن يعرف المجلس أن هناك فئتين متعارضين ولقد وقف أحد الطلاب وقال الذي نعرفه نحن بصفتنا طلابا وكأعضاء في الاتحاد أن الموجودون على المنصة كلهم مؤيدون للاختلاط ؟ فردوا عليه وقالوا له ثلاث مرات إجلس ، وبعد ذلك قام الجمهور وقال لا ، يجب أن يتكلم وتحت ضغط الجمهور طلبوا منه أن يأتي إلى المنصة مع زميله آلاخر وهما المعارضان ، هذا بعيني رأيته وعندما أتيا إلى المنصة .... عندما أتيا إلى المنصة وأراد الطالب المعارض أن يتكلم قطعت الكهرباء وتوقف مكبر الصوت وصارت الضجة .

(أصوات من جانب الزوار)

ـــ سعادة الرئيس ، تكلمنا في إبتداء الحديث قبل أن نستأنف الجلسة وقلنا يجب أن تعالج هذه الامور بحكمة ويجب أن لا ندع مجالا للغوغائية (والشوشرة) ، وآلان تفضل أنظر هناك فئتان ، جيشان متعارضان يا سعادة الرئيس عند باب المجلس . فأنا أقول أن رأي الحكومة هو السديد ويجب على الحكومة أن تعالج الموضوع بحكمة وبدراية وتقدم لنا النتيجة عن

الذي حصل وكل مذنب يجب أن يدان ، نحن لا نتهم البرىء ، كل مذنب يجب أن يدان وأقترح يا سعادة الرئيس إذا كان ولا بد أن تعين الجامعة خمسة من المعارضين وخمسة من المؤيدين للاختلاط يتناقشون ويحضر مندوبون عن مجلس الوزراء ومن مجلس الأمة في الجامعة ، ونرى ما يدور من نقاش ....

أما إفساح المجال لبعض الطلبة وترك زملائهم الاخرين ؟ في صباح اليوم الثاني بعد الجلسة الذي حصل في الجامعة أن دعا نادي الطلبة إلى الاجتماع وطلب مقاطعة الدراسة وراجع بعض الطلاب وقالوا لا نريد قطع الدراسة إنما نريد أن ندرس وبالفعل درسوا وقام الاخوان المعارضون وضربوا أحد الطلاب في حرم الجامعة وأعتقد أن وزير التربية يعرف عن ذلك إذ كان قد ذهب في ذلك اليوم وثانيا سعادة الرئيس الذي حصل هو شيء لا يسكت عليه ويجب على كل مذنب سواء كان من إتحاد الطلبة أو من غير الاتحاد أو من طلاب الجامعة أو من خارج الجامعة كل مذنب يجب أن يدان ونحن موافقون على إدانة المذنب ، وشكرا سعادة الرئيس .

على أن جريدة السياسة في عددها (١٢٣٥) الصادر في ١٩٧١/١١/١٧ نسبت إلى كلام النائب المناور مقاطع أسقطتها (المجتمع) لأمر قد لا يصعب تخمينه . ومن أهم ما أسقطته (المجتمع) من كلام النائب المناور هو ادعاؤه أن أنصار الاختلاط (داسوا كتاب الله في حرم الجامعة) الأمر الذي فنّده وزير الاوقاف بقوة . جاء في رواية (السياسة)

، بعد قول النائب مناور « عندما أتيا إلى المنصة واراد الطالب المعارض أن يتكلم فقطعت الكهرباء وتوقف الميكرفون وصارت الضجة » ، في هذا المكان وضعت (السياسة) النص التالي :

الطالبات — هيه .... هيه .... هيه ....

الرئيس — يابنات .. لازم تسمعون وتسكتون

مناور — لقد داسوا كتاب الله في حرم الجامعة

الطالبات — هيه ... هيه ... هيه ...

الرئيس — يا بنات .. لازم تسمعون وتسكتون

مناور — أقول إن رأي الحكومة هو الرأي السديد .. عليها آلان أن تجري التحقيق مع الجميع

وزير الاوقاف — يؤسفني أن يقول مناور أنه كان حاضرا الندوة وأن القرآن ديس بالارجل ... والكلام الذي سمعته من الشاهدين غير هذا الكلام ... يؤسفني أن يثير عواطف الناس

مناور — أشكر ربي أن وزير الاوقاف في شهر رمضان يجاوبني .. فانا لست بكاذب .. أنا مسلم ورأيت بعيني . أرجو أن لا يكذب الناس مرة ثانية .

الطالبات — هيه .... هيه .... هيه ....

الرئيس — يا بنات ... لازم تسمعون وتسكتون(٦)

---

٦) جريدة السياسة — العدد ١٢٣٥ ، ١٩٧١/١١/١٧ ، ص ٤

على الرغم من أن كلمة النائب عباس مناور لم يكن فيها إنحياز واضح ضد الاختلاط ، وعلى الرغم من أنه لم يرفض مبدأ الاختلاط من قريب ولا من بعيد وأنه حاول أن يتخذ طريقا وسطا يؤكد من خلالها على ضرورة انتظار نتائج التحقيق ، وعلى الرغم من أنه سوّى تسوية كاملة بين أنصار الاختلاط ومعارضيه وسجل على نفسه أنه يحترم الجميع « ويقدرهم كل التقدير » وبهذا أعطى تبريكه لمبدأ الاختلاط الذي وجد دعاته أهلا « للأجلال والاحترام والتقدير » ، على الرغم من هذه المرونة كلها فإن دعواه بأن القرآن الكريم قد « داسوا عليه في حرم الجامعة » وتأكيده أنه يقول قوله هذا « لأني كنت موجود ... ولم يقل لي أحد » ، دعواه هذه كانت مثار دهشة الجميع لأنه إنفرد بها ولم تجد لها شفعاً عند غيره ولهذا كان مفهوما رد الفعل الحاسم من وزير الاوقاف الذي ناشد النائب أن لا يثير عواطف الناس .

ـ ٦ ـ

عبد اللطيف الكاظمي .. هل يجوز للمشرّع مالا يجوز لغيره

النائب عبد اللطيف الكاظمي كان المتكلم الرابع وكان من أكثر المتكلمين إثارة للجدل كما سنرى فيما بعد ... فيما يلي نص كلمته كما روتها مجلة (المجتمع) في العدد (٨٧) .

ــ سعادة الرئيس ، الموضوع المعروض كان على أساس اقتراح بالتحقيق عما جرى في حرم الجامعة ، والزملاء الذين سبقوني في الكلام تشعبوا عن هذا الموضوع ودخلوا في موضوع الاختلاط فأنا أريد أن أستأذن سيادتكم أن أدخل بمثل ما دخل زملائي . سعادة الرئيس ، بالطبع الغوغائية والفوضى

نحن لا نرضاها ولا يمكن لأي فرد مخلص لوطنه أن يقر ما جرى في الجامعة لكن آلآن التحقيق لم يجر بعد ، فلذلك لا يمكننا أن ندين الجمعية أو ندين الطلاب أو الطالبات إلى ان تظهر الحقائق وتحقق الحكومة وتجري تحقيقها بهدوء حتى نصل إلى النتيجة المطلوبة ، أما أن ندين الان أناسا ضد آخرين وليس لدينا حكم وليس لدينا تحقيق فهذا لا يجوز لا منطقا ولا شرعا ولا عرفا .

سعادة الرئيس ، أنا أعجب وأشكر الأخ عباس مناور حينما قال أنه من المؤسف في العشرة الاواخر الفضائل من الشهر الفضيل أن نرى هناك إسما يسمى مشكلة وللاسف الشديد كأنما عالمنا الاسلامي والعربي خلا من جميع المشاكل ولم تبق إلا هذه المشكلة التافهة وهي الاختلاط ، التي هي بعين الحقيقة تدمير المجتمع الاسلامي ، إنها تدمير كل قاعدة سليمة لحفظ كيان بني آدم ، لقد أجري استفتاء في الجامعات التي عاشت هذا المنوال وأجابت أغلبية الجامعات أنها لا تؤيد هذا الاختلاط وبطبيعة الحال يا سعادة الرئيس إن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق وهو أعلم بهم ، الخالق جل وعلا أعلم بالحق من المخلوق ، ففي قرآننا الكريم آيات كثيرة تنص نصا واضحا على عدم الاختلاط « ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن » إلى آخر آلاية . أما التبرج الذي نراه ، وأنا كنت مع التلميذات اللاتي يذهبن هناك لكن بحشمة كبنات السودان مثلا محجبات من الرأس إلى القدم هؤلاء مسلمات صحيحات يحافظن على القواعد الاسلامية وأنا لست ضد العلم والمعرفة ، بل أقول أفتحوا الابواب للمرأة أن تصل ولكن بحدود الحشمة والوقار لا أن تأتي كل واحدة منهن مسرحة شعرها بشكل وعاملة الفستان بآخر الازياء ويتضاهين بهذه المظاهر ، هذا شيء غير صحيح لا نقبله ، لا

تقبله الشريعة ولا يقبله الدين ولا تقبله السنة ولا يقبله الحديث ولا حتى الذوق ، سعادة الرئيس حتى أن الشعراء المعاصرين قالوا الكثير في عدم الاختلاط لأنهم لمسوا مضرة الاختلاط عن كثب ، فالشاعر يقول :

انا لاأقول دعوا النساء سوافرا
بين الرجال يجلن في الأسواق
يدرجن حيث أردن لا من وازع
يحذرن رقبته ولا من واق

إلى آخره فنحن لا نريد على أساس أن ننحدر ، سعادة الرئيس هناك التخطيط دائما يقول الشيوعيون يجب خلق فوضى في البلاد حتى نستطيع أن ننقض على الحكم ، هذا ما يجري الان إن كنا ندري فتلك مصيبة وإن كنا لا ندري فالمصيبة أعظم ، هناك تخطيط مدبر وأصبح ضحيته بناتنا وأولادنا والذي أرجوه هؤلاء الطلبة الذين وضعناهم ذخيرة للمستقبل نباهي بهم بأنهم سوف يكونون رجال المستقبل . يا سيدي عندنا مصائب كثيرة فما هو الاختلاط ؟ عندنا قضية فلسطين عندنا أشياء أخرى أهم من هذه ، أنتم الان ألا تستطيعون أيها الشبان أن تذهبوا أو تنتجوا بعلم التكنولوجيا والعلم الحديث والافاق العريضة إلا عندما تختلطون ؟ هل هذا هو العلم ، هل هذه هي المعرفة ؟ لا يا سعادة الرئيس ، هذا غثيان للاسف الشديد ويغذي من أحزاب خارجة عن بلادنا وخارجة عن مجموعتنا الاسرة الكويتية ، فنحن لا نعرف ،..الله سبحانه وتعالى أدام علينا الخير وما دمنا نشكر الله ونحمده ونمشي بتعاليمه أما الان فالمادة طغت علينا وأصبح كل شيء ماديا لا أقل ولا أكثر بعد أن تحررنا تحررا كاملا ، أنا أقول بأي حق في

السنة النبوية أو الشريعة أن نرى بناتنا بهذا الشكل ؟

(وهنا أشار للشرفة التي تجلس فيها الزائرات)

هل هذا صحيح ؟ هذا غير صحيح وغير جائز .

(أحد السادة الاعضاء ــ اخرجهن)

(ترددت أصوات غير واضحة)

عبد اللطيف الكاظمي :

ــ لا أخرجهن ، نحن لا نريد التبرج ، التبرج ضد الشريعة ولا يمكن يا سالم المرزوق إذا أنت أختلفت فنحن لا نخرج عن ديننا ...

الرجال قوامون على النساء ، كل إنسان متصرف مع زوجته إذا كانت هي تحت ظله يذهب بها سواء متبرجة أو غير متبرجة فهو كما يشاء وهو يحمل وزرها ، فأنا أقول للأخ النيباري يمكن أن أعمل أنا كل الأشياء المخالفة إنما أنا كمشرّع هنا مسؤول عن الاخوان الاخرين الذين أمثلهم ، فأنا لست مستعدا أن آتي بتشريع يخالف كلام الله ، وما جاء بالشريعة الاسلامية ، أما أنا فبشر ومعرض لكل خطأ (وما أبرىء نفسى ، ان النفس لأمارة بالسوء الا من رحم ربي) وربي اجعلني ممن رحمت وكلمة أخيرة سعادة الرئيس اقول على ان هذا الخير وهذه النعمة التي حبانا الله اياها لا تضيع يا أخوان ، لا تأخذ بنا المتاهات ونتبدد ، لا تؤثر علينا قشور المدنية الزائفة وتأتي الينا ، المدنية هي العلم والتكنولوجيا فنحن متقوقعون على هذه الخلاعات ، وشكرا سعادة الرئيس » .

* * *

بدأ عبد اللطيف الكاظمي بداية متوقعة ومحمودة من عضو في الهيئة

التشريعية العليا في البلاد حين قال « لا يمكننا أن ندين الجمعية* أو ندين الطلبة أو الطالبات إلى أن تظهر الحقائق وتحقق الحكومة وتجري تحقيقها بهدوء حتى نصل إلى النتيجة المطلوبة . أما أن ندين إنسانا ضد آخرين وليس لدينا حكم وليس لدينا تحقيق فهذا لا يجوز لا منطقاً ولا شرعا ولا عرفا » . وكان هذا منه تقريرا مهما لمبدأ قضائي ، غير أن النائب الكاظمي سرعان ما تحول إلى إدانة أحد الطرفين متنازلا عن موقف الحياد حين وصف مبدأ الاختلاط بأنه « مشكلة تافهة » ولكنها مدمرة لأنها « بعين الحقيقة تدمير المجتمع الاسلامي ... إنها تدمير كل قاعدة سليمة لحفظ كيان بني آدم » . ثم هو بعد ذلك ربط بين مبدأ الدراسة المشتركة وظاهرة التبرج وهما امران لا تربطهما رابطة عضوية ......فالنساء يتبرجن سواء كانت هناك جامعة أم لم تكن أصلا ، والنساء يتبرجن خارج الجامعة كما قد يتبرجن داخل الجامعة . ثم أن الجامعة ـــ من المنظور العلمي ـــ هي مكان لطلب العلم وليست بيئة ملائمة للتبرج ، وإذا كان بين طالبات الجامعة من يتبرجن فهؤلاء النسوة ـــ على قلتهن ـــ لا يمكن أن تحمل الجامعة عنهن وزر تبرجهنّ . ومن على هذه الرابطة غير ذات البرهان خلص النائب الكاظمي إلى الربط بين الدعوة إلى الاختلاط وبين « الفوضويين » الذين يريدون « الانقضاض على السلطة » ، علما بأن السلطة الرسمية نفسها لم تطرح لا ضمنا ولا صراحة إحتمالا كهذا الاحتمال .

على أن كلمة النائب الكاظمي وصلت ذروة الجدلية عندما مست سؤالا أخلاقيا قديما قدم المجتمع الانساني وهو هل يجوز للمشرّع أن يلزم الآخرين بما لا يلزم هو نفسه به ؟ ذلك أنه لما قوطع النائب الكاظمي من قبل النائب

* بريد جمعية الاصلاح الاجتماعي

عبدالله النيباري الذي وجه اهتمام الحضور إلى أن « بنات الجامعة لسن أكثر تبرجا من زوجات البعض » ، كان رد النائب الكاظمي ... « الرجال قوامون على النساء ... كل انسان متصرف مع زوجته إذا كانت هي تحت ظلة يذهب بها سواء متبرجة أو غير متبرجة فهو كما يشاء وهو يحمل وزرها ... فأنا أقول للأخ النيباري يمكن أن أعمل أنا كل الاشياء المخالفة إنما أنا كمشرع هنا مسؤول عن الاخوان الآخرين الذين أمثلهم » . لقد كانت المسألة التي أثارها النائب الكاظمي قضية أخلاقية شديدة التعقيد خصوصا وأن الرأي العام كان واعيا لحقيقة مهمة وهي أن كثيرا من معارضي الاختلاط والمحرضين ضده كان لهم بنات وقريبات يدرسن خارج الكويت في جامعات مختلطة ويعشن في مجتمعات مختلطة ... وكان السؤال الذي يتكرر دائما ... لماذا يبيحون لأنفسهم ما يحرمونه على الآخرين ؟ ولم يكن هذا بالسؤال الهين .

— ٧ —

سليمان الدويخ .... مصادرة الاراء خطر جسيم

خامس المتكلمين كان النائب سليمان الدويخ ، وقد أثبتت مجلة (المجتمع) كلمته على النحو التالي :

ــ سعادة الرئيس ، في الحقيقة أنني قبل أن أدخل في مناقشة الاقتراح المقدم اليوم من الاخوان وقبل أن أتحدث عن الموضوع ، لدي ملاحظة جانبية على المجلس وعلى تصرفاتنا نحن بهذا المجلس .. في الحقيقة سعادة الرئيس أن لدينا جدولا ولدينا أعمالا والحكومة في بداية الجلسة وقف السيد وزير التربية وقال إن الحكومة ستقوم بتحقيق وسترفع أمر هذا التحقيق أو

نتيجة هذا التحقيق إلى مجلس الوزراء الذي اتخذ قرارا بجلسته الأخيرة يوم الأحد الماضي أمس الأول قد أتخذ قرارا بعمل هذا التحقيق وعما حدث في قاعة الاجتماعات في الجامعة يوم السبت الماضي ؟ وكان بودي أن لا يكون المجلس تحت تأثير العاطفة فيتخذ قرارا ويناقش موضوعا لم ينته التحقيق فيه بعد . هذه بادرة خطيرة على المجلس ، إذا المجلس إنساق وراء العاطفة في كثير من الأمور ، فإن النتائج ستكون وخيمة وخطيرة على هذا الشعب وعلى هذا المجلس نفسه وعلى هذا الشعب الذي يمثله هذا المجلس ، لأننا نحن كما يقول المثل (طق طبله قلت أنا قبله) هذا لا يجوز ، أنا إذا تكلمت هذا الكلام أو قلت هذا القول لا يدفعني إلى ذلك إلا ثقتي بإخواني الأعضاء ، أعضاء ووزراء ، وأنا أسجل هذه الملاحظة على المجلس وأنا عضو فيه ، وجميل جدا أن ننتقد بعضنا بعضا للصالح العام . هذه ناحية وقبل أن أدخل بالموضوع أحببت أن أوردها ليستمع إليها جميع الاخوان في المجلس ومن حضروا وشرفوا المجلس بحضور هذه الجلسة .

الموضوع آلاخر سعادة الرئيس أن الذي حدث في الجامعة يوم السبت الماضي ما هو إلا موضوع يمكن أن يحدث في أي إجتماع ، إختلافات في وجهات النظر وحصل هناك من يشوش وحصل هناك من يشب النار ومن يفتن وأنتهت النتيجة إلى ما انتهت إليه ونحن رائدنا دائما الصالح العام وهذا أمر متروك لانتهاء التحقيق فيه ، حتى يتبين المتسبب لهذه الفتنة والمتسبب لهذه الأشياء ، ثم هناك يحال إلى المحاكمة ، ونحن نحكم بدستور وهذا الدستور يجب أن يصون كل منا ويجب أن يحافظ عليه ، إن مصادرة آلاراء بالنسبة لمن يعارضنا بالرأي هذا خطر جسيم علينا إذا تبعناه وهذا سلاح إذا ما اتخذته الحكومة سيكون هذا سلاحا في يدها ضد كل فئة ، بالأمس

القريب كانت جريدة الطليعة قد سدت ، وأنا سمعت أناسا كثيرين ذهبوا وقالوا لماذا سدت الحكومة الطليعة . بالأمس القريب جريدة أخرى سدت وهي الهدف ، وأنا سمعت من أناس كثيرين ، لماذا استعملت الحكومة هذا السلاح بالمادة ٢٣ من قانون المطبوعات ؟ لماذا لم تحلها إلى المحكمة ؟ هذا الكلام قد قيل دفاعا عن ماذا ؟ عن حرية الكلمة وتطبيقا للدستور — الآن عندما جاء مجلس الوزراء وأغلق جريدة المجتمع لم أجد من ينادي بهذا النداء — لم أجد من يتجرد عن عاطفته أو يقول قولة الحق ، أنا لا أستطيع أن أقول أن أهل المجتمع لم يكونوا على حق أو كانوا على حق ، الذي يفصل بهذا القضاء لا أن ينصب مجلس الوزراء نفسه قاضيا ولا الجرائد الأخرى تنصب نفسها قضاة ، هذا ليس بصحيح يجب أن يقول الانسان الحق ، والحق رائد هذا المجلس وليس رائد هذا المجلس اتجاهات وآراء من هنا وهناك ، نحن هنا يجب أن نحافظ على الدستور ، والدستور كل لا يتجزأ يا سعادة الرئيس .

(هنا بدت إشارة من الرئيس بأنتهاء الوقت)

— يا سعادة الرئيس ، أنا أطلب من المجلس أن يعطيني الكلام وإذا كان المجلس لا يعطيني الكلام فأنا مستعد لأن أجلس (بعض الأعضاء : تفضل ، تفضل) النائب الدويخ (مستمراً) — أيضا هذه مصادرة للرأى في المجلس وفي داخل المجلس نفسه !! .

هذه ناحية يجب أن يكون الشعب الكويتي واعيا لها ويجب أن يكون هذا المجلس أيضا واعيا لها ، أنا أقول أن مجلس الوزراء في اتخاذه هذا القرار ، صادر رأيا يجب أن يسمع ، وقضى على رأي أناس يجب أن يسمع ، وهم يتهمون وقد نفوا هذا الاتهام في جريدتهم بالأمس ، أنا حرصت على شراء جريدة المجتمع ليلة البارحة وقرأتها ، عندما سمعت ما قيل في التلفزيون في برامج

الصحافة ، ذهبت واشتريتها وقرأتها وجدت بها كلاما وجدت بها ردا على ما يقال في الصحف الأخرى ، أنا لا أنصب نفسي قاضيا ولا أستطيع أن أقول هل المجتمع أو من يكتب في المجتمع على حق ، ولا أستطيع أن أقول أنهم على غير حق ، لكن الذي أستطيع أن أقوله أن الحكومة أخطأت في اغلاق مجلة المجتمع ، ويجب أن نحيلها للمحكمة لأن المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع ، وهذا المبدأ الذي قررته المادة (٢٤) من الدستور ، الدستور الذي يجب أن يكون رائد الحكومة ورائد المجلس ، هذه ناحية ، أنا أصبت بكل هذا ... بالنسبة لما حصل في الجامعة في يوم السبت ، ما الذي حصل ؟ الذي حصل أنا لم أكن حاضرا وإنما استمعت الى أناس من هنا ومن هناك ، وقالوا لي حصل كذا وحصل كذا ، والى آلان لم أكون فكرة ولا رأيا سليما عن الذي حصل ، وأنا في انتظار ما تأتي به نتيجة التحقيق ، فإذا كانت نتيجة التحقيق اخذوهم الى المحكمة واخذوا حكما بموجب نص المادة (٢٤) من الدستور . عندئذ أقول نعم ، إن اجراءات الحكومة سليمة ، أما أن تقف مع طرف وتؤذي طرفا آخر ، أنا أقول بهذا لا يمكن أن تستقيم العدالة أو أن تنتصر العدالة في الكويت ، إذا كان هذا رائد الحكومة ورائد بعض الأخوة في هذا المجلس .

فيجب أن يكون رائدنا نحن العدالة ولا ننظر الى من أحبه ومن أبغضه . فالنظرة بالنسبة للمحبة والبغض شيء والعدالة شيء آخر .

سعادة الرئيس المادة (٣٦) من الدستور تقول : « حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو غيرهما وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون . فحق الرأي الذي

يعارض الاختلاط ومن يؤيد الاختلاط يجب أن يصان وأن يعطي كل حقه ، لا أن تصادر فئة على حساب فئة أخرى ، لا أن تبقى فئة على حساب فئة أخرى . إذا كان رائدنا الصالح العام فيجب أن نكون مع هذا ، وأنا لا أؤيد دعاة الاختلاط ولا أناصر دعاة من يريدون الاختلاط ، فالاختلاط شيء سيتم وسيكون ، وبالنسبة للبحث والعلم في الجامعة ما هو مدى تأثير الاختلاط أو عدم الاختلاط ؟ لماذا يلح اخواننا الطلبة على الاختلاط ؟ ما هو السبب الذي يدفعهم إلى هذا ؟ أنا أريد أن اتساءل وأقول لماذا يكونون بهذا الشكل ؟ لماذا تريدون الاختلاط ؟ فالاختلاط شيء حاصل . حاصل في الأسواق في كل مكان ، وحاصل في الجامعة في نفس الوقت ، لكن هناك اعتبارات أخرى منعت الاختلاط (المستفز) أو لا أدري ما يسمونها في الجامعة ، فهذه الاعتبارات هي التي منعت ، فلماذا نجعل الطلبة يأتون ويعملون هكذا ؟ ليس هناك داع فكل شيء سيتم وكل شيء سيصير ، لكن المهم أن تعطي حرية الرأي وحرية الكلمة ، وأن يعطي كل حقه فيها وأن يطبق الدستور بحذافيره . وأن لا تأتي الحكومة وتكون عاطفية مع فئة دون فئة أو أن لا يكون المجلس عاطفيا ويميل مع فئة دون فئة ، فهذا فيه وبال على البلد ، وأنا بودي كان أن يكون اخوتي وأخواني الطلبة حاضرين ليسمعوا هذا الكلام الذي أقوله ، لماذا ؟ لكي يعرفوا أن وسائل الضغط التي يحاول أن يمارسها البعض على الأعضاء وعلى المجلس وعلى .... الخ لا يمكن أن تمر وتفوت . فيجب أن يأخذ كل واحد حقه ورأيه وأنا أبدي الرأي ، واني يا سعادة الرئيس بانتظار نتيجة التحقيق . فإذا انتهى التحقيق يجب انذاك أن يحالوا إلى المحاكمة وكل يأخذ جزاءه ، أما القول بأن فلانا كذا لأنه من الجمعية وفلانا كذا لأنه كذا ، وفلانا شيوعي وفلانا لا أعرف ماذا ، هذا ليس لنا نحن وليس من اختصاصنا

في هذا المجلس . وشكرا سعادة الرئيس » .

* * *

أهم ما ميز كلمة النائب الدويخ كونها مرافعة فقهية محكمة عن حرية التعبير والمطالبة بايكال الأمر إلى القضاء ، ليفصل في أمر من يثبت خروجه على القانون بعد اكتمال التحقيق . أما المسألة الخلافية ذاتها ــ الاختلاط ــ فالتحفظ الوحيد الذي أورده النائب الدويخ عليها كان ما تصوره من استعجال الطلبة لهذا الأمر الذي (سيتم وسيكون) لأن (الاختلاط شيء حاصل .. حاصل في الأسواق وفي كل مكان وحاصل في الجامعة في نفس الوقت) فـ (لماذا يلح اخواننا الطلبة على الاختلاط ؟ ما هو السبب الذي يدفعهم إلى هذا ؟) .

طبعا .. كان في مقدور النائب الدويخ أن يعكس مجرى أسئلته ليخرج بنتيجة عكسية . فإذا كان الاختلاط حاصلا في الأسواق وفي الجامعة ، وإذا كان الاختلاط سيتم وسيكون .. فلماذا كان تخريب الندوة ؟ ولماذا كانت الحملة على الجامعة وتعبئة الرأي العام ضد طلابها ؟ .

ــ ٨ ــ

السيد يوسف السيد هاشم الرفاعي .. المساس بقيمنا وأخلاقنا

على أعقاب كلمة الدويخ الفقهية الهادئة ، تكلم النائب السيد يوسف السيد هاشم الرفاعي ، المدافع اللبق عن وجهة النظر المضادة ، ذو الحجة القوية وغير المقنعة في جميع الأحوال . وقد أوردت (المجتمع) كلمته في العدد السابع والثمانين على الصورة التالية :

سعادة الرئيس ،

الحقيقة .. كان المفروض أن ينعقد المجلس ليناقش المساس بقيمنا وأخلاقنا .. لا أن يناقش ردود الفعل التي صارت عند الجماهير المؤمنة بهذا الشهر المبارك حينما تُحدِّيَتْ عقيدتها ومشاعرها ، كان المفروض أن يتنادى الأعضاء ويتنادى المجلس لأن هناك خدشا للدين وهناك خدشا لقرار من هذا المجلس هناك قرار صدر من هذا المجلس بعدم الاختلاط فالمفروض للمجلس أن يثور لكرامته ، هناك قرار متخذ في المجلس السابق على أن هذا الشيء يحترم ، ويثور المجلس لأن قراره خدش . هذه نقطة ، وأهم من قرار المجلس قرار الله سبحانه وتعالى على أن هناك من حاول أن يدعو إلى منكر ، هذا المنكر هو مزج النساء بالرجال أو البنات بالأولاد ، هذا الشيء الذي يجب أن نغضب له في رمضان وفي العشر الأواخر من رمضان . الأيام التي فيها ليلة القدر نغضب لله ونرضى لله لا أن نغضب لفلان أو فلان ، المسلم مشاعره تنبثق عن عقيدته من كتاب الله وسنة رسوله . أما الذي يغضب للدنيا ويغضب لصوت الناخب حتى يكسبه ويترك ما أمر الله به ورسوله فبئست النهاية وبئس المصير .

سعادة الرئيس ،

أنا لا يمكن أن أطلب ممن في هذا البلد المسلم أن يكبت مشاعره عندما تتحدى عقيدته وقيمه ، نحن لو سمحنا بأن يقال الاختلاط إلى متى ؟ غدا ستأتي ندوة تقول منع الخمر إلى متى ؟ ، الخمور في هذه الأيام المباركة ؟ وغدا

يقال إلى متى سيبقى علم الالحاد قد تعقد غدا ندوة يناقش فيها الالحاد ويقال إن الله ليس موجودا فهل نسكت أيضا ونقول حرية فكر ؟ .

لا ، هناك مادة تقول دين الدولة الاسلام ، هناك شعب عقيدته مسلمة ، فالحرية الفكرية مقيدة بالقوانين وليست مطلقة ، إذا حاول انسان بسوء نية أو حسن نية أن يصادم عقيدة هده الأمة أو مشاعرها أو ما هو من الدين بالضرورة فالسكوت عنه إثم . يجب أن لا يسكت عنه وإلا حل علينا غضب من الله . يروى أن الله سبحانه وتعالى أوحى إلى سيدنا يونس ، قال يا يونس إني معذب مائة ألف من قومك ستين ألفا من الصالحين وأربعين الفا من الظالمين ، قال يا رب الظالمين ، فما بال الصالحين ؟ قال لأنهم سكتوا عليهم ولم ينكروا عليهم ، قال يا رب فيهم فلان رجل عابد ، قال فبه فأبدأ ثم يحشرون على نياتهم ، ويقول الله سبحانه وتعالى في القرآن (لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون) ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، لبئس ما كانوا يفعلون . أما نسكت ونجامل بعضنا بعضا على المنكر من أجل أن هذا ناخب أو لأجل أن هذا أخي أو قريبي هذا لا يجوز لا تجوز المجاملة في حدود الله ..

سعادة الرئيس ،

يقول الله سبحانه وتعالى (ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار) ، ويقول سبحانه وتعالى (وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها لباس

الجوع والخوف بما كانوا يصنعون) .

فيا سعادة الرئيس هناك قيم لا يسمح هذا الشعب المسلم المؤمن بأن تتحدى وأن تصادم . صحيح حصلت اساءة في ابراز هذه المشاعر ولكن الخطأ على المبادر وليس المباشر . هناك من تسبب في جرح هذه المشاعر وفي اثارتها . الدعوة كانت عامة لم تكن خاصة .

كان الناس في رمضان وهم صائمون يستلمون هذه الدعوات ، فكيف تدعو الناس وتقول لماذا أتى إلي الناس كيف تدعو الناس وتقول لماذا لم يرضوا عن محاضرتي ، أنت المسؤول دعوت فمن حرك ساكنا لزمه .

دعوت فلبيت دعوتك وليس المفروض من الناس أن يأتوا طائعين وأن يأتوا ملبين ، وأن يأتوا مصدقين بل إن من حرية الفكر أن يبدو رأيهم فيما يسمعونه منك .

سعادة الرئيس ،

ما حصل كان ردود فعل عفوية من الشعب لم تكن مسئولة عنها جمعية الاصلاح ، بل كل مسلم ثارت مشاعره . إنما جمعية الاصلاح اتخذت قميص عثمان لأن هناك ثارات وعداوات بينها وبين بعض الفئات وبين بعض الأشخاص ، انتهزوا هذه الفرصة في المحاولة للاجهاز على الجمعية ، ولكن يقول الشاعر :

كناطح صخرة يوما ليوهنها فما ضرها وأوهى قرنه الوعل *

---

* الصواب ... فلم يضرها .. ..

الجمعية تمثل الاسلام ، والاسلام باق حتى لو تغيرت واجهاته ، « ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » .

سعادة الرئيس ،

كان من الخطأ ما حصل ، والمفروض أن لا تسمح وزارة التربية ولا تسمح الحكومة مستقبلا بعمل يصادم الفكر وتطلق عليه عملا ثقافيا ، عملا فنيا ، حرية فكر .. هذه اصطلاحات منافية للاسلام . فالدستور قيَّد القانون بأن دين الدولة الاسلام أي شيء يمس دين هذه الأمة ، فالمفروض أن وزير التربية ووزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء يقولون لا ، أما اننا نترك النار تشتعل ثم نقول لماذا اشتعلت ونحن المسؤولون ، فإن رجائي ومناشدتي أن لا نسمح بعمل كهذا مستقبلا ،

سعادة الرئيس ،

هناك نقطة ، قضية التعطيل ، أنا كنت في الحكومة السابقة ، وكنا نلام لأننا أصدرنا تلك القرارات التي قيل عنها أن فيها كبتا وضد مصلحة الشعب ، كنا ننتظر من الحكومة الزميلة الموقرة أن تأتي لتقدم مشاريع قوانين تعدل ما أعتبر خطأ لا أن تتبناه :

(لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم)

فالمفروض أنك إذا عبت على عمل أن تبادر لتصحيحه وتقويمه لا أن تستعمله لصالحك عندما أصبحت السفينة سفينتك ، هذا لا يتفق مع القيم ولا مع الذوق ، فأنا رجائي إلى الأخوان الكرام أنه كان الاحرى بهم أن لا يستعملوا

هذا السلاح الذي عابوه على غيرهم وأن يبادروا إلى تصحيح هذا القانون وقانون الصحافة وقانون توظيف الاحتياط ، هذه الأشياء التي قيل أنها وصمة عار وأنها مخالفات يجب أن تصحح وإذا الحكومة تلكأت فيجب على الاخوان الذين عارضوا أن يتقدموا بها لا أن تظل مجمدة ، ونتعامى عنها ونتظاهر بأننا لا نراها ، لا ، يجب أن تكون المواقف واضحة ومحددة .. يا سعادة الرئيس ، أنا أحب أن أقول أننا كمسلمين وفي هذا الشهر المبارك ، يجب أن نضع الله أمامنا وإلا فإنه بالمرصاد ، قال تعالى « فاكثروا فيها الفساد فصب عليهم ربك سوط عذاب » . هذه هي المقدمة وهذه هي النتيجة والسلام » .

* * *

كلمة النائب الرفاعي تتحدث عن نفسها وعنه بصوت مسموع ، ولا يمكن للعين الفاحصة إلا أن تضبط المشخِّصات التالية في موقف النائب السيد الرفاعي :

أولا ــ من الأحرف الأولى في كلمته محكمة البنيان كشف النائب الرفاعي ، أنه مناجز غير مساوم في محاربة الاختلاط . ولهذا فهو من الأسطر الأولى راح يربط ربطا غير واضح الارتباط بين « الاختلاط » وبين « أخلاقنا وقيمنا » ليبني في ذهن سامعه أن الاختلاط قد جاء لهدم هذه الأخلاق والقيم . وبلباقة غير غريبة على النائب الرفاعي جعل الاختلاط نقيضا لـ « أخلاقنا وقيمنا » .. ولهذا استكثر على المجلس حتى بمناقشة ردود الفعل على ما وقع في حرم الجامعة ، فقد كان المفروض ــ وفقا لقناعته ــ أن « ينعقد المجلس اليوم ليناقش المساس بقيمنا وأخلاقنا لا أن

يناقش ردود الفعل التي صارت عند الجماهير المؤمنة في هذا الشهر المبارك ، عند الجماهير المؤمنة حينما تحديت عقيدتها ومشاعرها » .

ثانيا — من هذا المدخل القوي خطا النائب الرفاعي خطوة أبعد في تحريض المجلس ضد فكرة الاختلاط وضد دعاتها حين راح يعزِّر زملاءه أعضاء المجلس ويقرعهم بما يوحي بتهاونهم إزاء الأمر . فقد كان الواجب أن « يتنادى المجلس .. لأن هناك خدشا للدين ، وهناك خدشا لقرار من هذا المجلس بعدم الاختلاط ، فالمفروض للمجلس أن يثور لكرامته » .

وكأن تحريض المجلس وحده لم يكن كافيا .. فانطلق النائب النائب الرفاعي — في محاولة مثيرة للعجب بقدر ما هي مثيرة للحيرة — لتهييج العواطف الدينية وأخلاقيات النخوة والرجولة لدى الناس ، مؤكدا أن ما هو أهم من قرار المجلس .. « قرار الله سبحانه وتعالى » بشأن من يدعو إلى منكر .. « هذا المنكر هو مزج النساء بالرجال أو البنات بالأولاد » . وكان مصدر العجب والحيرة في تلميح النائب الرفاعي أنه استبدل كلمة (الاختلاط) بكلمة (مزج) .. مزج النساء بالرجال أو البنات بالأولاد . ولم يخف على الناس (التورية) التي أراد تحريكها في ضمائر سامعية أوقارئية . لقد عجب الناس يومئذ من غلو النائب الرفاعي في التعبير عن عاطفته الشخصية والسياسية نحو الاختلاط غلوا ساقه في النهاية إلى أن ينسى في زحمة أفكاره

وانفعالاته أن بنات الجامعة ـــ حتى تحت نظام الدراسة المشتركة ـــ يدخلن في باب « المحصنات » شرعا .. وهو أعلم من سواه بحكم القرآن العزيز في (قذف) المحصنات .

ثالثا ـــ وبنفس الاستعمال المثير للدهشة من (المقايسات) البعيدة راح النائب الرفاعي يوغل في محاولته تهييج العواطف الدينية لدى الجمهور بربط غير مفهوم بين دعوة الاختلاط والدعوة إلى إباحة شرب الخمور والدعوة إلى الالحاد .. مما لم يطرحه أحد غيره قبله داخل المجلس .. فقال متسائلا بلباقته الجماهيرية « لو سمحنا بأن يقال اليوم .. عدم الاختلاط إلى متى ؟ غدا ستأتي ندوة تقول منع الخمر إلى متى ؟ وغدا يقال إلى متى سيبقى عدم الالحاد ؟ قد تعقد غدا ندوة يناقش فيها الالحاد ويقال ان الله ليس موجودا . فهل نسكت أيضا ونقول حرية فكر ؟ لا .. هناك مادة في الدستور تقول ... دين الدولة الاسلام ... هناك شعب عقيدته مسلمة . فالحرية الفكرية مقيدة بالقوانين وليست مطلقة . إذا حاول انسان بسوء نية أو حسن نية أن يصادم عقيدة هذه الأمة أو مشاعرها أو ما هو من الدين بالضرورة فهو آثم ، يجب أن لا يسكت عنه وإلا حل علينا غضب الله » .

رابعا ـــ على أن النائب الرفاعي رغم براعته الفائقة في تصريف الألفاظ تصريفا خادما لأهدافه السياسية والاجتماعية .. لم ينكر ـــ ولعله لم يستطيع أن ينكر ـــ ان عدواناً قد وقع فعلا على أنصار الاختلاط من قبل مناهضيهم . غير أنه حاول أن يهون من شأن ذلك العدوان ، فسماه (اساءة) ثم اعتذر عن المسيئين بأن

مشاعرهم قد جرحت و « صحيح حصلت اساءة في محاولة ابراز هذه المشاعر » ، ولكنه سرعان ما تجاوز الاعتذار عن (المسيئين) إلى لوم المساء اليهم وتحميلهم (وزر) ما تعرضوا له من (عدوان) أو (اساءة) ، لأن الخطأ — كما قال — « على المبادر وليس على المباشر ... هناك من تسبب في جرح هذه المشاعر وفي اثارتها . الدعوة كانت عامة ولم تكن خاصة . كان الناس في رمضان وهم صائمون يستلمون هذه الدعوات . فكيف تدعو الناس وتقول لماذا أتى إلي الناس ؟ وكيف تدعو الناس وتقول لماذا لم يرضوا عن محاضرتي ؟ أنت المسؤول ... دعوت ... فمن حرك ساكنا لزمه .. فهل كان المفروض في الناس أن يأتوا طائعين ، وأن يأتوا ملبين وأن يأتوا مصدقين ؟ بل ان من حرية الرأي أن يبدوا رأيهم فيما يسمعونه منك » .

لا ريب .. ان النائب الرفاعي طرح في هذا المقطع من خطبته أسئلة وجيهة جدا ، ولكنه تركها من دون أجوبة صحيحة . فلم يكن هناك من اختلف معه في حق الناس في ابداء آرائهم في ما يسمعون . حتى منظموا الندوة دعوا اثنين من المعارضين للانضمام إلى الندوة بشهادة الجميع . ولكن السيد الرفاعي نسي أنه في فقرة متقدمة من خطبته هذه بالذات قال « الحرية مقيدة بالقوانين وليست مطلقة » ، وهذا معناه ان من تجرح مشاعرهم لا يستطيعون الثأر لمشاعرهم المجروحة خارج حدود القانون وإلا لكانت معذرة النائب الرفاعي عن (المسيئين) دعوة لجعل العنف سبيلا مقبولة للتعبير عن حرية الفكر ؟ ولكانت مجافاة

للأمر القرآني الكريم « ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه وليٌّ حميم » ولكانت خروجا على التعليم القرآني « ولو كنت فظا غليظ القلب لأنفضوا من حولك » .

خامسا ــ أيا كانت الأسئلة المطروحة والأجوبة المبتغاة .. فقد كان النائب الرفاعي صادقا صدقا لا حدود له في الاعراب عن ولائه لجمعية الاصلاح الاجتماعي والتسليم بصواب منهجها ومصداقية نظام تفكيرها ومن ههنا بدا وهو مقتنع قناعة غير مزعزعة بأن الجمعية بريئة من كل ما نسب اليها لأن « ما حصل .. كان ردود فعل عفوية من الشعب لم تكن مسؤولة عنه جمعية الاصلاح ، بل كل مسلم ثارت مشاعره . إنما جمعية الاصلاح اتخذت قميص عثمان لأن هناك ثارات وعداوات بينها وبين بعض الفئات وبين بعض الاشخاص .. انتهزوا هذه الفرصة في المحاولة للاجهاز على الجمعية .. ولكن يقول الشاعر :

كناطـــح صخـــرة يومـــا ليـــوهنها
فمـا ضرهـا وأوهـى قرنـــه لوعـــل(*)

الجمعية تمثل الاسلام ، والاسلام باق حتى لو تغيرت واجهاته .. ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » .

لقد حمد الناس للنائب الرفاعي صدق ولائه لجمعية الاصلاح ، فالالتزام بالموقف هو من امارات الرجولة .. ولكنهم أحسوا بمرارة حائرة من قوله ...

(*) رواية النائب الرفاعي للبيت فيها زحاف والصواب « فلم يضرها .. »

(الاسلام باق ولو تغيرت واجهاته) ، فماذا أراد بواجهات الاسلام ؟ وهل للاسلام أكثر من وجه يظهر به غير وجهه الذي أنار الدنيا على يد محمد بن عبد الله « صلى الله عليه وسلم » .

— ٩ —

عبد الكريم الجحيدلي ..... الأب لم يعد له سلطان على إبنه

على أثار السيد يوسف السيد هاشم الرفاعي جاء النائب عبد الكريم الجحيدلي وقد أثبتت مجلة « المجتمع » في العدد (٨٧) نص كلمته على النحو التالي .

ـــ سعادة الرئيس ، فالحقيقة أنا أشكر الاخوان الذين سبقوني في الكلام وهم لم يتركوا جانبا من جوانب هذا الموضوع لم يدخلوا فيه لكن الشيء الذي يعجب منه الانسان أن الاقتراح الذي قدم كان على أساس أن يناقش على ضوئه ما حصل في الجامعة وما حصل من أصابات حسبما سمعنا وإلى أين وصلت السلطات المختصة في التحقيق لكن يظهر أن هناك شيئا في النفوس وأنا أقولها ومع الأسف ، أولا أحب أن أقول بأني لست من أعضاء جمعية الاصلاح ولكن يأسف الانسان بأن يرى مجلسنا على هذا النحو ، كل منا وقف وأقسم اليمين وقال أقسم بالله العظيم وهو يعرف فعلا أن دين الدولة هو الاسلام ثم يحارب الاسلام بهذه الطريقة الشنعاء ، الطريقة التي في الحقيقة تجاوز الانسان فيها كل اعتبار ، كان موضوع الاقتراح اليوم يتضمن من هو المسبب للمشاجرة ، ومن الذي فعل تلك (الشوشرة) التي حدثت وأنا أقول أن المشاجرة التي حصلت في الجامعة ليست بأكثر من أية مشاجرة تحدث في أي مكان فلماذا كبّر الأخوان الموضوع إلى هذه الدرجة أن الذي أعرفه أنه قد

حدثت في بعض الأندية إصابات خطيرة ومنهم أناس ماتوا وعلى ما أذكر أنه توفى ثلاثة في ثانوية الشويخ ولم تحدث ضجة هنا في المجلس مثلما صارت هذه الضجة الآن ، فالمقصود إذن هو جمعية الاصلاح هذا هو الصحيح والمكشوف . نحن لا نقر الأعمال التي تأتي عن طريق القوة نحن كان بودنا لو أن جمعية الاصلاح وقفت وناقشت الموضوع مناقشة موضوعية ولكن يقال أن هناك اناسا في نفس الاجتماع استفزوا هؤلاء الجماعة وحاولوا أن يتخذوا هذا سلّماً لعمل فوضى وصيحة على أساس أن جمعية الاصلاح عملت في البلد صيحة وفوضى ، الحقيقة أنا أقول أن هذا البلد لم يصبح لجمعية الاصلاح وحدها إنما أصبحت كل الأحزاب تمارس أعمالها بكل حرية ، ولم أر أحدا اعترض عليها أبدا ، أنا أرى الحزب الشيوعي يعمل بكل حرية في هذا البلد وأرى حزب البعث يعمل بكل حرية وأرى كل الأحزاب تعمل ، الأحزاب الهدامة التي تريد أن تهدم كيان الاسلام بأكمله وليس فقط كيان الكويت ومع الأسف الشديد هناك اناس موجودون في هذا المجلس مؤيدون لهذه الأحزاب ويستنكرون ما يصدر من الجمعية ، أي قرار أو أي منشور ينشر أصبحت كلمة الدين عارا ، فالواحد لو تكلم عن الدين أصبح ذلك معيرة له ، أصبح الانسان لا يستطيع أن ينطق بكلمة الحق ، وأنا أقول أنه اذا كان هناك إرهاب فكري فليس بمثل ما يدعي الاخوان وما تنشر صحافتنا ، الارهاب الفكري هو السكوت عن الحقيقة . الذي نراه الآن وخاصة في بلدنا الاب لم يعد له سلطان على إبنه ، البنت أخذت تعمل على هواها أما صيحة الاختلاط هذه فأنا أقول أن الحكومة مسئولة عنها ، الحكومة هي التي تقدمت بالقانون نفسه ، قانون الاختلاط وعدم الاختلاط ، كانت الجامعة قبل هذا القانون تعمل على هواها جاءنا وزير التربية السابق الله يذكره بالخير صالح عبد الملك

ورجوناه وقلنا له أعمل على هواك ولا تأتي بالقانون عندنا هنا . حتى الدراسة تصبح بقانون اختلاط وعدم اختلاط ؟ نحن الآن حتى نرضي الاخوان ونكفى أنفسنا شر المشاكل هناك اقتراح قدم إلى سعادة الرئيس على أن تنشأ هناك كلية للاختلاط لمن يريد الاختلاط وكلية منفردة لمن يريد الانفراد لكي نخرج بحل وسط أما أن نخضع لرأي شخصين أو ثلاثة في المجلس ويرغمون الحكومة الموقرة ، بعدما قالت الحكومة أعطونا فرصة للتحقيق ، يأتي وزراء الحكومة هنا ويتفقون مع الاخوان في المجلس ويثيرون مشكلات ، ولكن أنا أقول للحكومة وأنصح الحكومة أن لا تجعلنا نتكتل ضدها وتعرف أين نذهب بها ، على الحكومة أن تعمل بصحيح وأن لا تنافق وأن لا تحابي أحدا ، واذا كانت الحكومة تنافق من الشتائم نشتمكم في الصباح والعصر اذا وجدنا عليكم حقا ، واذا كانت الحكومة تنافق وتحابي عليها أن تضع خشية الله في عينيها وإلا فإن هذه النعمة ستزول ، تزول بتهاون المسؤولين ، إذا كان المسؤول عن الرعية يكون هذا طريقة ، فقل لي بالله كيف نسير نحن ؟

أنتم قدمتم اقتراحا على أساس مناقشة المشاجرة التي حصلت في الجامعة ، فتطرقتم إلى الدين والاختلاط وجمعية الاصلاح والاسلام ، الحقيقة أنا أقول مع الأسف أن الاسلام يحارب بهذه الطريقة الشنعاء وفي شهر رمضان المبارك ، وأنا أقول أسأل الله أن يبطش بالظالمين وأن يجنبنا شر المسالك العوجاء التي يسلكها الاخوان هنا وأنا أقول أن هناك أعضاء داخل هذا المجلس لا يؤمنون بالله ولا برسوله وعلى المجلس أن يحد من سلطتهم ، الآن قبل الغد ، اناس ملحدون اناس حمر ، وعندهم عدم مخافة الله ...

أين هم ؟؟ تجدهم أصحاب القرارات العوجاء ، اتقوا الله بأنفسكم الواحد

منكم يأخذ ٣٠٠ دينار ولو ذهبتم إلى غير الكويت ما تحصل حتى عشرة دنانير ....

سعادة الرئيس الذي أقوله أقول أنه يجب على الحكومة أن تكون عند مسؤوليتها وتحقق بالحادث الذي حصل وأن لا تنحاز لأحد ضد أحد ، نحن اذا كنا ننصب أنفسنا سلطات تحقيق وقضاء فقل لي ماذا تعمل إذن السلطات الأخرى ؟ وهل نحن من واجبنا أن نصادر أعمال الناس الآخرين ؟ يا أخي دع الحكومة تقدم هؤلاء الجماعة للمحاكمة واذا صدر حكم جائر على أحد فالمجلس له الحق أن يثير الموضوع ، الآن لم يثر موضوع المشاجرة إنما اثير موضوع مسلم وغير مسلم ، فأنا أقول أن على المجلس أن يتجنب هذه المشاكل ، كأنكم أنتم لستم خاشين من رب العالمين أن يجعلكم مثل غيركم ،

وأنا أشكر السيد يوسف رغم اعتراض الاخوان فهو فعلا قارن ببعض البلاد التي كانت تنعم بالخيرات والآن أنظروا الحاصل فيها من حالات تعسة ، وشكرا سعادة الرئيس .

* * *

على الرغم من الغبار السياسي الذي أثاره النائب الجحيدلي في وجه خصومه السياسيين فقد كان موقفه من قضية الاختلاط نفسه ايجابيا إلى حد كبير . بمعنى أنه كان غير منحاز ضد الاختلاط .... فلم يناد بالويل منه . وقد تلخص رأيه في الاختلاط في نقطتين مهمتين أولا هما أن المجلس قد فوَّض الحكومة أن تقضي في أمر الاختلاط بما يرضي الناس مؤيدين ومعارضين « ولقد

قلنا له* أعمل على هواك ولا تأت بالقانون عندنا هنا . حتى الدراسة تصبح بقانون ؟ اختلاط وعدم اختلاط ؟ نحن الان حتى نرضي الاخوان ونكفي أنفسنا شر المشاكل .... هناك اقتراح قدم إلى سعادة الرئيس على أن تنشأ كلية للاختلاط لمن يريد الاختلاط وكلية لمن يريد الانفراد لكي نخرج بحل وسط » .

على أن الناظر المدقق في كلمة النائب الجحيدلي ــ وهذه هي النقطة الثانية المهمة ــ لا يستطيع أن يسقط من التحليلات التربوية لمضامين هذه الكلمة اشارة النائب المهمة والمنبئة عن تحولات جذرية تقع داخل الرحم الاجتماعي تهون أمامها قضية الاختلاط . ذلك أن اشارة النائب الجحيدلي إلى أنه « في بلدنا ... الأب لم يعد له سلطان على ابنه والبنت أخذت تعمل على هواها » ــ رغم طابع المبالغة فيها ــ لم تخل من حق . فقد كان الرجل يردد اصداء انقراض » المجتمع الأبوي PATRIARCHAL وبزوغ مجتمع جديد في الكويت كانت معركة الاختلاط واحدا من أقوى التعابير عن عسر التكيف له والتعايش معه .

---

* الاشارة هنا إلى وزير التربية قبل الأسبق ... صالح عبد المالك الصالح الذي بدأ الاعداد لافتتاح الجامعة في عهده . واشارة النائب الجحيد لي إلى « القانون » مهمة جدا من الناحية التاريخية فقد يبدو أنه كانت هناك نيه لتشريع قانون حول الدراسة في الجامعة ..... هل تكون مشتركة أم منفصلة ؟ ويبدو أن الرأي الذي رجح في النهاية هو تجنب إعطاء هذه المسألة صيغة قانونية قد تتناقض مع متطلبات التربية الجامعية . وعلى هذا فان ماسبق على لسان النائب الرفاعي من أن هناك (قرارا) من المجلس بتحريم الدراسة المشتركة قد أريد به هذا القانون الذي لم يشرع .

— ١٠ —

ابراهيم خريبط .... كل مسلم أصبحت تلزمه الحجة

آخر المتكلمين من أنصار جمعية الاصلاح الاجتماعي ومناهضي الاختلاط .... كان النائب ابراهيم خريبط وقد أوردت مجلة « المجتمع » كلمته في العدد (٨٧) على النحو التالي :

.... سعادة الرئيس

أولا أقدم شكري إلى الزميلين السيد يوسف الرفاعي على ما أدلى به من الناحية الدينية وشرح شرحا وافيا . والحقيقة ... كل مسلم أصبحت تلزمه الحجة من بعد ما ادلى به جناب السيد . هذا شيء ملموسا على كل مسلم أن يتمسك بما أورد . أما من ناحية الزميل عبد الكريم الجحيدلي .... الواقع لقد أفاض في كلامه وكلامه حسنه بالأرقام ... شيء ملموس ولا يمكن لأي انسان أن ينحرف عن هذه الأرقام إلا الشخص المتعمد وهذا شيء آخر ، وإذا كان مثل الشيطان يكفر وينكر نعمة الله . هذا بالطبع لايؤخذ بكلامه . الواقع أن الطلاب والطالبات من أولادنا وبناتنا وليس فيهم واحد غريب وأعتقد أن معظمنا أولادهم وبناتهم في الجامعة ، غير المدارس الثانوية والابتدائية والمتوسطة . والواقع أن الاتهام الذي أورده الاخوان على جمعية الاصلاح والجمعية الثقافية أن اناسا يعملون بالتخريب والتشويش ، الواقع أن هاتين الجمعيتين صادر بشأنها مرسومان أميريان وشأنهما شأن الجمعيات والأندية وهاتان الجمعيتان تستندان في الواقع على التاريخ الأصيل في الاسلام لاتستمدان من تاريخ بعيد أو مستورد ، فمناهجهما وبراجهما وقانونهما كلها

منبثقة من التاريخ الأصيل في العقيدة والاسلام والوطن وسعادتك عندما كنت أنا بجانبك على المنصة قدمت لي شكوى واردة من الاتحاد فمن يستنكر فيها ؟ هل المواطن يستنكر جمعية الاصلاح ؟ هل يستنكر جمعية الثقافة الاجتماعية ؟ الذي يستنكرها اتحاد الطلبة السوفيتي واتحاد الطلبة الصيني ، عجيب !! هل نحن نستمد من هذه الجهة ونصبح نهدد في مقدراتنا ومعتقداتنا الدينية ونصبح يتهجم علينا الحقير أو الذميم أو البعيد أو الدخيل فيدوس على هذه العقيدة الأصيلة بعد ماكانت في عزة وكرامة ألا يكفي انحطاطنا الذي وصلنا إليه ؟ ألا يكفي المستوى الذي وصلنا إليه من بعد هزيمة حزيران ؟ ألا تكفي هذه الذلة ؟ نحن نتشبث بالشكليات والتقاليد البالية فنتمسك بها ونترك الأشياء الجوهرية ، أين اتحاد الطلبة الكريم ؟ ما يطالب الحكومة ويطالب الشعب باستعادة فلسطين وهي جزء سليب ، المطالب الشكلية هذه مبررات لمطالبة تضييع فلسطين .

والواقع الخطورة لاتقع على الدين فقط بل تقع حتى على الوطن وحتى على الشعب من هذه الاتجاهات حتى على الحكومة نفسها ، فالحكومة الآن ليس هناك شك متجاهلة الأمور لأن عندها قوة ، جيش ، شرطة ، مال ، مجلس وزراء ، قوة ، لكن الدبيب ماوراء الستار يدب وهي في غفلة عن ذلك مثل قضية ابن رشيد عبد العزيز عندما قام ابن سعود ليأخذ قرى نجد يقول له إلى الان هذا فرخ لم ينبت ريشه ، إلى أن يثبت ريشه ، ونحن لايمكن أن ننكر التاريخ ، لننظر جيراننا وغيرنا أين وصلوا ، ملوك ذهبت جبابرة ، قواد ، لايمكن لأحد أن يأمن شر الحوادث والانقلابات ، وهذه ليس هناك شك أنها بادرة خطيرة نحن نستنكر أن اسرائيل دنست القدس لكن نحن المسلمين

ندنس عقيدتنا ندنس مقدراتنا ، سؤال هل الاختلاط شرعا جائزاً ؟ في نفس الجامعة وعند مديرها تقارير طلبوا فتوى بالاختلاط وكلهم أفتوا إلى الجامعة بعدم شرعية الاختلاط ينصحون بعدم الاختلاط ومدير الجامعة يضع التقارير في الملف ويخفيها ، مع الأسف الشديد ، وإذا فتحنا باب الندوة ومصارعة الآراء وحرية الرأي صحيح الانسان له حرية الرأي، لكن لايتعدى على كرامتي وتقول حرية الرأي ، وعندما أرد عليك بأي اسلوب من الأساليب تقول اعتديت على الحريات . هل الحرية لك أنت فقط ؟ فقط أنت رجل محترم أما الباقي فليس لهم حرية ؟ أصحاب الدين ليس معهم حرية ؟ أصحاب العقيدة ليس لهم حرية ؟ المسلمون ليس لهم حرية إلا أنت المستورد أفكارك وعقائدك من الخارج . أفكارك كلها متسممة ، شرايينك ودمك متلوث من التسمم أثبت لي أنت من هذه المجموعة التي تسير في ركاب أعلاء كلمة الاسلام والتوحيد ـــ أثبت لي ـــ مثل الوصف الذي يصفه الانسان (كل سمكة تسبح في بحرها) أنت مثل الوصف الذي يصفه الانسان فيه ، أما في بحر غيرك ليس من الممكن أن تسبح ، لو كنت تسبح في بحر الاسلام لكنت مسلما جبارا ، أنت تتمثل بتاريخ الأوائل والمسلمين لكن مع الأسف تطرد هذا التاريخ بأفعالك وأعمالك . أنت مسلم بالقول صح أما بالعمل فبعيد ، نرجع إلى قضية القول بمطالبة الندوة للاختلاط ويجب أن يكون البساط مفتوحا ، ياأخي إذا فتح الباب بالتعديات على المقدرات غدا وكذلك نطالب بفتح باب الخمرة كما رأينا على شاشة التلفزيون أنه يجب اعادة النظر ، وبعد ذلك نفتح باب باعادة النظر في الصلاة والصوم وغدا كذلك نعيد النظر في قضية الحج والزكاة وتكون هذه لاتتمشى مع هذا القرن ومعنى هذا أن الحرية مطلقة ، المسؤلية على من تقع ؟؟ المسؤولية تقع على الذين يجلسون في المقاعد الأمامية أمام

النواب . الحكومة هي المسؤول الأول عن كل معتد على دين الاسلام وعلى العقيدة ، انما الحكومة أي مجلس الوزراء برمته مسؤولون عن كل شيء يمس الدين سواء أكان كبيرا أو صغيرا سواء بالنسبة للأشياء الجوهرية أو الفرعية ، المادة الثانية من الدستور تقول : « دين الدولة الاسلام » .... ياحكومة على من هذا الكلام ؟ لماذا وضعت الدستور وهو ينص على أن دين الدولة الاسلام ؟ أين الاسلام ؟ يتهجمون على الاسلام في بلادنا أولادنا بأنفسهم يتهجمون على الاسلام ، لماذا ياحكومة لاتناصرين الاسلام حتى يطول لك البقاء . أنت تعيشين من فضل الله وفضل الاسلام . وأي حكومة عربية مسلمة انما تعيش بفضل الله وفضل الاسلام . الاسلام هو الذي كون الدويلات وهو الذي كون الأمة ، « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » عندما كنا نسلك هذا الطريق هزمنا الأمم وسدنا العالم بالعدالة والانصاف ، أما عندما أصبح حكامنا ورؤساؤنا تحت الشعارات ــ أربعة أو خمسة يخيفونهم ــ مأخوذة من أفكار مستوردة من الخارج أصبحوا يتسترون فحلت بأمرائنا وبملوكنا ورؤسائنا الهزيمة ، نحن نطالب من الحكومة حماية الدستور لتكن الحكومة الموقرة معنا صريحة أما ان كانت تستطيع أن تحافظ على الدستور فياحبذا ، وإذا لم تكن تستطيع فبامكاننا أن نرفع شكوى إلى سمو الأمير المعظم بحماية الدستور وحماية ديننا وحماية عقيدتنا ونحن مستعدون أتم الاستعداد ، وثانيا على الحكومة حماية المادة ٣٥ من الدستور التي تنص على حرية الاعتقاد مطلقة وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان .

ويجب على الدولة أن تحمي الدين الاسلامي وتحمي العقيدة الاسلامية فهي المسؤول الأول ، أما حكومة فقط على الكراسي وعلى الأشياء الشكلية فلا .

حكومة تقف أمام التيارات التي تؤمن مستقبلنا كمسلمين ومستقبلنا كمواطنين ومستقبلها لاحكومة لاهية عن ذلك .

المادة ١٢ من الدستور تنص على « تصون الدولة التراث الاسلامي » .. يا جماعة اليس هذا عيبا أن يكتبوا مثل هذا في دساتيرنا ؟ أليس عيبا « تصون الدولة التراث الاسلامي » وأولادنا وبناتنا يتهتكون هذا التهتك العظيم ؟ أعظم مجلة مثالية في البلد هي « مجلة المجتمع » أعظم مجلة وطنية اسلامية ومثالية في هذا البلد وفي العالم الاسلامي لماذا وقفوها عن الصدور ؟ لماذا أوقفها مجلس الوزراء عن الصدور لمدة ثلاثة شهور ماهو السبب أنا أستغفر ربي الله ، مجلة تنهى عن المنكر وتأمر بالمعروف وتوقف أما الصحف التي في الأسبوع الماضي ناقشنا بأنها تخلق الفتن وتسمم الأفكار وتفرق بين الجماعات وتخلق البلبلة وتبث الأفكار المسمومة فالحكومة في غفلة عنها ، طالبنا الحكومة في تلك الجلسة بأن تتخذ اجراءات كفيلة حتى الجريدة لاتنشر ....

أما مجلة المجتمع المثالية التي برهنت في جميع أساليبها بأنها جريدة تتمسك بالاسلام والوطن ذنبها الوحيد أنها جريدة اسلامية والذنب الثاني أنها جريدة وطنية محضة أما الذنب الثالث فانها جريدة تسير في ركاب الشعب . والحكومة لاتريد لنفسها البقاء انما تريد عقائد وأناسا مستوردين يناصرونها لايؤمنون بها ولا يؤمنون بنظامها .

* * *

كلمة النائب ابراهيم خريبط قفّت على اثار مقولات « جناب السيد » أي النائب الرفاعي ولم تتميز منها إلا بالامعان في ذات الطروحات التي طرحها النائب الرفاعي . فاذا كان الأخير قد أتهم أنصار الاختلاط بأنهم يريدون « مزج النساء بالرجال أو البنات بالأولاد » فان النائب ابراهيم خريبط زاد عليه

بالقول أن « أولادنا وبناتنا يتهتكون هذا التهتك العظيم » ، وإذا كان النائب الرفاعي قال أن جمعية الاصلاح الاجتماعي « تمثل الاسلام » فان النائب ابراهيم خريبط رأى في مجلة (المجتمع) « أعظم مجلة مثالية في البلد » و « أعظم مجلة وطنية اسلامية ومثالية في هذا البلد وفي العالم الاسلامي » ، هذه « المجلة المثالية » برهنت .... « في جميع أساليبها بأنها جريدة* تتمسك بالاسلام والوطن وذنبها الوحيد أنها جريدة اسلامية . والذنب الثاني أنها جريدة وطنية محضة . أما الذنب الثالث فانها جريدة تسير في ركاب الشعب » .

وأمام اتهام النائب ابراهيم خريبط للحكومة بالسكوت عمن « يسيئون إلى الدين » عاد وزير الداخلية والدفاع (يومئذ) **الشيخ سعد العبد الله** ليؤكد أن « القول بسكوت الحكومة عمن تهجم على الدين غير صحيح ...... والقول بأن الحكومة وقفت مع فئة دون أخرى غير صحيح . أن الحكومة لم تهمل الموضوع ، بل أصدرت بيانا أوضحت فيه رأيها فيما حدث ...... وتعطيل (المجتمع) القانون أعطى الحكومة الحق بذلك . وأما أن الحكومة غيرت رأيها فهذا غير صحيح والحكومة ليس لها كتلة معها لتوضح موقفها ، ولا بد من بيان حقيقة موقفها وقد رأينا أن يتم بحث الموضوع لئلا نترك فرصة للمستغلين »(٧) .

عندما فرغ النائب ابراهيم خريبط من كلمته كان مناوئوا الاختلاط قد قالوا كل ماأرادوا قوله ولم يتكلم من النواب دفاعا عن وجهة النظر الأخرى إلا اثنان هما النائب الدكتور أحمد الخطيب والنائب عبد الله النيباري .

---

* يلاحظ هنا أن النائب إبراهيم خريبط تحول بوصف (المجتمع) من « مجلة إلى « جريدة » .

٧) جريدة السياسة — العدد ١٢٣٥ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٧ — ص ٥

ـ ١١ ـ

أحمد الخطيب ...... الارهاب المتعمّد

ركز النائب أحمد الخطيب في كلمته على أن « الموضوع الذي يجب بحثه هو ماحدث في الجامعة حيث أن مجموعة حاولت بطريق الارهاب المتعمد فرض رأيها وهذا كله من تدبير جمعية الاصلاح التي تديرها عناصر مشبوهة ومعروفة » . ووجه النائب الخطيب الانتباه إلى أن « العناصر المشبوهة والمعروفة » هي « عناصر غير كويتية وان لهؤلاء ، مخططا استعماريا معروفا يريدون تنفيذه في هذا البلد وهم يأخذون الدين كغطاء ويستعملون أيضا أسماء بعض الكويتيين الطيبين لينفذوا مخططاتهم التآمرية . فهؤلاء الدين منهم براء فهم مجموعة مطاردة من قبل العدالة في بلادهم بسبب الجرائم التي ارتكبوها ونشاطاتهم المشبوهة وقد تجمعوا في هذه الجمعية وبدأوا يمارسون نشاطهم الهدام وقصدهم الهاء الشعب بمعارك جانبية ثانوية حتى لا يتصدى للمشاكل الأساسية ... فهم ضد التقدم والتطور لأن تقدم الشعوب يشكل خطرا حقيقيا على مصالح وامتيازات اسيادهم » .(٨).

لقد أثارت ملاحظات النائب الخطيب أسئلة كثيرة في أذهان الناس عن « هذه العناصر المشبوهة والمعروفة » والتي هي ليست كويتية بدليل أنها « مطاردة من قبل العدالة في بلادهم » . فمن هي هذه العناصر ؟ وكيف دخلت الكويت وكيف استقرت فيه وكيف صارت تمارس هذا الدور الخطير من خلال جمعية الاصلاح الاجتماعي وأخذت « تمارس نشاطها الهدام » لالهاء

---

٨) مجلة الطليعة ــ العدد ٢٥٠ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٧ ص ٥ ــ الكويت

الشعب « بمعارك جانبية وثانوية لكيلا يتصدى للمشاكل الأساسية » ؟ ومن أين توفر لها الغطاء القانوني للعب هذا الدور الكبير ؟ كل هذه الأسئلة التي أثارها النائب الخطيب في أذهان الناس تركها من دون أجوبة عليها .

ـ ١٢ ـ

عبد الله النيباري .... المتاجرون بالدين كثيرون

النائب عبد الله النيباري أدار حديثه على توجيه الاهتمام إلى أن ماحدث في الجامعة لم يكن مجرد ثورة مشاعر عفوية كما دفع بذلك النائب الرفاعي ، وانما كان عملا ارهابيا منظما موجها ضد الجامعة . فيما يلي كلمة النائب عبد الله النيباري كما أثبتتها مجلة (الطليعة) في عددها (٢٥٠) بتاريخ ١٩٧١/١١/١٧ .

سعادة الرئيس : ـــ

إن ماحصل في الجامعة يوم السبت الماضي لم يكن مسألة خلاف في وجهات النظر ، بل هو عملية ارهابية منظمة قامت بها منظمة غوغائية ارهابية بتدبير سابق تهدف إلى مصادرة حرية الاخرين ومنعهم من ممارسة حريتهم التي كفلها الدستور . وما حصل هو مخالفة لمبدأ سيادة القانون ، حيث أن تلك المجموعة من العناصر الارهابية منعت الاخرين من ممارسة حقوقهم بالقوة وبالضرب .

ومما يؤسف له ياسادة الرئيس أن بعض النواب هنا وقفوا ليبرروا ذلك العمل

الارهابي ويدافعوا عنه ، وبدلا من الكلام حول ذلك الحادث الذي يعتبر مسألة اعتداء على حرية الآخرين وعلى الدستور وجدناهم يوسعون الموضوع بغية تمييعه .

سيادة الرئيس ، نحن نعلم ان تاريخ الأمة العربية وتاريخ الامم الاخرى ملىء وحافل بالناس الصالحين الطيبين ذوي المقاصد الحسنة وفي نفس الوقت هناك قصص كثيرة في تاريخنا عن الادعياء والدجالين والمتاجرين بالدين ممن يرفعون مظلة الدين ولكنهم يعملون كل ما يخالف الدين .... ولأضرب مثلا قريبا من واقعنا فأسرة حميد الدين التي كانت تحكم اليمن في العهد البائد ... كانت تسوم الشعب اليمني باسم الدين ...

أصـوات احتجـاج من بعض النـواب

ــ هـذا تعريـض بدول أخرى

عبد الله النيباري ــ أنا دقيق في كلامي وضربت مثلا للأسرة الحاكمة في اليمن في العهد المباد ولم أقل انظروا جنوبا أو أنظروا شرقا .

أن الدجالين والمتاجرين بالدين كثيرون في تاريخ امتنا وتاريخ الأمم الأخرى . وهنا في الكويت ، نجد أن القوى المعارضة لحركة تقدم الشعب الكويتي تتلبس بلباس الدين ، وتحارب التقدم باسم الدين ، وهم في الحقيقة أبعد مايكونون عن الدين فتصرفاتهم مخالفة لكل ما أمر به الدين ... انهم يستظلون بمظلة الدين ويجمعون الثروات بطرق غير مشروعة .

ولو كان لدينا قانون من أين لك هذا ؟ يحاسب كل من أثروا بطريق غير مشروع لسقطت الأقنعة عن المتاجرين باسم الدين ولبانوا على حقيقتهم .

أما بالنسبة لما كتب في مجلة المجتمع فانه يخرج عنه مجال اختلاف الاراء وصراع المبادىء ... أن ماكتب ليس وجهة نظر ...... هذا سفالة ... وكاتب مثل هذا الكلام لايمكن إلا أن يكون شخصا معقدا وشاذا ... ان ماكتب في تلك المجلة يصور الانسان الكويتي وكأنه مجرد من كل الصفات الانسانية . ففي كل مجتمع يوجد فضيلة ورذيلة ، ولكن ماكتب ، يصور اسرة الجامعة والطلاب والطالبات وكأنهم وحوش لايحركها إلا الغرائز الجنسية .

ان تصوير أبنائنا وبناتنا بهذا الشكل أمر يأباه كل من لديه ضمير وذرة من العقل وكل من لديه حرص على أعراض وحرمة الأسر الكويتية .

ان ماحصل في الجامعة عملية مدبرة ومنظمة ذات أهداف واسعة ، وكان مقصودا بها استعراض قوة وتجربة إذا مانجحت فسوف تستمر ، ومهمة القوى التقدمية وممثليها في المجلس الوقوف بحزم والنضال ضد هذه القوى . والمفروض في هذا المجلس اليوم ، أن يقف بحزم ضد كل المعتدين .

سيادة الرئيس أن عجلة التقدم لن تتوقف وان الحق لابد أن ينتصر .

عندما أنهى النائب النيباري كلمته أعلن الرئيس رفع الجلسة على أن يعود المجلس للانعقاد صباح يوم ١٩٧١/١١/٢٧ .

ـ ١٣ ـ

عندما انفض اجتماع مجلس الأمة يوم ١٩٧١/١١/١٦ كان كل الفرقاء قد قالوا ماأرادوا قوله ، وطرحت التهم والتهم المضادة ونوقشت الدفوعات بالعاطفة حينا وبالعقل حينا ... ولكن قرارا لم يتخذ كما أن أى موقف لم يتحدد . وكان

واضحا بين التهم والتهم المضادة أن هناك شعورا عاما بغياب الركن الآخر في الموقف ... التحقيق الرسمي في الواقعة وثبوتيات التبرئة والتجريم . كذلك كان واضحا أيضا أن تعليق القرار صاحبه تطلع قلق من كل الفرقاء المتناجزين أن تكون نتيجة التحقيق مؤيدة لأحقية كل فريق منهم دون الآخر . من هنا رضي الجميع بانتظار نتيجة التحقيق .

على أن جلسة مجلس الأمة يوم ١٩٧١/١١/٢٧ شهدت عودة عابرة إلى نقاش الجلسة المتقدمة عليها وكانت هذه العودة مهمة من ناحيتين . فما بين الجلستين راجت اشاعة قوية أن خصوم الاختلاط يهمون بتقنين موقفهم بصورة مطلقة وذلك باستعمال قوتهم داخل المجلس لاستحصال قرار منه بتحريم الاختلاط داخل الجامعة . وقد أيد النائب السيد يوسف السيد هاشم الرفاعي هذه الاشاعة بتصريح لجريدة السياسة بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨ قال فيه « بأنه وحوالي عشرين نائبا حتى الآن سيتقدمون بمشروع قانون أو قرار برغبة إلى مجلس الأمة لتحديد قضية عدم الاختلاط في جامعة الكويت ورفضه بصورة نهائية وان اتصالات ستجري في غضون الـ ٤٨ ساعة القادمة مع بقية النواب لتأييد هذا الرأي ،،(٩) وكانت هذه الفكرة من الخطر والخطورة على مستقبل التعليم الجامعي في الكويت بما لايحتمل التقليل أو التهوين . ولو قدر لها يومئذ أن تكتسب الصفة القانونية لحالت دون تحولات ايجابية جذرية في الحياة الجامعية الكويتية كان لابد من وقوعها قابلا خصوصا عندما أصبحت فكرة انشاء كلية الهندسة والبترول وكلية الطب مطلبا وطنيا ملحا . وقد أسقطت محاولة السيد الرفاعي ورفاقه بمناورة ذكية من رئيس المجلس السيد خالد صالح الغنيم حين أعلن للصحفيين

---

(٩) جريدة السياسة العدد ١٤٢٣ ، ص ١ ، ١٩٧١/١١/٢٨

عقب جلسة ١٩٧١/١١/٢٧ انه « ليس هناك قانون مطروح حول الاختلاط ، والمجلس يناقش الأحداث الأخيرة فقط » . ثم أضاف السيد رئيس المجلس بعد اسقاطه لفكرة طرح القانون .... « ان الاختلاط أمر واقع وسيأتي تدريجيا مع عملية التطور التي أتت بالسفور دون أن يجهد الناس أنفسهم »(١٠) . وسواء كان رئيس المجلس قد ترجم عن شعوره الخاص نحو الاختلاط أم أن تصريحه كان صدى لموقف رسمي غير مجهور به ـــ وهذاماافترضه الناس ـــ فقد حمل التصريح ثقل صاحبه الدستوري بوصفه رأسا للسلطة التشريعية . كما أن قرنه موضوع الاختلاط إلى قضية السفور نبَّهَ الناس إلى أن في موضوع الاختلاط من البراءة والعفوية والطبيعية مالا يستوجب هذه الأزمة العاصفة بالمجتمع .

من الناحية الثانية .... قام وزير التربية بالوكالة* (يومئذ) السيد جاسم خالد المرزوق بتفنيد ادعاء النائب عباس مناور بالاساءة إلى القرآن الكريم وحذر من عواقب هذه (الفتنة) الجديدة . قال الوزير .. « عندما اثير الموضوع في الجلسة الماضية لم أستطع الرد لأني لم أحضر ندوة الجامعة . ولكنني أؤكد اليوم أن القرآن لم يمس في الندوة ولكن اثارة الموضوع فتنة تراد لهذا البلد فأرجو من الأخوان البعد عن ذلك »(١١) .

لقد حمل تفنيد وزير التربية لدعوى المساس بقدسية القرآن ثقل الحكومة في الرد على الذين كادوا ـــ بقصد أو غير قصد ـــ أن يقحموا المجتمع في شقاق خطير يصل العمق الأبعد في الضمير الوطني العام .

---

١٠) المرجع السابق نفسه ـــ ص ٢

* يومئذ كان السيد جاسم المرزوق وزيرا للعدل إصالة ووزير للتربية بالوكالة

١١) جريدة السياسة العدد ١٤٢٣ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨ ص ٢

هل أنتهى الحوار العاصف داخل مجلس الأمة حول قضية الاختلاط بهذين التطورين الأخيرين في سياق الأحداث ؟ ولم يبق إلا صدور نتائج التحقيق وادانة المذنبين ؟ النائب بدر ضاحي العجيل كان له رأي آخر فقد وجد في الوصول بالأمر إلى قاعة البرلمان بداية لأزمة فكرية وضميرية وطنية وأن من الخطأ الفاحش أن تناقش المسألة ويقال أنها انتهت .

« ... أن المسألة تبدأ الآن . ومعنى انتهائها أننا نمكن أصحاب هذه الحركة أن يصلوا لما وصلوا إليه واقصد الطرفين المتخاصمين »(١٢) .

ماذا أراد النائب العجيل بقوله « ان المسألة تبدأ الآن » ؟ هل قصد أنها لم تدرس دراسة قانونية كافية ؟ هل أراد مزيدا من الوقت لتمحيص الوقائع ونتائجها الاجتماعية ؟ هل أراد الفتيا الدستورية بحق من يأخذون القانون بأيديهم ويعينون أنفسهم قضاة في مسألة هم طرف فيها ؟ ربما أراد ذلك كله أو بعضه . ولو مُدَّ له في الوقت والحديث لأفصح عما أراد واستثار ردود فعل جديدة من أعضاء المجلس وفتح باب المجادلة من جديد . ولكن رئيس المجلس حزم رأيه وحسم الأمر معلنا ... « انتهى الموضوع .. طلبتم جلسة وانتهى النقاش والحكومة موجودة . عندي ماحدث والحكومة تحقق في الموضوع ... انتهى الموضوع »(١٣) .

وبهذا ختم على مناقشة القضية داخل المجلس وبقي الترقّب العام في انتظار نتائج التحقيق أو تقصي الحقائق .

---

١٢) جريدة السياسة — العدد ١٤٢٣ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨ — ص٢

١٣) المرجع السابق نفسه

الفصل السابع
الحكومة .. حَكَمٌ عَدْلٌ

ـ ١ ـ

منذ أن نشبت الأزمة بين الجامعة وغرمائها حتى تطورت إلى معركة الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧١ .. حاول كل الغرماء أن يضربوا خصومهم بعصا الحكومة أو أن يجعلوا الحكومة تضرب خصومهم بعصيِّهم . وكان هذا الموقف الذي وجدت الحكومة نفسها فيه طريفا بقدر ما كان معقدا . وكان مصدر الطرافة والتعقيد فيه أن الحكومة كانت في أعين هؤلاء الغرماء خصما وحكما في وقت واحد . وكان مألوفا أن يقرأ الانسان في النص الواحد أحيانا اتهام الحكومة بتشجيع جمعية الاصلاح الاجتماعي أو اتحاد الطلبة ، ثم مطالبتها بالاقتصاص من هذه أو ذلك احتماءً بها أو احتكاما إليها . وصار متكررا في أيام الأزمة أن يصرّح أو يلمّح باتهام الحكومة بالتقصير في أداء واجباتها الدستورية ثم مساءلتها اقامة الحدود القانونية على الخصوم باعتبارها ـ أي الحكومة ـ الجهة الوحيدة المفوّضة شرعا باقامة تلك الحدود والقادرة عليها . ولقد تراوحت هذه المواقف الاتهامية والاحتمائية من الغلّو في اللوم البالغ درجة الاتهام بالعجز والتواطؤ إلى النصيحة الضاغطة بأن المستقبل الحقيقي للبلد يكمن في شبابه وأن من الحكمة للحكومة أن تعي هذه الحقيقة وتلتزم بها .

لقد تعددت أفانين الضغط على الحكومة ــ بغية استمالتها واغرائها بقمع الطرف الآخر ــ تعددا طريفا من تذكير الحكومة بواجبها في الوقوف إلى جانب الدين والاستعصام بعروته الوثقى إلى استثارة نخوة الحكومة على الأخلاق والأعراض إلى التشكيك في قدرتها على إقامة الحدود الدينية أو القانونية إلى اتهامها صراحة « أو ضمناً » بالتواطؤ مع هذا الفريق أو ذاك .

ــ ٢ ــ

بعض الغلاة اتهم الحكومة صراحة بالتواطؤ كما فعل النائب أحمد النفيسي في جلسة مجلس الأمة يوم ١٩٧١/١١/١٦ حين قال .. « ان ما حدث هو اعتداء آثم على طلبة الجامعة ... والحكومة وراء كل شيء » . وذهب النائب الدكتور أحمد الخطيب إلى القول بأن « الحكومة عاجزة » . أما النائب السيد يوسف السيد هاشم الرفاعي ، فقد أطّر موقفه في مجلس الأمة بإطارين اتهاميين حملهما العدد (١٣١) من مجلة البلاغ التي يملكها النائب الرفاعي . الاطار الأول تمثل في تصوير الدعوة إلى الاختلاط في الجامعة على أنها انفجار لـ « تيار الانحلالية » الذي « راح يدمر من أمامه ما بناه آباؤنا وأجدادنا وما صار مثلا يحتذي به الآخرون . هكذا بدأت مجموعات الحشاشين تطوف بالشوارع معلنة « ان كلامها هو الحق والصدق وأن مطلب بناتنا الاختلاط . بعض الذي انغمس يغرف الألفاظ الحمراء من قاموس لينين وستالين وماركس راحوا في طفولية يسارية حمقاء يشتمون بلا حساب؟ ويكيلون للدين وأهله أسوأ الضربات والألفاظ . فـ (المجتمع) و (البلاغ) صارتا في شرعهم عميلتين للاستعمار والصهيونية .. هكذا

ياخلفاء لينين على هذه الأرض »[1] . وتجسد الاطار الفكري الثاني في تحذير النائب الرفاعي للحكومة ـــ واستعدائها في الوقت ذاته ـــ من أن « اطلاق المجال للمراهقين والغوغاء باستفزاز مشاعر الناس وتحدي كرامات المواطنين والتعرض لمقدسات الأمة من شأنه أن يضعف هيبة الحكم وأن يشجع الفئة الضالة على تدبير حوادث أكثر خطورة[2] » . وعلى هذا عندما جاء اليوم السادس عشر من نوفمبر ١٩٧١ وأزفت ساعة اعلان الموقف السياسي داخل مجلس الأمة لم يخامر النائب الرفاعي أي شك في أن عقد ندوة الاختلاط كل خطأ جسيما تتحمل الحكومة وزره لأن « المفروض أن لا تسمح وزارة التربية ولا تسمح الحكومة » ... « بعمل يصادم الفكر وتطلق عليه عملا ثقافيا .. عملا فنيا .. حرية فكر ... هذه اصطلاحات منافية للاسلام . فالدستور قيد القانون بأن دين الدولة الاسلام . أي شيء يمس دين هذه الأمة فالمفروض أن وزير التربية ووزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء يقولون لا [3]... »

وفعل النائب عبد العزيز المساعيد فعلة النائب الرفاعي ، ولكن باتجاه مضاد فاتهم الحكومة من على صفحات (الرأي العام) يوم ١٤/١١/١٩٧١ بـ « مسايرة جمعية الاصلاح الاجتماعي » التي « تمادت أكثر من اللزوم » . ثم طالب الحكومة بـ « أن تتحرك لتضع حدا لمثل هذه المحاولات الهادفة إلى تمزيق وحدة البلاد وتحسم القضية مع جمعية الاصلاح .

---

(١) مجلة البلاغ ـــ العدد ١٣١ ، ص ٧ ، بتاريخ ١٢ شوال ١٣٩١ هـ ٢٩/١١/١٩٧١ ، الكويت .

(٢) المرجع السابق ـــ ص ٥

هل جمعية الاصلاح دولة داخل دولة ؟ أم هي جمعية تخضع للقوانين والسلامة العامة والأمن والتقاليد ؟ . ان الحكومة سكتت طويلا وعليها أن تثبت أنها هي التي تحكم لا جمعية الاصلاح(٤) » . ثم عاد النائب المساعيد يوم ١٩٧١/١١/١٥ ــ وفي الرأي العام ــ يثير حفيظة الحكومة ضد جمعية الاصلاح الاجتماعي ويطالب بالضرب « بيد من حديد » على يد الجمعية وأعضائها باعتبارهم قد أساءوا إلى المجتمع الكويتي وحاولوا هدم مؤسساته التربوية والتعليمية(٥) . فلما جاءت جلسة مجلس الأمة ليوم ١٩٧١/١١/١٦ ووضع سؤاله للجواب من قبل الحكومة وقف النائب المساعيد ليخبر المجلس بـ « ان الذين اندسوا في الحرم الجامعي اندست معهم عناصر مشبوهة بعد أن أخفت العصي والسكاكين تحت ألبستها لغرض في نفسها . إن الحكومة تعرف ذلك وتعرف أيضا أن خطباء المساجد كانوا يهاجمون الجامعة والاختلاط » . أما جمعية الاصلاح الاجتماعي ــ وقد أدركت قوة المجابهة ــ فقد فاءت إلى الملاينة في القول والتشديد في النكير على أولي الأمر الذين يجب « أن يأخذوا حذرهم وعليهم أن يقفوا إلى جانب دينهم وأمتهم لا إلى جانب فئة ضئيلة تدفعها بواعث شتى على المناداة بالاختلاط » . ولم تنس الجمعية في هذا المقام أن تستعدي مجلس الأمة ضد خصومها ، لأن الذين « يضغطون من أجل إباحة الاختلاط إنما يوجهون ضربة خطيرة إلى هيبة المؤسسة التشريعية في البلاد »(٦) .

---

(٤) الرأي العام ــ المقال الافتتاحي ، ١٩٧١/١١/١٤ ، العدد ٢٨٩٦

(٥) الرأي العام ــ أي إصلاح هذا الذي يدعون ؟ ص ١ ، العدد ٢٨٩٧ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥ .

(٦) مجلة المجتمع ــ العدد ٨٦ ، بتاريخ ١٩٧١/١١/١٦ .

النائب سليمان الدويخ اتخذ في مناصرته مجلة « المجتمع) و (وجمعية الاصلاح الاجتماعي) طريق النعي على الحكومة بالتعسف في تطبيق القانون عندما قضت بتعطيل مجلة (المجتمع) ثلاثة أشهر ... ذلك لأن « مجلس الوزراء في اتخاذه هذا القرار صادر رأيا يجب أن يسمع ، وقضى على رأي أناس يجب أن يسمع ، وهم يتهمون وقد نفوا هذا الاتهام » . وعلى هذا فإن « الحكومة أخطأت في إغلاق مجلة (المجتمع) ويجب أن تحيلها إلى المحكمة لأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وهذا هو المبدأ الذي قررته المادة (٢٤) من الدستور الذي يجب أن يكون رائد الحكومة ورائد المجلس[٧]) .

— ٣ —

أسلوب آخر من أساليب الضغط على الحكومة تمثل في التحذير من الفوضى التي قد تعمّ البلاد وتعصف بأمنها إذا لم تبادر الحكومة إلى قمع الخصوم لأن « هذه الهجمة الرجعية التي تدعي التمسك بالدين الحنيف وهو منها براء إذا ماتركت وشأنها ، فانها ولا شك ستسبب اشكالات كثيرة لهذا الوطن[٨] » ، كما قالت مجلة (المجالس المصورة) . وعلى هذا « فان لم تبادر السلطات المسؤولة عن النظام إلى اتخاذ الموقف المفروض فأمامنا سلسلة من الاعتداءات قد تقسم البلاد إلى قسمين وقد تأخذ طابع الحرب الأهلية بين تقدميين ورجعيين[٩] » ، كما أوضحت مجلة (الرسالة) . وأبعد من

(٧) مجلة المجتمع — العدد (٨٧) — فبراير ١٩٧٢ .
(٨) المجالس المصورة — العدد (٦٧) ، ص ١٢ ، بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٠ .
(٩) مجلة الرسالة — العدد (٤٩٩) ص ١ ، بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٨ .

مجلتي المجالس المصورة والرسالة .. ذهبت مجلة (الرائد) فحصرت بواعث الأزمة كلها في سبب واحد هو « التجمعات الحزبية التي اتخذت الدين ستارا للعبث بعقول شبابنا وتحويلهم إلى أداة تخريب تعطل سير مجتمعنا .. تلك الفئات المختبئة تحت ستار الدين تجمعت هنا في الكويت بعد أن لفظتها الدول العربية بعد أن اتخذوها مسرحا لأعمالهم العنيفة والمرتبطة بالاستعمار وعملائه ، وكانت الفئات الوطنية تنبه منذ فترة طويلة إلى مراكز هذا التجمع في الكويت والرؤوس المخططة له التي أجمعت على التخريب كهدف وغاية ، ولكن للأسف لم يلتفت من قبل الدولة لهذه القضية حتى وصلت الأمور إلى مانحن عليه الآن(١٠) » .

ومن هذا التشخيص العام لبواعث الأزمة استخلصت (الرائد) أن « اللعبة المشبوهة التي كشفتها معركة الجامعة تضع السلطة وجها لوجه أمام مسؤولياتها التاريخية ، وإذا مرت الأعمال الفوضوية دونما اجراءات حاسمة فهذا يعني أن المواطن لايستطيع أن يأمن على حياته وحياة عائلته . أن هذه العصابات بحاجة إلى ضربة تأديبية حقيقية تجعلنا نقتنع بأن الدولة بدأت تدرك مسؤولياتها(١١) » . أما المحامي حمد يوسف العيسى ، فبعد أن احتج على انحياز أجهزة الاعلام الحكومية ـــ الاذاعة والتلفزيون ـــ إلى جهة واحدة في المعركة لأن هذا الانحياز « خدم وجهة نظر واحدة » وشجع أصحاب وجهة النظر هذه أن يفرضوا آراءهم ليس فقط بالكلمة وانما عن طريق الأيدي » ، بعد هذا الاحتجاج قال « ان ماحدث في جامعة الكويت هو عدوان على حريات المواطنين وحقهم في التعبير وهو عدوان

(١٠) مجلة الرائد ـــ العدد (٥٦٠) ، ص ١ ، ١٨/١١/١٩٧١ .

(١١) المرجع السابق ـــ ص ٤

معاقب عليه قانونا ومن ثم لايجوز أن تعطى أية أعذار أو مبررات لمثل هذا العدوان ، كما لايجوز للسلطة أن تستهين في الأمر ، لأن في ذلك سلبا لسلطتها وانتزاعا لحقها في كفالة الأمن والاستقرار للمواطنين » . ثم حذّر المحامي العيسى من أنه « مالم تبادر السلطة بالضرب بقوة على أيدي الخارجين على القانون ، فان حالة من الفوضى وعدم الاستقرار ستعم البلاد وتفقدها نعمة الهدوء والأمن والاستقرار والتقدم(١٢) » .

ـ ٤ ـ

صوت آخر من أصوات الضاغطين على الحكومة تلبّس لبوس تخويف الحكومة مما يبيت لها في الخفاء من التآمر والكيد أو كما قال النائب عبد اللطيف الكاظمي « هناك تخطيط .. دائما يقول الشيوعيون يجب خلق فوضى في البلاد حتى نستطيع أن ننقضّ على الحكم . هذا مايجري الآن . أن كنا ندري فتلك مصيبة وان كنا لاندري فالمصيبة أعظم . هناك تخطيط مدبر وأصبح ضحيته بناتنا وأولادنا(١٣) » .

وبدا النائب ابراهيم خريبط أكثر قلقا على الحكومة مما يكاد لها في الخفاء وهي ساهية لاهية عنه ، فوجه انتباه المسؤولين إلى أن « الخطورة لاتقع على الدين فقط ، بل تقع حتى على الوطن وحتى على الشعب من هذه الاتجاهات .. حتى على الحكومة نفسها . فالحكومة الآن ليس هناك شك متجاهلة الأمور لأن عندها قوة .. جيش .. شرطة .. مال .. مجلس وزراء

---

(١٢) المحامي حمد يوسف العيسى ـ مجلة اليقظة ، ١٩٧١/١١/٢٢ .

(١٣) مجلة المجتمع ـ العدد (٨٧) فبراير ١٩٧٢ .

.. قوة . لكن الدبيب ماوراء الستار يدب وهي في غفلة عن ذلك » . فعلى من تقع مسؤولية الخطر المحدق بالحكومة ؟ أجاب النائب ابراهيم خريبط على السؤال مؤكدا « ان المسؤولية تقع على الذين يجلسون في المقاعد الأمامية أمام النواب . الحكومة هي المسؤول الأول عن كل معتد على دين الاسلام وعلى العقيدة . ان الحكومة أي مجلس الوزراء برمته مسؤولون عن كل شيء يمس الدين سواء أكان كبيراً أم صغيراً ، سواء بالنسبة للأشياء الجوهرية أو الفرعية » . بعد هذا راح النائب ابراهيم خريبط يناشد الحكومة أن تتذكر واجبها نحو الله تعالى ونحو الدين لكيلا تكفر بنعمة الله الذي « تعيش من فضله وفضل الاسلام » .

قال النائب في مختتم ندائه ... « المادة الثانية من الدستور تقول دين الدولة الاسلام ... ياحكومة على من هذا الكلام ؟ لماذا وَقّعتِ الدستور وهو ينص على أن دين الدولة الاسلام ؟ أين الاسلام ؟ لماذا يا حكومة لاتناصرين الاسلام حتى يطول لك البقاء ؟ أنت تعيشين من فضل الله وفضل الاسلام[١٤] » .

— ٥ —

آخرون من الضاغطين تجنبوا التهمة والاثارة وجنحوا إلى التبصير الهادىء بحقائق الحياة الاجتماعية وطبيعة تحولاتها كما فعل صاحب جريدة (السياسة) السيد أحمد الجار الله ، حين وجه اهتمام الحكومة إلى أن ما حدث في حرم الجامعة « يؤكد شيئا هاما وهو أن مستقبل الدولة يكمن في زيادة الثقة بينها

(١٤) مجلة المجتمع — العدد (٨٧) فبراير ١٩٧٢ .

وبين شعبها الذي تمثل العناصر الشابة فيه العدد الهائل والرقم الضخم(١٥) » . ونهج المحامي محمد مساعد الصالح نهجا مشابها في تنبيه الحكومة إلى حقيقة سياسية كبيرة وهي ... « إذا كان تنظيم الاخوان المسلمين بعد أن حورب في مصر ومعظم الدول العربية ، استطاع أن يبني له هذه القواعد الضخمة بحيث يرصد أربعمائة شاب للتخريب في حرم الجامعة .. فان من المؤكد أن هناك أضعاف أضعاف هذا العدد ، وأخشى ما أخشاه أن يسود الارهاب النازي في بلدي الكويت .. فما رأيناه أن هو إلا مقدمة ، والأيام ستظهر أكثر وأكثر » .

بعد هذا طرح المحامي محمد مساعد الصالح سؤالا جوهريا .. « ازاء هذه الظاهرة الخطرة .. مالعمل ؟ هل نطلب من الحكومة أن تتدخل لتستعمل العنف ضد هؤلاء ؟ لأأريد أن أجيب بالايجاب ، وأخشى أن يكون الاحتماء بالحكومة سلاحا ذا أكثر من حد . ولهذا فانني لا أستعدي الحكومة ولا أدعوها أن تضرب بيد من حديد . فالمطلوب ليس كذلك والعنف قد لايحل الإشكال بل سيزيد الأمر خطورة لأن العمل العلني سيتحول إلى تحت الأرض . ولهذا فالمطلوب من أولياء أمور هؤلاء الشباب الصغار أن يلتفتوا جيدا لأبنائهم ليحموهم من حملة التضليل التي وقعوا في شباكها ، كما أن الجمعيات والنوادي في الكويت مطالبة بالقيام بعمل جماعي يعيد إلى الفئة الضالة رشدها ويهديها إلى سواء السبيل » .

ولأول مرة في مشتجر الأحداث كشف محمد مساعد الصالح حقيقة غريبة غفل عنها الجميع من قبله وهي تغلغل نفوذ بعض الفئات السياسية

---

(١٥) أحمد الجار الله ـــ المقال الافتتاحي (الكوماندوس الاصلاحي الاجتماعي الرهيب) ، ص ١ ، جريدة السياسة ، العدد ١٢٣٣ ، بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥ .

المنظمة إلى الأجهزة المتخصصة في رسم المناهج الدراسية في وزارة التربية الكويتية وطالب الوزارة بوضع حد (لتدخلات الجمعيات التي تتاجر بالدين في شؤون المناهج التربوية وعلى الأخص مادة الدين .. فالمطلوب أن يدرس الدين على أساس أنه دين يدعوا إلى العلم وإلى حرية الرأي(١٦) » .

لقد كانت ملاحظة محمد مساعد الصالح محركة لقلق من نوع جديد . كم هي مستقلة وزارة التربية في رسم المناهج العامة ! .

ـ ٦ ـ

وسط هذه الجوقة البابلية من أصوات الاحتجاج والاحتجاج المضاد ، وفي غمرة الضجيج الصخّاب بنداءات التعزير والتحذير والاحتجاج والنصيحة والتبصير .. احتفظت الحكومة برأسها باردة وبرؤيتها واضحة كيما تبقى يدها طليقة في اصطناع الوسيلة القانونية للوصول إلى الحقيقة حول ماوقع في الجامعة وتحديد المسؤولية على مقترفيها من جهة ، وهدهدة مشاعر الشباب الجامعي الجريحة من جهة أخرى . وكانت مسلكية الحكومة خلال أيام الأزمة نموذجا رفيعا حقا في الارتفاع فوق أطراف النزاع والاحتفاظ بقدرة الحكم بينها حكما يتمنّع على الطعن أو التجريح .

وفي تتبع الاجراءات الحكومية يوما بعد يوم عبر أيام الأزمة كلها خير مايصور النهج الذي ارتضته الحكومة لنفسها لمعالجة الأحداث والبقاء فوق حدود الشبهات ...

---

(١٦) المحامي محمد مساعد الصالح ــ المعصية في العشر الأخيرة ، جريدة السياسة العدد ١٢٣٣ ، بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥ ، ص ١ ، الكويت .

أولا ــ في ١٤/١١/١٩٧١ ، صدر عن مجلس الجامعة وبتوجيه من الحكومة البيان التالي :

عقد مجلس الجامعة جلسة طارئة في مساء السبت ١٣/١١/١٩٧١ ، استعرض فيها ماورد في العدد الأخير من مجلة المجتمع ، كما استعرض تقرير مراقبة رعاية الشباب بالجامعة عن حفل التعارف الذي أقيم بالجامعة بمناسبة افتتاح العام الدراسي ، وكذلك مادأبت عليه هذه المجلة خلال السنتين الأخيرتين من تهجم وتشهير بالجامعة وطالباتها وطلبتها وأساتذتها وموظفيها ومديرها وأعضاء مجلسها ... وقد قرر المجلس أن الأسلوب الذي تكتب به هذه المجلة عن أمور الجامعة .. يخرج عن مقتضيات النقد البناء إلى عملية هدم تؤثر على سمعة الجامعة ومسيرتها ... بما تتضمنه مقالاتها المتوالية من اختلاق وتشويه وتضليل وارهاب لقارئيها داخل الكويت وخارجها ....

وان مجلس الجامعة إذ يستنكر هذا الأسلوب الهدام .. ليقرر أن شيئا مما ذهبت إليه المجلة في عددها الأخير لم يحدث ... وأن الحفل الذي أقيم كان حفلا عاديا لايختلف في أسلوبه أو مضمونه عما درج عليه العرف السائد في المجتمع المدرسي الكويتي من ابراز نواحي النشاط الرياضي والاجتماعي والترفيهي يؤمه أولياء الأمور والأساتذة والطالبات والطلبة والمدعوين من الجنسين .. يشاهدون بعض نواحي نشاط أبنائهم وبناتهم ..

ويقرر مايأتي :

١ ــ أن يطلب إلى مجلس الوزراء الموقر اتخاذ الاجراءات الكفيلة ضد مجلة المجتمع ... بما يحول بينها وبين تشويه الحقائق .. والتشهير بمؤسسة علمية كبرى في البلاد أثبتت كفاءتها وقدرتها .. ادارةً وعملا وتربية لشباب جدير بكل ثقة وتشجيع .. ذلك علاوة على أن تداول هذه المجلة .. بصورتها التي دأبت عليها محليا وخارجيا .. يهدم سمعة ماتقوم به الجامعة والدولة من جهود في هذا الميدان .

٢ ــ أن تقيم الجامعة ممثلة في شخص رئيس مجلسها الدعوى العمومية قبل هذه المجلة بالنسبة لمقالها الأخير وما جاء فيه من سبّ علني بمدير الجامعة وأحد أعضاء مجلسها وطالباتها وطلبتها ومراقبة رعاية الشباب فيها* .

٣ ــ يؤكد مجلس الجامعة ثقته التامة بالأستاذ الدكتور عبد الفتاح اسماعيل مدير الجامعة كأب ومرب وهب الجامعة من خبرته وجهده ماهو موضع الاكبار والتقدير .. كما يؤكد المجلس ثقته التامة في طالبات الجامعة وطلبتها ومراقب رعاية الشباب بها .. ويحيي فيهم روح العمل على بناء أنفسهم واعدادها أكمل الاعداد في ظل رعاية أساتذتهم الفضلاء وكافة العاملين بالجامعة ، وفي اطار القيم الاجتماعية والروحية السمحة التي

---

* أقيمت الدعوى فعلًا ضد مجلة (المجتمع) بتاريخ ١٩٧١/١١/١٦ وبرقم ١٩٧١/٣٢٧٢م أمام المحكمة الكلية ــ محكمة الجنايات وقد قضت المحكمة ببراءة المجلة من المسؤولية الجنائية فيما كتبته ضد الجامعة .

يسعى مجتمعنا في الحفاظ عليها وتدعيمها .

وأن ينشر هذا البيان في الصحافة .

ثانيا ــ في ١٩٧١/١١/١٥ حملت الصحف المحلية تصريحا للسيد جاسم المرزوق وزير العدل ووزير التربية بالوكالة ، أعلن فيه أن مجلس الوزراء كان قد درس في جلسته العادية ليوم الأحد ١٩٧١/١١/١٤ احداث الجامعة ، وأنه قد ثبت للمجلس « أن هناك جماعة كانت حريصة على ألا تقام ندوة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت حول الاختلاط وأن تفشل هذه الندوة بأية صورة » . بعد ذلك أضاف السيد الوزير ــ وهو يصور تفكير الحكومة في احداث الجامعة ــ أن « حرية الرأي لابدّ أن تحترم خاصة في ندوة علمية يطرح فيها كل رأيه ومعتقداته الخاصة . ولكن أن تندسّ جماعة للتخريب داخل الندوة فهذا أمر لا يقبله منطق أو عقل » .

ثالثا ــ في اليوم نفسه ــ ١٩٧١/١١/١٥ ــ صدر عن مجلس الوزراء بيان يشير إلى أن المجلس قد بحث في جلسته ليوم الأحد ١٩٧١/١١/١٤ احداث الجامعة (بالتفصيل) وأنه « استمع إلى شرح مفصل من وزير التربية الرئيس الأعلى للجامعة عن الظروف المختلفة التي تتعرض لها الجامعة » . وفي ضوء هذا التدارس لأوضاع الجامعة اتخذ مجلس الوزراء ثلاثة قرارات مهمة :

١ ـــ تعطيل مجلة (المجتمع) لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ اليوم ١٥/١١/١٩٧١ .

٢ ـــ يقوم مجلس الجامعة باتخاذ الاجراءات التي يراها مناسبة لوضع الأمور في نصابها بحيث تنصرف الجامعة إلى رسالتها العلمية والتربوية حسب الخطة التي يراها مجلس الجامعة ، تحقيقا للهدف السامي الذي انشئت الجامعة من أجله .

٣ ـــ تكوّن لجنة برئاسة وزير التربية رئيس الجامعة الأعلى ، لتقصّي الحقائق بالنسبة للحادث الذي وقع مساء السبت ١٣ من نوفمبر ١٩٧١ وتقدم اللجنة تقريرها إلى مجلس الوزراء بصفة عاجلة(١٧) .

لقد كانت استجابة مجلس الوزراء للأحداث حاسمة وصريحة ، ولكنها وضعت على عاتق مجلس الجامعة ولجنة تقصي الحقائق مهمة دقيقة ومثيرة للاجتهادات . فمن جهة .. لم يكن واضحا وضوحا كافيا المراد بـ « الاجراءات المناسبة » التي كلف قرار مجلس الوزراء الجامعة باتخاذها « لوضع الأمور في نصابها » ؟ هل كان المراد تفويض الجامعة باتخاذ الاجراءات التأديبية التي تقود في النهاية إلى محاسبة الذين أخلّوا بنصاب الأمور وحالوا بين الجامعة وبين الانصراف إلى رسالتها العلمية والتربوية ! هل كان المراد بـ « وضع الأمور في نصابها » التزام الجامعة بموقف واضح ازاء القضية التي تسببت في أحداث الثالث عشر من نوفمبر ، ومن ثم معاقبة

(١٧) جريدة السياسة ـــ العدد ١٢٣٣ ، ص ١ ـــ ص ٢ ، بتاريخ ١٥/١١/١٩٧١ .

الخارجين عليه ! ثم ماهي طبيعة « النصاب » الذي ينبغي وضع الأمور فيه ؟ هل يعني اطلاق يد الجامعة في رسم سياستها التربوية وفقا لقناعاتها الخاصة بحكم كونها مؤسسة علمية متخصصة ؟ كل هذه الأسئلة كان على مجلس الجامعة أن يجد لها جوابا وهو يمارس التفويض الذي منحه اياه مجلس الوزراء .

من الجهة الأخرى ، لم يكن القرار الثالث أكثر وضوحا من القرار الثاني . فما طبيعة اللجنة التي أمر مجلس الوزراء بتأليفها ؟ لقد سمّاها القرار « لجنة لتقصّي الحقائق » ، فما هي حدود عملية تقصي الحقائق ؟ هل أريد بها جمع معلومات عما وقع في الجامعة وكيفية وقوعه دون تحديد المسؤولية على من يثبت قيامهم به ؟ أم أن تقصي الحقائق كان يعني ضمنا اثبات هذه المسؤولية ؟ ثم ألا تقود الحقائق المتقصاة إلى التبرئة أو الادانة ؟ ثم ألا يكون اثبات المسؤولية وتقرير الادانة هو نفسه جزءا من تقصي الحقائق ؟ لقد كان على « لجنة تقصي الحقائق » هي الأخرى أن تصطرع مع هذه الأسئلة قبل أن تنشر تقريرها في ١٩٧١/١٢/٨ .

رابعاً — في جلسة مجلس الأمة ليوم ١٩٧١/١١/١٦ وفي معرض رده على ملاحظات النائب أحمد النفيسي حول أحداث الجامعة أكّد وزير الداخلية « أن أي شخص تثبت عليه التهمة سوف ينال جزاءه » وفي الجلسة ذاتها عندما غمز النائب عبد العزيز المساعيد الحكومة بأنها تعين جمعية الاصلاح على نشاطها ردّ **الشيخ سعد العبد الله وزير الداخلية** بأن « البعض يحمّلون الحكومة المسؤولية وأنها تدفع مساعدات مالية لجمعية

الاصلاح . وما هو معروف أن الحكومة تدفع لكل الجمعيات بالتساوي ، وستظل تدفع هذه الالتزامات المالية ، وقلت أكثر من مرة أن الحكومة تجري التحقيق مع كل الذين أثاروا الشغب ... وكل من يتناوله التحقيق ويدينه سينال عقابه » . وتعقيبا على ملاحظات النائب ابراهيم خريبط في جلسة ١٦/١١/١٩٧١ فنّد **الشيخ سعد العبد الله** ، دعاوى النائب بأنها غير صحيحة وأن « القول بسكوت الحكومة عن المتهجمين على الدين غير صحيح وأن القول بأن الحكومة وقفت مع فئة دون أخرى غير صحيح . أن الحكومة لم تهمل الموضوع ، بل أصدرت بيانا أوضحت فيه رأيها فيما حدث » . وعندما أثار بعض النواب قضية تعطيل مجلة (المجتمع) كان رد وزير الداخلية صادقا ومباشرا . أن « تعطيل (المجتمع) .. القانون أعطى الحكومة الحق بذلك » ، وكانت اشارة الوزير واضحة .. فالقانون الذي عطلت بموجبه المجلة شرعه المجلس نفسه .

خامسا ـــ في جلسة مجلس الأمة ليوم ١٦/١١/١٩٧١ ، وعندما قال النائب عباس مناور « الكل خايف .. الحكومة خافت من الطلبة » وقف وزير الدولة **الأستاذ عبد العزيز حسين** ليقول « أنا أنفي ما ذكره الأخ مناور من أن هناك تخويف . فالوزارة لها موقف والآن جاء الموضوع إلى المجلس وأعطيت الفرصة لكي تحقق الحكومة وهناك رغبة بأن يسمع النواب أصواتهم

والحكومة ترحب بذلك » .

سادسا ــ يوم ١٩٧١/١١/١٨ ، نقلت الصحف أن سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء (سمو الأمير جابر الأحمد) « ناقش أحداث الجامعة ــ أمس ــ في اجتماع حضره وزير التربية الرئيس الأعلى للجامعة السيد جاسم المرزوق ومدير الجامعة الدكتور عبد الفتاح اسماعيل والأمين العام للجامعة السيد أنور النوري . وكان هناك اتفاق تام بين سمو ولي العهد والمسؤولين الثلاثة على ضرورة عودة الأمور إلى مجاريها ، وسرعة اعداد تقرير من قبل اللجنة المعيّنة إلى مجلس الوزراء يشمل حقائق دقيقة عن هذه الأحداث تعرض على مجلس الوزراء في أول جلسة له بعد عطلة عيد الفطر مباشرة لتحديد مسؤولية وقوع هذه الأحداث والنتائج المترتبة عليها[١٨] » .

ويلاحظ من الخبر أن الحكومة أكدت في هذا اللقاء التزامها بـ « تحديد مسؤولية وقوع هذه الأحداث والنتائج المترتبة عليها » . وعلى هذا فقد أكد الأستاذ انور النورى الأمين العام للجامعة يومئذ القول بأن المذنبين (سينالون العقاب على ما ارتكبوا[١٩]) .

سابعا ــ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٣ نقلت الصحف اليومية أن لجنة تقصي الحقائق عقدت اجتماعها الأول في ١٩٧١/١١/٢٢ ، وبحضور أعضائها جميعهم وأن رئيس اللجنة وزير التربية الرئيس الأعلى

(١٨) جريدة السياسة ــ العدد ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٨م ، ص ٣

(١٩) المرجع السابق نفسه .

للجامعة السيد جاسم المرزوق أعلن بأن اللجنة (ستدرس كافة أسباب الأحداث التي وقعت في الجامعة مؤخرا » ، كما أنها « ستدرس مختلف الموضوعات المتعلقة بالموضوع وقد تستدعي بعض المختصين ممن لهم علاقة بذلك ، تمهيداً لتقديم تقرير واف إلى مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما[٢٠] .

ثامنا ــ يوم ١٩٧١/١١/٢٩ وفي عددها المرقم ١٢٤٤ نسبت (جريدة السياسة) إلى السيد جاسم المرزوق وزير التربية الرئيس الأعلى للجامعة رئيس لجنة تقصي الحقائق تصريحاً مهما تميز بثلاث ظواهر جديدة في سياق الأحداث وكيفية التفكير فيها :

١ ــ قال السيد الوزير « ان ماحدث في جامعة الكويت مؤخرا أعطيَ أكثر مما يستحق وتجاوزت الضجة الحجم الطبيعي للمشكلة التي لاتخرج عن كونها مشاجرة أو هوشة حدثت بين طرفين يتعارضان في الرأي حول موضوع الاختلاط » ولهذا فان « الضجة التي يحاول مفتعلوها اعطاء الموضوع صفة من الضخامة لايستحقها » مغايرة لطبيعة الأحداث وان « ماحدث يمكن أن يقع في أي مكان ينتهي بمجرد اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعاقبة المتسببين فيه[٢١] » .

---

(٢٠) جريدة الرأي العام ــ العدد ٢٩٠٢ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٣ ، ص ٤ .

(٢١) جريدة السياسة ــ العدد ١٢٤٤ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٩ ، ص ٤

وقد لاحظ المراقبون في تصريح السيد الوزير الجديد تباينا جوهريا من تصريحه هو نفسه يوم ١٩٧١/١١/١٥ بأنه « قد ثبت لمجلس الوزراء أن هناك جماعة كانت حريصة على ألا تقام ندوة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت حول الاختلاط وأن تفشل هذه الندوة بأية صورة « وأن اندساس جماعة للتخريب داخل الندوة أمر لا يقبله منطق ولا عقل » .

٢ ــ حدد السيد الوزير مهمة لجنة تقصي الحقائق (بجمع المعلومات ممن شهدوا الندوة بشكل حيادي تام لتقوم بعرضها على مجلس الوزراء ومن ثم تقديمها إلى مجلس الأمة » ولهذا فان لجنة تقصي الحقائق « لا تتولى التحقيق[٢٢] » .

٣ ــ أكد السيد الوزير موقف الحكومة (باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعاقبة المتسببين) في أحداث الجامعة (وهو ما اتخذنا بعضه فورا وستتخذ اجراءات أخرى في حال انتهاء اللجنة من عملها[٢٣]) . ولعل السيد الوزير أراد بقوله (وهو مااتخذنا بعضه فورا) الاشارة إلى قرار تعطيل مجلة (المجتمع) ثلاثة أشهر إذ لم يعرف اتخاذ اجراء آخر حتى ذلك الحين .

عندما قارب نوفمبر ١٩٧١ أيامه الأخيرة .. كانت آثار

---

(٢٢) المرجع السابق نفسه .

(٢٣) المرجع السابق نفسه .

الصدمة قد بدأت تهدأ والعواطف قد شرعت تبرد وطفق الناس يبرأون من توتراتهم . غير أن الأعين بقيت معلقة بلجنة تقصي الحقائق التي أنيط بها قول الكلمة الأخيرة عما وقع في الجامعة ولماذا وقع بالكيفية التي وقع بها ؟ ومن كان مسؤولا عن ذلك الذي وقع وكان ممكناً ألا يقع ؟ من هنا كان حجم دور لجنة تقصي الحقائق في وضع خاتمة منصفة لأحداث ندوة الاختلاط . ومن هنا أيضا كان عظم الأمانة التي رضيت اللجنة بحملها .

الفصل الثامن
من كان مسؤولا ؟

— ١ —

يوم الأحد ١٩٧١/١٢/٢ قدمت « لجنة تقصي الحقائق » تقريرها إلى مجلس الوزراء . وفي ١٩٧١/١٢/٨ اذن مجلس الوزراء بنشر التقرير في الصحافة المحلية . وفي ١٩٧١/١٢/٢١ وزع التقرير على أعضاء مجلس الأمة . وفيما يلي نص التقرير كما نشرته جريدة (السياسة) في عددها ١٢٥٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٨ .

عقدت اللجنة أربعة اجتماعات بتاريخ ٢٢ و ٢٣ و٢٧ و٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ بقاعة اجتماعات مجلس الجامعة ، برياسة سعادة وزير التربية والرئيس الأعلى للجامعة ، وحضور السادة الأعضاء .

السيد أنور النوري أمين عام الجامعة
السيد جاسم الصقر عضو مجلس الجامعة
الدكتور حسن الابراهيم مدرس بقسم العلوم السياسية
السيد يوسف السميط معيد بقسم الجغرافيا

تدارست اللجنة الموضوع ، وللاحاطة بملابسات ماحدث ، استمعت إلى بعض من حضروا الندوة من طلبة الجامعة ، القائمين على تنظيم الندوة ، والطلبة المعارضين لهم ، وبعض ممن حضروا من خارج الجامعة من يؤيدون الاختلاط ، وممن يعارضونه ، وهم تبعا لترتيب سماعهم :

أ ــ من الطلبة :

١ ــ ناجي عبد العزيز الابراهيم المعود الفرقة الثالثة (اقتصاد)
٢ ــ غسان نصف اليوسف النصف الفرقة الرابعة (تجارة)
٣ ــ بدر عبد الوهاب السيد الرفاعي الفرقة الثانية (علوم)
٤ ــ بشير صالح ثنيان الفرقة الأولى (علوم)
٥ ــ محمد محمود حيدر الفرقة الرابعة (حقوق)
٦ ــ حمد فالح حمود الرشيد الفرقة الرابعة (تاريخ)
٧ ــ حميد منصور قاسم (عبد الحميد الصراف) الفرقة الثالثة (حقوق)
٨ ــ وضحة الخالد الفرقة الثانية (اقتصاد)

ب ــ من غير الطلبة :

١ ــ الأستاذ محمد مساعد الصالح ــ المحامي
٢ ــ السيد سليمان المطوع مدير شئون التوظيف في شركة نفط الكويت

٣ ـــ السيد على معرفي مراقب المكتبات المساعد بجامعة الكويت
٤ ـــ السيد يوسف القطان محصل بوزارة الكهرباء والماء
٥ ـــ السيد حمود المضيان مدير الأيتام
٦ ـــ السيد عبد الواحد أمان موظف بالبلدية

كما استمعت اللجنة إلى شريط مسجل عن الندوة وأطلعت على بعض الصور التي التقطت أثناء الندوة ، واستعرضت ما أثير في مجلس الأمة وما نشرته بعض الصحف حول الندوة .

وقد بحثت اللجنة النقاط الآتية :

ـــ حق الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ـــ فرع جامعة الكويت ـــ في عقد الندوة بوصفها من النشاطات الثقافية والاجتماعية .
ـــ الطلبة المعارضون في الرأي ، وحقهم في ابداء رأيهم ، وأسلوب ذلك ، والأسلوب الذي اتبع .
ـــ الحاضرون في الندوة ونوعيتهم ، وأثرهم فيما حدث .
ـــ أسباب التوتر والشغب الذي حدث .
ـــ ماأثير في مجلس الأمة من أنه قد اسيء إلى القرآن في الندوة .

وقد اتضح للجنة مايأتي :

ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ـــ فرع جامعة الكويت ـــ منذ أن قام من ثلاثة أعوام ، وتشرف عليه هيئة ادارية بناء على انتخاب عام يجري سنويا بين الطلبة (طلاب وطالبات) يتصدى للكثير من شئون الطلبة

ونشاطهم الاجتماعي والثقافي ، فقد أقام الكثير من الحفلات الاجتماعية والترفيهية وعقد بعض الندوات الثقافية ، كانت اخرها الندوة التي كانت بعنوان (عدم الاختلاط في الجامعة ... إلى متى) ، ودعا للاشتراك فيها :

النائب خالد المسعود ، الدكتور سعد عبد ارحمن ، السيدة فاطمة حسين الدكتور عبد العزيز سلطان .

وكما هو الحال في أي مجتمع ، صغر أو كبر ، وفي أية مجموعة من الأفراد ، قل عددها أو كثر ، حتى بين أعضاء الأسرة الواحدة ، تختلف وجهات النظر فيما بينهم ، فيكون هناك مؤيدون لرأي معين ، ومعارضون له ، وفي النظام الديمقراطي ـــ وهو مانعيشه في الكويت كأسرة واحدة ـــ تمثل المعارضة رأى الأقلية ، فاذا استطاعت مع الوقت ، اقناع جمهرة الآخرين بما تطرحه من آراء وأفكار ، أصبحت لها الأغلبية وانتقل الطرف الآخر كأقلية إلى المعارضة ، وذلك عن طريق الانتخابات .

وفي ضوء ذلك يوجد في المجتمع الطلابي في جامعة الكويت بعض الطلبة المعارضين للهيئة الادارية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت ـــ فرع الجامعة ، وانطلاقا من صفتهم هذه بصفة عامة ، فضلا عن معارضتهم لمبدأ الاختلاط في الدراسة ، باعتبارهم من المتدينين المحافظين ، فقد وجدوا فرصتهم ، لاعلان معارضتهم في هذه الندوة ، والتصدي للهيئة الادارية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت (فرع الجامعة) ، لاسيما وان هذه الفئة المعارضة ترى أنه ليس بين المشتركين في الندوة ، صوت يعارض الاختلاط .

ولم يتصل المعارضون ، بأحد من زملائهم المشرفين على اعداد الندوة ، ولا بأحد من المسئولين في الجامعة ، للعمل على اشراكهم أو اشراك رأي

معارض ضمن المتكلمين في الندوة ، وكذلك لم يتبعوا الأسلوب المتبع ، بممارستهم حقهم في المناقشة وإبداء الرأي ، ودحض آراء غيرهم بالحجة ، عند فتح باب المناقشة ، بعد انتهاء المتكلمين في الندوة من عرض ماعندهم من آراء .

كما أنهم لم يلجأوا إلى وسيلة ديمقراطية أخرى ، وهي أن يعقدون أو يدعون إلى عقد مؤتمر أو ندوة أخرى ، لعرض وجهة النظر المعارضة ، ومايؤيدها من حجج وأدلة .

لم يسلك الفريق المعارض هذا السبيل أو ذاك ، وانما تصدى أربعة منهم هم :

بشير صالح ثنيان بالفرقة الأولى ــ علوم ، محمد محمود حيدر بالفرقة الرابعة ــ حقوق ، حمد فالح حمد الرشيد بالفرقة الرابعة ــ تاريخ ، حميد منصور قاسم الشهير بعبد الحميد الصراف بالفرقة الثالثة ــ حقوق ، لاعلان اعتراضهم ، بمجرد بدء التقديم للندوة ، وقبل بدء أي من المشتركين فيها الكلام ، مستغلين في ذلك الجو المشحون الذي بدا أنه يسيطر على القاعة منذ البداية ، نحو اتجاه معارض ، لموضوع الندوة ، وفي ضوء نوعية جمهرة الحاضرين ، إذ أيد صياحهم وهديرهم ، بل ، وتدافع بعضهم ، إلى فرض اشتراك اثنين منهم (محمد حيدر ، وحمد فالح) .

فنزل المشرفون على اعداد الندوة من طلبة الاتحاد الوطني ــ حرصا على عدم تطور الموقف ، وعلى غير المألوف ــ على رأي المعارضة المؤيدة بالصراخ من الحاضرين ، وأضافوا هذين الطالبين إلى المشتركين في الندوة والمعلنة أسماؤهم من قبل ، وذلك مع نيتهم بعدم اتاحة الفرصة لهما بالحديث ــ كما حدث عند قطع التيار الكهربائي عن الميكروفون بعد انتهاء المشتركين

في الندوة من كلامهم ــ وذلك لعدم اقتناع القائمين على الندوة بالطريقة التي اتبعتها المعارضة ، ولتفادي تطور الموقف .

وفي أثناء كل ذلك اندفع أحد الحاضرين من الجمهور (السيد يوسف القطان الموظف بوزارة الكهرباء) صاعدا إلى المنصة ، وفي يده القرآن الكريم ، رافعا اياه كحكم في موضوع الاختلاط ، واضعا اياه على الطاولة أمام المشتركين فيها ، وقد نزل بعد ذلك تاركا مكانه على المنصة للطالب محمد حيدر . وقد زاد سلوكه هذا في زيادة التوتر ضد الندوة .

وفي ضوء هذه الظروف وما لابسها من هرج ، وأخذ ورد ، وتبادل الألفاظ ــ لاسيما وأن عريف الندوة (بدر الرفاعي) ، كان ، بعد مقاطعته ، في حالة انفعال شديد ، مما زاد في حدة الموقف ــ ترك أحد المشتركين الندوة (الأستاذ خالد المسعود) ، وامتنعت أخرى عن الكلام (السيدة فاطمة حسين) ، وتكلم الآخران (الدكتور سعد عبد الرحمن والدكتور عبد العزيز سلطان) ، الا أنه وبالرغم من إشراك المعارضة على المنصة ، استمرت المقاطعة ، وعلا الضجيج من كل جانب ، مما يعكس انطباعا بأن المعارضة كانت بهدف المعارضة في ذاتها ، بصرف النظر عما يعرض من آراء .

ويستدعي الأمر استعراض ظروف : موضوع الندوة وتوقيتها ، وأسلوب الدعوة إليها ، والظروف التي ساعدت وأدت إلى ذلك الجو المشحون الذي سيطر على قاعة المسرح .

فبالنسبة إلى موضوع الندوة ، قال البعض ، إن هذا الموضوع يدعوا إلى الأخذ بمبدأ مخالطة الفتى للفتاة ، وما يترتب على ذلك من فساد ، وان ذلك يتنافى مع الدين ، وان توقيت الندوة جاء في العشر الأواخر من شهر

رمضان دون الأخذ في الاعتبار روحانية هذه الفترة .

وقد أوضح الآخرون أن موضوع الندوة في الواقع ، كموضوع مطروح للمناقشة أو توقيته لايخدش الدين أو العرف ، فلا حياء في الدين أو العلم، فضلا عن أنه سبق أن عقدت ندوة تناولته في التلفزيون اشترك فيها نائبان في مجلس الأمة ، ومحام ، كما عقدت حوله ندوة أخرى باشراف جمعية الخريجين منذ حوالي عامين ، اشترك فيها بعض أعضاء جمعية الاصلاح الاجتماعي ، فانه ، ماكان سيتمخض عن هذه الندوة ، اقرر لمبدأ الاختلاط .

ومع ذلك فقد وجد ذلك القول من يتولاه بالتأييد ، ويتناول الندوة وموضوعها بالتعريض ، وكان ذلك في أحد الأحاديث الاذاعية من أيام هذه الفترة من شهر رمضان ، وفي خطب وأحاديث بعض ائمة المساجد ، التي استنكرت موضوع الندوة ، وحثت على حضورها ، مما عبأ نفوس الكثيرين ، خصوصا العديد من الشباب صغار السن (صورتان رقم ١ ، ٢) ، الذين مثلوا جمهرة الحاضرين ، حتى أنهم كانوا يحضرون إلى الندوة في صورة جماعات صغيرة ، وفي وقت مبكر ، بدأ قبل الندوة بساعة ، فشغلوا أماكنهم في أرجاء القاعة ، وكان واضحا أنهم ليسوا من طلبة الجامعة ولا من جمهور المواسم الثقافية التي تعقد في مسرح الجامعة ، ولم يكن مجرد التأثير الديني العفوي هو الباعث ، إذ عقدت ندوة دينية في ١٩ رمضان ، أي قبلها بأسبوع ، عنوانها (جولة في رحاب القرآن الكريم) للأستاذ محمد سلام مدكور الأستاذ بقسم الشريعة الاسلامية ، ولم تشغل من القاعة إلا بعض صفوفها الأمامية . كما ساعد أيضا في تعبئة النفوس وتصعيد شحنتها ، اسلوب مجلة المجتمع في التهجم غير العلمي على الجامعة والقائمين عليها ومجلسها وطلابها وطالباتها مما دعا اتحاد الطلبة إلى إصدار بيان للرد على

المجلة .

وقد أشار بعض من استمعت إليهم اللجنة إلى أن السيد عبد الواحد أمان كان من بين الحاضرين وكان يؤشر للحاضرين للصياح أو الهدوء ، .. فكانوا يستجيبون له ، ولو أنه نفى ذلك عند الاستفسار منه عن ذلك .

والجدير بالذكر أن الدعوة إلى الندوة ، كما هو الحال بالنسبة إلى غيرها من الندوات الثقافية التي تعقد في الكويت ، لم تكن دعوة خاصة ، بل أن بعض الجرائد (السياسة في ١٩٧١/١١/١٣ ، مجلة الطليعة في ١٩٧١/١١/١٣) ، نشرت الدعوة إلى حضور الندوة ، وأشارت إلى أن الدعوة عامة ، كما أشير إلى ذلك في برنامج « صحافتنا اليوم » في التلفزيون ، فضلا عما لموضوع الندوة من جاذبية سواء للمؤيدين أو المعارضين .

وفي ظل هذا الجو المتوتر حضرت الجمهرة المعارضة للندوة ، وعندما بدأ الطلبة المعارضون في التصدي والصياح لاستمرار الندوة ، بالطريقة التي أشرنا إليها ، بدأ الخروج على النظام بالصراخ والصياح والمقاطعة وتبادل الألفاظ ، فيما بين مؤيد ومعارض (صورة رقم ٣) ، واختلط الحابل بالنابل ، وفلت الزمام ، وأصبح كل يلقي بدلوه بالطريقة التي يراها ، وكانت جموع الحاضرين تتلقف الصوت المعارض ، تؤيده ، بل وتغالي في ذلك ، وسيطرت روح الحشد والانفعال على الحاضرين ، مما دعا المشرفين على الندوة إلى الاتصال بالشرطة ، وطلب قوة للمحافظة على الأمن خوفا من تطور الموقف . واستمرت المقاطعة ودام الصياح ، حتى بعد إشتراك اثنين من المعارضة في الجلوس على المنصة ، وقد تكلم اثنان فقط من المدعوين إلى المشاركة في الندوة (الدكتور سعد عبد الرحمن ، والدكتور

عبد العزيز سلطان) ، واستمر الصخب ـ وذلك ان دل على شيء ، فانما يدل على عزم المعارضة على افشال الندوة لا المشاركة فيها ـ ورأى المشرفون على الندوة ، من طلبة الاتحاد ، وقف الندوة ، حتى لايتطور الموقف ، فطلب رئيس الاتحاد الوطني ، من أعضاء الاتحاد ترك القاعة ، كما طلب من الطالبات الخروج حرصا على سلامتهن ، فحاولت المعارضة أن تقول كلمتها وتبدي رأيها المعارض ، وتسمعه للحاضرين قبل خروجهم ، فلجأ المشرفون على الندوة إلى تعطيل الميكروفون ، واطفاء الأنوار مما أثار ثائرة الآخرين ، وتدافع الناس إلى الأبواب والدرج للنزول ، وحدث هرج ومرج ، وبعض التشابك بالأيدي نتجت عنه إصابة بسيطة لطالبين من طلبة الاتحاد (صورة رقم ٤) .

هذا وتؤكد اللجنة أنها تحققت ، باجماع من استمعت إليهم ممن حضروا الندوة ـ معارضين ومؤيدين ـ من أن القرآن الكريم لم يمس بسوء ، ولم يتعرض إليه أحد ، فضلا عن أن ذلك بعيد التصور ، فالقرآن الكريم هو كتاب الله ، يحرص عليه الجميع .

وتتشرف اللجنة بأن تعرض ما انتهت إليه من وقائع على مجلس الوزراء الموقر .

وزير التربيـة
والرئيس الأعلى للجامعة
(جاسم خالد المرزوق)

ـ ٢ ـ

القراءة التحليلية الناقدة للتقرير تكشف الحقائق التالية :

أولا : أثبت التقرير ـ دون أن يسمى جهة معينة ـ المسؤوليات التالية على معارضي الاختلاط :

١ ـ إن المعارضين لم يسلكوا الطريق الشرعية التي كانت مفتوحة أمامهم للتعبير عن رأيهم لأنهم « لم يتصلوا بأحد من زملائهم المشرفين على إعداد الندوة ولا بأحد من المسؤولين في الجامعة للعمل على اشراكهم أو اشراك رأي معارض ضمن المتكلمين في الندوة . وكذلك لم يتبعوا الاسلوب المتبع بممارستهم حقهم في المناقشة وإبداء الرأي ودحض آراء غيرهم بالحجة عند فتح باب المناقشة بعد انتهاء المتكلمين في الندوة من عرض ما عندهم من آراء » .

٢ ـ إن المعارضين خرقوا أخلاقيات العمل الديمقراطي في التعبير عن آرائهم لأنهم لم « يلجأوا إلى وسيلة ديمقراطية أخرى وهي أن يعقدوا أو يدعوا إلى عقد مؤتمر أو ندوة أخرى لعرض وجهة النظر المعارضة وما يؤيدها من حجج وأدلة » .

٣ ـ أثبت التقرير على المعارضين سوء النية والقصد المبيّت لإفشال الندوة من قبل أن تبدأ الندوة فقد « تصدى أربعة منهم .... لأعلان اعتراضهم بمجرد بدء التقديم للندوة وقبل بدء أي من المشتركين فيها الكلام .... مستغلين في ذلك الجو المشحون الذي بدأ يسيطر على القاعة منذ البداية نحو إتجاه معارض لموضوع الندوة ، وفي ضوء

نوعية جمهرة الحاضرين إذ أيّد صياحهم وهديرهم بل وتدافع بعضهم إلى فرض اشتراك أثنين منهم ...... فنزل المشرفون على إعداد الندوة من طلبة الاتحاد الوطني ـــ حرصا على عدم تطور الموقف ـــ على رأي المعارضة المؤيد بالصراخ من الحاضرين وأضافوا هذين الطالبين إلى المشتركين في الندوة والمعلنة أسماؤهم من قبل » .

٤ ـــ أثبت التقرير على المعارضين للندوة مسؤولية (التعبئة المسبقه) ضد الندوة وتهيئة (جو مشحون) (بدأ يسيطر على القاعة منذ البداية باتجاه معارض لموضوع الندوة) وكان مصدر هذا (الجو المشحون) نوعية (جمهرة الحاضرين) .. الذين أدى (صياحهم وهديرهم وتدافع بعضهم إلى فرض اشتراك اثنين منهم) في لجنة الندوة .

٥ ـــ أثبت التقرير أن التعبئة ضد موضوع الندوة كانت قد تمت قبل عقد الندوة بزمن طويل « في أحد الاحاديث الاذاعية من أيام شهر رمضان وفي خطب وأحاديث بعض أئمة المساجد التي استنكرت موضوع الندوة وحثت على حضورها مما عبّأ نفوس الكثيرين خصوصا العديد من الشباب صغار السن الذين مثلوا جمهرة الحاضرين « .. الذين كانوا يحضرون إلى الندوة في صورة جماعات صغيرة وفي وقت مبكر بدأ قبل الندوة بساعة فشغلوا أماكنهم في أرجاء القاعة وكان واضحا أنهم ليسوا من طلبة الجامعة ولا من جمهور المواسم الثقافية التي تعقد في مسرح الجامعة » .

٦ ـــ أثبت التقرير اشتراك عناصر غير جامعية في إثارة الشغب الذي وقع

ضد الندوة إذ « اندفع أحد الحاضرين من الجمهور » و « هو موظف في وزارة الكهرباء .... صاعدا إلى المنصة وفي يده القرآن الكريم رافعا إياه كحكم في موضوع الاختلاط واضعا إياه على الطاولة أمام المشتركين فيها » وقد « زاد سلوكه هذا في زيادة التوتر ضد الندوة » . كذلك شهد بعض من استمعت إليهم اللجنة بأن « السيد .... كان من بين الحاضرين وكان يؤشر للحاضرين للصياح أو الهدوء » .

٧ ــ أثبت التقرير أن الشغب ضد الندوة كان هدفا مبتغى في ذاته . « فعلى الرغم من اشتراك المعارضة على المنصة .... استمرت المقاطعة وعلا الضجيج من كل جانب مما يعكس انطباعا بأن المعارضة كانت بهدف المعارضة في ذاتها بصرف النظر عما يعرض من آراء » .

٨ ــ نفى التقرير صراحة أن يكون الدافع الديني هو الذي هيّج عواطف المعارضين أو أثار نخوتهم على الدين « فلم يكن مجرد التأثير الديني العفوي هو الباعث .. إذ عقدت ندوة دينية في ١٩ رمضان ... » أي قبل ندوة الاختلاط باسبوع واحد « عنوانها ... جولة في رحاب القرآن الكريم » للأستاذ محمد سلام مدكور الاستاذ بقسم الشريعة الاسلامية ولم تشغل من القاعة إلا بعض صفوفها الأمامية » .

٩ ــ أثبت التقرير مسؤولية مجلة (المجتمع) في الفتنة « فقد ساعد أيضا في تعبئة النفوس وتصعيد شحنتها اسلوب مجلة (المجتمع) في التهجم

غير العلمي على الجامعة والقائمين عليها ومجلسها وطلابها وطالباتها ، مما دعا اتحاد الطلبة إلى إصدار بيان للرد على المجلة » .

١٠ ـ أخيرا ... أثبت التقرير أن « إفشال الندوة » كان قد وقع مع سبق الاصرار والترصد كما يقول رجال القانون . ذلك أن الصخب والشغب الذي استمر حتى بعد اشتراك اثنين من المعارضين في الندوة ...... « إن دل على شيء فإنما يدل على عزم المعارضة على إفشال الندوة لا المشاركة فيها » .

ثانيا : من الناحية الأخرى أثبت التقرير على منظمي الندوة ... الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ـ فرع جامعة الكويت ... المسؤوليات التالية :

١ ـ اتهم التقرير منظمي الندوة بالمراوغة والخديعة .. فهم نزلوا على رأي المعارضة باشراك ممثلين عنها في الندوة « مع نيتهم بعدم اتاحة الفرصة لهما بالحديث كما حدث عند قطع التيار الكهربائي عن الميكروفون بعد انتهاء المشتركين في الندوة من كلامهم وذلك لعدم اقتناع القائمين على الندوة بالطريقة التي اتبعتها المعارضة » .

٢ ـ اعتبر التقرير عريف الحفلة ... من عناصر تأجيج الموقف « لأنه كان في حالة انفعال شديد مما زاد في حدة الموقف » .

٣ ـ اتهم التقرير منظمي الندوة بحرمان الفئة المعارضة ـ قصدا وعمدا ـ من « أن تقول كلمتها وتبدي رأيها المعارض وتسمعه

للحاضرين قبل خروجهم ، فلجأ المشرفون على الندوة إلى تعطيل الميكروفون وإطفاء الأنوار مما أثار ثائرة الآخرين » .

ثالثا : في ختام تقريرها أكدت اللجنة « أنها تحققت بإجماع من استمعت إليهم ممن حضروا الندوة ــ معارضين ومؤيدين ــ من أن القرآن الكريم لم يمس بسوء ولم يتعرض إليه أحد فضلا عن أن ذلك بعيد التصور فالقرآن الكريم هو كتاب الله ... يحرص عليه الجميع » . وبهذا أغلقت بابا كبيرا للفتنة حاول البعض فتحه بجهالة وسوء تقدير .

إجمالًا ..... ماذا فعل تقرير لجنة تقصي الحقائق ؟

ببساطه .....

لقد اشرك كلتا الجهتين المختصمتين في المسؤولية وجعل لكل منهما « نصيبا » من المظلومية و « كفلا » من الظلم ولعل هذا « الاشراك » هو الذي لم يرض أيا من طرفي النزاع .... ولعله هو أيضا المسؤول عن سمة « اللاحسم » التي ختمت بها القضية وضيّعت الحساب على المسؤولية المقترفة أو كما قالت مجلة (البلاغ) أن « مجلس الجامعة بعد اطلاعه على التحقيق المذكور رأى الاكتفاء بتقديمه لمجلس الأمة وعدم إحالته إلى النيابة العامة لأنه يتضمن ... خلافا طلابيا بين الطلاب أنفسهم وليس من اللائق جرجرة الطلاب والطالبات إلى النيابة العامة للتحقيق معهم[1] » . من الناحية الاجرائية .. طرح تقرير لجنة تقصي الحقائق للنقاش في جلسة مجلس

(١) مجلة البلاغ ــ العدد ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢ ــ ص ١٩

الأمة ليوم ١٩٧١/١٢/٢٢ ، واستثار من بعض الأعضاء ردود فعل حانقة تعبيرا عن عدم رضاهم عنه . ولكن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزارء الأستاذ عبد العزيز حسين ، قرر قضية مهمة حين قال .. « هناك خطاب مرفق بالتقرير ولم يقرأ ولو تلاه الأعضاء لاكتفوا بما دار من النقاش ، وفيه يقول سمو ولي العهد لسعادة رئيس مجلس الأمة أنه سيجري الاتصال بالنيابة إذا رؤي ذلك لمجازاة المتسببين[٢] » .

وكان المعنى الواضح لملاحظة وزير الدولة إن الحكومة أعطت مجلس الأمة خيارين إزاء التقرير . الخيار الأول المصادقة على التقرير وإقرار فكرة إحالته إلى النيابة العامة «إذا رؤي ذلك لمجازاة المتسببين » . أما الخيار الثاني فكان أن يصادق المجلس على التقرير من دون طلب إحالته إلى النيابة ، وهذا ما فعله المجلس في جلسته ليوم ١٩٧١/١٢/٢٨ حين صادق على التقرير وأغفل فكرة إحالته إلى النيابة ، وبهذا بدت القضية وكأنها قد أغلقت من قبل المجلس[٣] .

---

(٢) جريدة السياسة ــ العدد ١٢٦٤ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٣ ــ ص ٥

(٣) يراجع العدد ٢٩٣٨ من جريدة الرأي العام الصادر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٩ والعدد ١٢٧١ من جريدة السياسية ليوم ١٩٧١/١٢/٢٩ للوقوف على كيفية اتخاذ المجلس قراره بشأن تقرير لجنة تقصي الحقائق .

القسم الثالث

عندما ينجلي غبار المعركة

الفصل التاسع

الثمالة المرّة

ـ ١ ـ

النهاية التي انتهى إليها تقرير « لجنة تقصي الحقائق » لم تحسم الموقف الذي نجم عن أحداث الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧١ ، وقد دفع هذا الموقف بالأطراف المتصارعة إلى أن يحاول كل منها تسجيل نقاط انتصار ضد الفريق الآخر يؤكد بها ذاته ، وهذا ما أبقى باب التعرض للجامعة مفتوحا ، كما أبقى إغراءات الاستيصاء عليها غير ذات حدود ، وكانت جمعية الاصلاح الاجتماعي وأنصارها سبّاقين في هذا المضمار من دون شك ، وقد ظلت الجمعية وأنصارها يتسقطون كل ما يمارسه طلبة الجامعة من وجوه النشاط الجامعي العادي . ومن طرائف ما وقع في هذا الصدد أن النائب المرحوم محمد الوسمي وقف في مجلس الأمة ذات يوم من ربيع عام ١٩٧٢ ليروي لزملائه الحادثة التالية التي كان هو بطلها . قال رحمه الله ...

« لا داعي لكتمان الحقائق . فلقد رأيت بعيني بعض الرحلات المختلطة ، وتأكدت من ذلك بنفسي . ذات يوم شاهدت رتلا من السيارات يواصل

سيره إلى مكان معين ، فسألت عن هذه السيارات وهدفها ، فعرفت أنها رحلة جامعية مختلطة . ركبت سيارتي وتبعت القافلة ، ومازلت أتابعها حتى وصلت إلى نويصيب . وهنا شاهدت شيئا مؤسفا ومحزنا . فقد رأيت الطلبة والطالبات مثنى مثنى .. أي أن كل طالبة وطالب يبتعدان عن محط القافلة وينفردان ببعضهما في مكان ناء . سألت السائق فقال هذا شيء عادي ويحدث كل مرة[1] ... » .

وسواء كانت الواقعة وما تبعها صدفةً أم ترتيبا ، فإن جمعية الاصلاح الاجتماعي لم تضيّع وقتا طويلا لاهتبالها لتسجل لنفسها أول نصر حقيقي على الجامعة تمحو به أو تخفف آثار النقد الوطني العام الذي قوبلت به إبان عاصفة الثالث عشر من نوفمبر . وعلى هذا .. وفي يوم ١٧ صفر ١٣٩٢ هـ الموافق ١٩٧٢/٤/١ وجّه رئيس الجمعية إلى وزير التربية الرئيس الأعلى للجامعة خطابا رسميا من الجمعية برقم الصادر (١٠٢) ، (يطلب) فيه من الوزير وقف الرحلات الطلابية المشتركة . وقد استجاب السيد الوزير لطلب الجمعية استجابة فورية ، فوجّه إلى الأمين العام للجامعة الخطاب التالي ، كما نشرته مجلة (المجتمع) :

السيد المحترم أمين عام الجامعة

بعد التحية ،

حيث أن نظام الاختلاط غير مصرح به بالجامعة وأن اشتراك الطالبات والطلاب برحلات مختلطة يتنافى والنظام المذكور .

---

(١) مجلة المجتمع - العدد (٩٤) بتاريخ ٢٠ صفر ١٣٩٢ هـ - ٤ ابريل ١٩٧٢ ، ص ٤ ، الكويت .

لذا أرجو توقيف أية رحلة مشتركة من قبل الجامعة مستقبلا .

مع خالص تحياتي ،،،

وزير التربية

جاسم خالد المرزوق(٢)

١٩٧٢/٤/١

وقد لفت انتباه الناس يومئذ أن تاريخ خطاب الوزير هو تاريخ خطاب الجمعية بوقف الرحلات الجامعية المشتركة عينه مما يعني أن تلبية الطلب تمت بسرعة استثنائية بالنسبة لقرار من هذا النوع ، كما أن قرار السيد الوزير لم يرجع إلى أية مادة من مواد القانون (٢٩) لسنة ١٩٦٦ ، ولا للائحة التنفيذية لهذا القانون .

بعد يومين من اتخاذ القرار أحال السيد الوزير إلى السيد رئيس جمعية الاصلاح الاجتماعي صورة من الخطاب الموجّه إلى الأمين العام مع خطاب تطميني يؤكد فيه « خالص شكره » للجمعية على طلبها وقف الرحلات الطلابية المشتركة .

فيما يلي نص خطاب الاحالة كما نشرته (المجتمع) :

السيد المحترم رئيس جمعية الاصلاح الاجتماعي
بعد التحية ،

تلقيت رسالتكم المرقمة ١٠٢ والمؤرخة ١٧ صفر ١٣٩٢ هـ الموافق ١٩٧٢/٤/١ في شأن الرحلات المشتركة بالجامعة . هذا ولا يسعني إلا أن

---

(٢) مجلة المجتمع ــ العدد (٩٥) بتاريخ ٢٧ صفر ١٣٩٢ هـ ــ ١٩٧٢/٤/١١ ، ص ٧ .

أتقدم بخالص شكري وتقديري لما أبديتموه من ملاحظات . أرجو الاحاطة بأننا قد أصدرنا تعليماتنا إلى المسؤولين بالجامعة بتوقيف جميع الرحلات المنوه عنها مستقبلا .

وأرفق لكم نسخة من كتابنا الموجه للسيد أمين عام الجامعة في هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وزير التربية

جاسم خالد المرزوق(٣)

١٩٨٢/٤/٣

لقد استوقف المتتبعين لطلب الجمعية وقف الرحلات الجامعية المشتركة والاستجابة الفورية لها ثلاثة أمور :

الأول : إن الجمعية لم تنشر أصل خطابها المرقم ١٠٢ ولم يعرف أحد محتواه . كذلك لم يفعل وزير التربية ذلك ليعرف الناس إن كان هناك مبررات عملية كافية لتلبية الطلب وبهذه السرعة غير الاعتيادية .

الثاني : إن الجمعية جهة أهلية شأنها شأن باقي الجمعيات الأهلية والمنظمات الشعبية على حين أن الجامعة مؤسسة حكومية تعود الولاية عليها للدولة ولها مرجع تشريعي تنفيذي هو مجلس الجامعة ، فكيف استطاعت مؤسسة أهلية أن تملي إرادتها على مؤسسة حكومية

---

(٣) المرجع المتقدم نفسه .

كبرى مثل الجامعة ؟ وإذ وقعت هذه السابقة .. فهل تعتبر تسليما بحق الجمعيات الأهلية الأخرى أن تمارس سلطانا على مؤسسات الدولة كالسلطان الذي مارسته جمعية الاصلاح الاجتماعي على الجامعة متجاوزةً مجلس الجامعة الذي هو مصدر الافتاء في شؤون الجامعة ومستودع القوة القانونية لذلك ؟ .

الثالث : إن السرعة التي استجاب بها الوزير لطلب الجمعية ، جعلت الأمر يبدو وكأنه نصر واضح لجمعية الاصلاح على غرمائها من الجامعيين وحلفائهم في المجتمع . ولم تخف الجمعية فرحها بهذا النصر وإن تكن حاولت أن تطامن منه بقولها أن الاعلان عنه ... « ليس المقصود منه إظهار الانتصار للرأي أو لوجهة النظر ، فهذا شيء مستبعد تماما لاعتبارين اثنين (أولهما) أن الصراع دائر بين قيم الاسلام وبين التيارات الغازية وأي خطوة تتجه إلى توكيد القيم الاسلامية إنما هي دعوة للقيم الاسلامية ، وليست انتصارا لأشخاص ولا لجهات .

(ثانيا) ينبغي أن يكون معروفا أن التظاهر بالانتصار لا يتفق مع الاخلاص لله في العمل[٤] » . غير أن مجلة (المجتمع) ــ رغم حنان التواضع في تسجيل النصر ــ سرعان ما عادت إلى لغتها التقليدية ففسرت قرار الوزير على أنه « رمز للحرص على حماية النشء من الاهمال الخلقي والروحي » . ثم هي لم تمارِ بعد ذلك في إعلان نيتها على جعل هذه الانتصار المبدأي توطئة لممارسة سلطة

---

(٤) المرجع السابق ــ ص ٧ .

أكبر على الجامعة في القابل من الأيام ، فراحت تقرر في جرأة جريئة .. « إن الفضائل تجر بعضها ومن هنا فإن المدّ الأخلاقي ينبغي أن يأخذ مداه عمقاً وارتفاعا ، وينبغي أن تزال كل الحواجز التي تحول دون تجمع الفضائل في وحدة واحدة[٥] » .

على أنه إذا كانت جمعية الاصلاح الاجتماعي قد كسبت هذه الجولة المميزة ، فإنها لم تستطيع أن تكسب من الرأي العام إلى دعواها ضد المسلكيات الجامعية الجديدة إلا نفرا قليلا كان خير ما مثلهم الاعلان التالي الذي ظهر في جريدة الرأي العام يوم الأحد ١٩٧٣/١٠/١٤ في الصفحة الرابعة من الجريدة :

« ... باسمي وباسم قبيلة العجمان ، وبإسم كل قبيلة ترفع شعار الشرف .. نعلن عن رفضنا لفكرة الاختلاط في كافة المجالات ، وعن عدم تأييدنا لأي شخص يحبذ هذه الفكرة .

هذا وأننا سنعمل على سحب ثقتنا من ممثلينا في مجلس الأمة ، فيما لو ساعدوا على هذا النهج . وبالتالي فإننا نحذر كافة الاخوان من ارتكاب هذا الخطأ بحق أبنائنا وبناتنا .. آملين أن يوفقنا الله لما فيه خير هذه الأمة وصلاحها[٦] » .

عنهم/ فهيد حمد الهاشمي

أما القضية نفسها فقد بقيت حية في صفوف الجامعيين الذين لم يتزحزحوا عن مواقفهم الأصلية في النظر إلى الاختلاط ، أو كما قال أحد

---

(٥) المرجع السابق نفسه .

(٦) جريدة الرأي العام ـــ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٤ ، ص ٤ ، الكويت .

المسهمين في ديمومة الحوار « إن ترديد كلمة الاختلاط في بعض الأفواه يأتي ممزوجا باستدلال عاطفي معتم من مشاعل الحقيقة الواضحة فتبدو الصفة بمثابة تعبير خاطيء لوصف عملية أصبحت ظاهرة طبيعية تمارس في أركان وأماكن عامة أكثر خطرا وأقل وقارا من الحرم الجامعي ... فتواجد فتاة وفتى في فناء جامعي أكاديمي مطوّق بأسوار الجدية والهدف المشترك الواحد من أجل تحقيق مكاسب وتطلعات هذا البلد أمر يبدو لي ذا طابع قدسي تتداعى من حوله كل صور الأفكار والخيالات المتدنية في نفس كل طالب وطالبة[7] » .

— ٢ —

لقد قاد الحوار المستديم حول قضية الاختلاط إلى رصد ظواهر اجتماعية جديدة ومحاولة تشخيص الدوافع السياسية والحزبية وراءها . وفي هذا الاتجاه نشر السيد يحي الربيعان دراسة ممتعة في نشرة (الرابطة) التي تصدرها رابطة الاجتماعيين الكويتيين في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٧٣[8] عن (انتشار ظاهرة الزي الاسلامي بين طالبات المدارس والجامعة) . وقد بدأ السيد الربيعان دراسته بملاحظة أنه « قبل ثلاث سنوات لم نكن نشاهد فتاة واحدة من فتياتنا تلبس الزي الاسلامي بينما اليوم نشاهد انتشار هذا الزي في المدارس المتوسطة والثانوية وداخل المجتمع الجامعي بشكل خاص وهذا الزي يمثل أول علامات التدين المتطرف الذي

(٧) سليمان المواشي ـ شجون الاختلاط ... جريدة السياسة ، ص ٥ ، ١٩٧٣/١٠/٢ .

(٨) وأعيد نشرها في عدد أكتوبر / نوفمبر (٦١ ـ٦٢) من مجلة (الاتحاد) لعام ١٩٧٣ كذلك أعيد نشرها في (الاتحاد) مرة ثالثة في العدد (٨٦) نوفمبر ١٩٧٨ .

بدأ يتغلغل في تفكير الأجيال الصاعدة من بناتنا . فما هي دوافع ظاهرة الزي الاسلامي وانتشاره بين الفتيات وبسرعة وبشكل مذهل ؟ » وخرج يحي الربيعان ببعض النتائج المهمة وهو يلتمس الاجابة على الأسئلة التي طرحها . من هذه النتائج أن انتشار الزي الاسلامي « ليس مجرد رد فعل عملي ضد الموديلات النسائية القصيرة » بل هو « خطة لفكر منظّم ومخطط مدروس للوصول إلى غايات معينة . إن هذه الفتاة أو تلك التي نشاهدها واقفة عند باب المدرسة أو الجامعة مرتدية الزي الاسلامي وهو عبارة عن إشارب تغطى به رأسها وفستان ماكسي بكم طويل لا يجعل شيئا من جسدها يظهر سوى كفيّها ووجهها فقط ... هذه الفتاة الجامعية أو تلك الثانوية لم تلبس هذا الزي لمجرد أنه خطر على بالها . بل لذلك قصة طويلة فهي قبل أن تقدم على ارتدائه مرت بمراحل طويله واختبارات عديدة وقاسية مع النفس » . بعد هذا روى السيد الربيعان قصة إحدى المحجبات مع الزي الاسلامي .

قال يحي الربيعان :

« حينما سألتها وهي طالبة برابعة ثانوي عن بداية قصتها مع لبسها الزي الاسلامي أجابت بعد تردد وبعد أن حلّفتني اليمين بعدم إفشاء القصة ... قالت ...

« لقد كنت في السابق أي قبل عامين أرتدي الملابس القصيرة وأتتبع الموضه ولم أفكر إطلاقا بأنه سيأتي يوم وأرتدي به هذا الزي ، ولكن في يوم ما جاءتني إحدى زميلاتي بالمدرسة وأخذت تستدرجني إلى ارتداء هذا الزي الذي تراه عليّ الآن ، وذلك بعد أن حدثتني طوال مدة أسبوع عن شؤون

الدين وعن عذاب الآخرة حتى أثارت عندي الشعور الديني ، فوجدت نفسي في حيرة وفي صراع مع نفسي ، كيف أرتدي هذه الملابس ؟ وكيف سأواجه بها زميلاتي في المدرسة ؟ وفي الحقيقة لم أتعب في البحث عن جواب ، حيث كانت زميلتي مستعدة للرد على كل تساؤلاتي ، فقالت لي : بالتدريج ياحبيبتي ، غدا ضعي ـــ ايشارب ـــ على رأسك وبعد غد ارتدي تنوره طويلة وبعد ذلك كم طويل وهكذا ، وفعلا بدأت كما قالت لي إلى أن أصبح الأمر شيء عادي عندي وعند زميلاتي في المدرسة .

ـــ وهل ترتدين هذه الملابس دائما وفي كل المناسبات ؟

ـــ طبعا ممنوع علينا أن نرتد ، وهذا شرط أساسي حينما وافقت على ارتداء هذا الزي .

ـــ ومن هو الذي يمنعك ؟

ـــ البنات اللائي اجتمع معهن .

ـــ متى وكيف ولماذا تجتمعون ؟

ـــ نحن اللاتي نلبس الملابس الاسلامية نجتمع كلنا في بيت مرة أو مرتين في الأسبوع لنسمع الدرس ونبحث في شؤون الدين والحياة ونتلقى التعليمات .

ـــ ماهي التعليمات التي تعطى لَكُنَّ ؟

ـــ التعليمات التي تعطى لنا هي : كيف نواجه أسئلة الناس وكيف نؤثر على البنات ونقتادهم إلى ارتداء الملابس الاسلامية ، وقبل ذلك نتدرب على كيفية ارتداء ملابسنا ، بحيث نتحكم بها حتى لا نجعل شيء من جسمنا يظهر غير الوجه والكفين لكي لا نكون موضع تهكم من قبل

البنات في المدرسة أو الشارع ونستمع أيضا في الدروس إلى شروح كثيرة تتناول كل جانب من جوانب الحياة اليومية .

ـــ واجتماعاتكم هل يدخلها رجال الدين ؟

ـــ لا ... وإنما لنا جلسات خاصة معهم في المسجد .

ـــ كم طالبة في مدرستك تلبس هذا الزي ؟

ـــ في بداية العام كانت واحدة والآن وصل عددنا والحمد لله إلى (١١) .

ـــ في السنة القادمة حينما تحصلين على الثانوية العامة ، هل ستلتحقين بالجامعة ؟

ـــ لا .. إنني أكره الجامعة ، لأن بادرة الاختلاط بدأت تظهر فيها وربما تعمم في المستقبل ..

ـــ السينما والمسرح ... ما هو موقفكم منهما ؟

ـــ نحن في اجتماعاتنا . طرحنا كل هذه الأمور وناقشناها وحصل حولها انقسام ، مؤيد ومعارض ، ولايزال هذا الموضوع قيد البحث ولكن الأكثرية لا تؤيد دخولنا السينما والمسرح ، طالما فيه اختلاط ونظرات .

وحينما طرحت عليها أسماء لبنات في المدارس المتوسطة والثانوية يلبسن نفس الزي قالت على الفور أنني أعرفهن جيدا ولقد التقيت بهن وهنأتهن بالايمان .

وفي سينما السالمية أثناء عرض فيلم (العراب) التقيت بفتاة جامعية أعرفها جيدا كواحدة من اللواتي يلبسن الزي الاسلامي وكان لقائي مفاجأة لها ومفاجأة لي حيث كانت ترتدي العباءة السوداء وملفع أسود على رأسها وطبعا ملابسها طويلة ...

وفي اليوم الثاني حينما التقيت بها وسألتها عن سبب ارتدائها للملابس الشعبية ــ التنكرية ــ التي شاهدتها في السينما قالت : حتى (لاننفضح) حيث أنه ممنوع علينا أن ندخل السينما بزينا الاسلامي . وهي تقصد بجهة المنع هنا « التجمع الاسلامي » الذي هي تعتبر عضوة فيه » .

بعد هذه الرواية المثيرة للاهتمام طرح يحي الربيعان جملة تساؤلات واستخلاصات خطيرة فقال :

« وفي عدة مناسبات كنت أسأل بعض هؤلاء الطالبات المتحجبات : ألا تشعرن أحيانا بوجود تناقضات واضحة بين ماتتعلمونه في دروس العلوم والفلسفة من جهة وبين ما تتعلمنه من دروس الدين من جهة أخرى ؟ وكان جوابهن بالايجاب . وعندما سألتهن ماذا تفعلن عندما تواجهن مثل هذه التناقضات ؟ كان جوابهن أنها تزعجهن بصورة خفية ولكن من وجهة نظر علميه ، كان عليهن أن يرددن لاستاذ الديانة المعلومات التي تلقوها منه ، وأن يرددو لاستاذ العلوم والفلسفة الآراء التي درسهم أياها وإلا لما نجحوا في الامتحان ، أما بالنسبة للتفكير الجدي بهذه التناقضات والربط بين هذه المعلومات والآراء فلم تكن مسألة واردة بالنسبة إليهن اذا تفاقمت وتضخمت في الانسان فإنها تولد نوعا من الشلل الفكري والعلمي يمنعه من أن يكون إنسانا منتجا وفعالا . هذا اذا لم تؤد مثل هذه الحالة إلى التفكك والعزلة المصطنعة وقتل نمو التفكير العلمي الموضوعي .

إن هذه الفئة من الطالبات لا يحاولن التوفيق بين العقل والايمان ، وعدم قدرتهن على التفكير التوفيقي لتدل على ضعف في ثقافتهن أو في طريقة استعمالهن لثقافتهن متى توفرت .

كذلك فإن هذه الفئة من الطالبات اللواتي اتخذن موقف ديني مغلق ومتشدد في تعصبه ، ومغال في التمسك بدقائق الفرائض الدينية وهن يعبرن في كل مناسبة عن سخطهن الشديد لأي أفكار تقدميه أو عملية .

ولاحظت أيضا أن هذه الفئة من الطالبات تعمل ضمن تجمع إسلامي مخطط له مسبقا ويأخذ طريقه في الانتشار بسرعة بين الأوساط الطلابية باعتبار أنها ثمار المستقبل ، ونجد أن المؤسسات الاسلامية هي التي تغذي هذا المخطط تحت شعارات دينية ملفقه . »

★ ★ ★

إن إمكانيات الاستخلاص من رواية السيد الربيعان واستنتاجاته كثيرة . فهي من ناحية كشفت عن قيام (تنظيمات) سرية تدير عملية التوجيه للشباب بدءًا من المرحلة الثانوية وربما المتوسطة وصعودا إلى الجامعة ولم يكن هناك ما يضمن الاّ تستحيل هذه النشاطات إلى فعاليات سياسية أكثر نشاطا وأبعد تطلعا في وقت ما . ومن ناحية أخرى هي أبانت عن (الارهاب الفكري) الذي تمارسه التنظيمات السرية ضد أعضائها لمنعهم من الرجوع عن المنهج الذي استدرجوا للسير فيه . فقد استعملت الفتاة كلمة (نرتد) عن لبس الزي الاسلامي والفعل كما هو واضح مشتق من مصطلح (الردة) وهي ذنب كبير العقوبة في الفكر الديني . ومن الآثار التخريبية التي رصدها السيد الربيعان ..... السلوك الازدواجي الناجم عن الصراع النفسي عند هؤلاء الشباب بين الرغبة الحقيقة في التمتع بمتع الحياة البريئة مثل الذهاب إلى مشاهدة فيلم سينمائي وبين ما يفرضه التلقين التنظيمي من زهد مصطنع يدفع إليه الخوف أكثر مما تقود إليه القناعة .

كذلك تكشّف للسيد الربيعان هذا الفصام الحاد في الشخصية الذي يلقحه الصراع النفسي بين ما يلقنه (التنظيم) لأفراده وبين ماتعلمه المدارس الحديثة من علوم وفلسفة والذي يفرض في النهاية على الفتيات أن « يرددن لاستاذ الدين المعلومات التي تلقوها منه وأن يرددوا لاستاذ العلوم والفلسفة الآراء التي درّسهاهن » وأي تخريب يمكن أن يكون أخطر أو أقبح من هذا التخريب لعقل الانسان وضميره .

— ٣ —

العام الدارسي ٧٣/٧٢ شهد تفجيرا جديدا في قضية الاختلاط وأعادها إلى مسرح الأحداث حية نشطة مرة أخرى . في هذا العام بدأت كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت بتطبيق نظام المقررات . وكان من ضرورات التطبيق الجيد لهذا النظام أن تتقارب أماكن دراسة البنين والبنات اقتصادا في وقت الطلاب وجهدهم وفي أموال الجامعة . وقد عمدت الكلية إلى تفريغ الدور الأعلى من مبناها في العديلية وتخصيصه لدراسة البنات ، وجعلت فصول دراسة البنين في الدورين الأول والثاني . على أن هذا الاجراء الاحترازي لم يرض معارضي الاختلاط فعمدوا إلى فتح نيرانهم على الجامعة من جديد . وعادت الحملة كسابق عهدها عنيفة شرسة ، وعاد معارضوا الاختلاط إلى أسلحتهم القديمة يشحذونها متسائلين كما فعلوا أو مرة « إلى متى نسير في ركاب الغرب ونقلدهم في كل أخطائهم ومعاصيهم وانحطاط أخلاقهم[٩] ؟ » . كذلك ذهب مناوئوا

(٩) أحمد محمد — جريدة السياسة — الاختلاط .. كيف نطبق ما يعاني منه الغرب ، ص ٥ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢ .

الاختلاط إلى اعتبار منظمي الوضع الجديد « ثعالب ماكره » تخطط وتطبق نظام الاختلاط في الجامعة » ، مستخلصين في النهاية أن ... « الاختلاط فساد لا محالة ولن يعود علينا إلا بالضرر ولن يستفيد أحد من هذا الاختلاط إلا أعداؤنا الذين يتربصون بنا ويديرون علينا الدوائر ويحاولون ويبذلون أقصى مجهوداتهم لهدم الشباب معنويا وجسمانيا[10] » .

إزاء هذه الهجمة الجديدة على الجامعة وعلى علمية التجديد فيها من خلال الأخذ بنظام المقررات اضطر وزير التربية بالوكالة السيد حمد العيّار إلى إصدار بيان رسمي موضوعي حول التحولات الأكاديمية الجديدة في الجامعة وما أملته من ضرورات التغيير في الوضع الدراسي وجمع أماكن دراسة الطلاب والطالبات في مبنى واحد هو مبنى كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في العديلية . وقد أوضح البيان أن هذا الموضوع قد درس (في مجلس الجامعة ومجلس الوزراء ورؤى أن يسمح بأن تكون دراسة طالبات التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في العام الدارسي ٧٤/٧٣ في مبنى كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بالعديلية في قاعات منفصلة وأن يخصص لهن مرافق مستقلة) . وقد ختم الوزير بيانه مؤكدا أنه « في محراب العلم وتحت إشراف الأساتذة والمربين والمشرفة الاجتماعية فليس هناك ما يخل بالسلوك العام وهو الأمر الذي تحرص عليه الجامعة كل الحرص[11] » .

لقد تزامن بيان وزير التربية بالوكالة مع نشر حوار مع وزير التربية السيد جاسم المرزوق في عدد اكتوبر ١٩٧٣ من مجلة (العربي) اتخذ فيه من

---

(١٠) وليد الوهيب ـــ الاختلاط في كلية التجارة ـــ جريدة السياسة بتاريخ ١٩٧٣/٩/٢٨ ص ٥

(١١) مجلة الاتحاد ـــ العدد ٦٢/٦١ ، أكتوبر/نوفمبر ١٩٧٣ ص ٩ـــ١٠

الاختلاط موقفا حرا قرر فيه ابتداءا « أننا لم نعارض في اختلاط بناتنا الجامعيات بزملائهن في غير جامعة الكويت . هناك كما تعلمون أعداد كبيرة من الفتيات الكويتيات اللواتي يتلقين علومهن في جامعات يجلس فيها الشاب بجوار الفتاة ولدينا على سبيل المثال ثلاثمائة طالبة كويتية يدرسن في جامعات مصر العربية وهي جامعات مختلطة ولا نرى غضاضة في ذلك وقد كانت بناتنا دائما محل ثقتنا نظرا لما يتحلين به من مستوى عالٍ من الخلق الكريم والوقار والحشمة ونحن نعتز بهن ونفخر . أننا ننوي أن نفتتح كلية الطب بجامعة الكويت في عام ١٩٧٦ وستكون الدراسة فيها مختلطة لمن يشاء » .

من هذه التوطئة المشجعة نحو الاختلاط والمنفتحه عليه ... تقدم وزير التربية ليعلن « أن الاختلاط في جامعة الكويت هو محل دراسة جادة الآن » . ثم ذهب وزير التربية يعزز رأيه في الاختلاط من الناحية الاجتماعيه والاخلاقية لأن « الاختلاط في الجامعة يزيل الشعور بعدم الثقة بين الرجل والمرأة » .

لقد جاء البيان الرسمي وتصريح وزير التربية ليكشفا عن تحول جذري في الموقف الحكومي من موضوع الاختلاط . ولكن كل هذه التطمينات والتأكيدات الرسميه بسلامة هذا التحول من الناحيتين الأخلاقية والاجتماعيه لم تخفف من غضب معارضي الاختلاط والمعترضين على تجربة الجامعة الجديدة لأنهم لم يقبلوا ـــ عجزا أو عنتا ـــ وجهة النظر التربوية التي جعلت من التراتيب الجديدة ضرورات تربوية لعملية التطوير الجامعي في الكويت فراحوا يثيرون في وجه الجامعة ما يستطيعون إثارته من غبار حتى واتتهم الفرصة الكبرى في شهر حزيران (يونيه) في عام ١٩٧٤ حينما

عرضت ميزانية الجامعة على مجلس الأمة وتراءت ساعة الانتقام قريبة وناضجة في جلسة المجلس ليوم ١٩٧٤/٦/٢٢ .

— ٥ —

عندما افتتح رئيس المجلس الجلسة بدا معارضوا الاختلاط وكأنهم يسابقون بعضهم بعضا إلى بدء الهجوم على الجامعة . فعندما أعطيت الكلمة للنائب السيد يوسف الرفاعي اغتصبها منه النائب محمد البراك من دون مقدمات ليعلن أن « المادة العاشرة من الدستور تنص على رعاية النشء ، والحكومة لابد أن تتعهد الآن بمنع الاختلاط في الجامعة وإلا لن نوافق على الميزانية » . وبعد أن استعاد النائب الرفاعي حق الكلام بدأ حملته على الجامعة بداية منظمة أفرغ فيها كل ما هو معروف عنه من ذكاء التصرف بالألفاظ والتعابير وتوجيهها الوجهة التي يريد . بدأ النائب الرفاعي بالتأطير لهجومه بإطار قرآني جميل وأن يكن بعيد الصلة أو مبتوتها بقضية الاختلاط فتلى على أسماع الأعضاء والحضور من سورة (الحشر) قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون . ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم ، أولئك هم الفاسقون . لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ، أصحاب الجنة هم الفائزون » . وهكذا اتخذ النائب الرفاعي من مخالفة الآخرين له في رأيه بالاختلاط مدخلا إلى رميهم بالفسق ونسيان الله ، وتخويفهم من عذاب النار . وعلى الرغم من بعد النص القرآني الكريم عن مسألة الدراسة المشتركة إلا أن النائب الرفاعي تأوّله تأويلا بعيدا ليربطه بها أو ليربطها به . وبعد أن رسم (دائرة التهمة) راح يتحرك فيها بلباقة معهودة منه محببة إلى

السامعين وإن لم تكن مقنعة دائما . وكان أول ما قرره هنا هو « أن ما حصل في الجامعة خلال العام الحالي من إجراء تعسفي قهري بفرض الاختلاط لايقره الدين ولا العرف ولا الديمقراطية » دون أن يقرن قوله هذا ببينة واحدة تثبت مخالفة الدين والعرف والديمقراطية للدراسة المشتركه . بعد ذلك واصل هجومه التكتيكي بدفقة عاطفية ساحرة اللفظ حلوة الرنين ... « سعادة الرئيس : الشعب يريد العلم ولكن الحكومة بفرض الاختلاط تساومه وتحد من إرادته وكأنها تقول : خذوا العلم مع الاختلاط والشعب يريده صفاء بلا كدر وتريده الحكومة والمشرفون على الجامعة ملوثا .... نريده جدا ويريدونه هزلا ولهوا ولعبا . إن البنات في الجامعة من كويتيات وغير كويتيات هن بناتنا وأمانة في أعناقنا لأن أعراض المسلمين واحدة وحيث أن أولياء أمور الطالبات المغتربات موجودون خارج الكويت فإننا حكومة وشعبا مسؤولون عن حمايتهن وعن كرامتهن وسمعتهن وتلقينهن العلم والفضيلة[١٢] » .

بعد ذلك خلص النائب الرفاعي إلى تشخيص الدوافع ــ وفق اجتهاده وتفسيره ــ وراء الأخذ بنظام المقررات فأدهش الجامعيين بجزمه أن الغرض من تطبيق نظام المقررات هو(١) إبعاد الطالبات المتدينات أو بنات المتدينين عن الجامعة وحرمانهن من التعليم أو القبول بالأمر الواقع (٢) إبعاد العناصر المخلصة والمنتجة من الأساتذة والمدرسين وغيرهم ممن لا يقتنعون بهذا النظام[١٣] . وفي فورة غضبه على نظام المقررات والدراسة

(١٢) جريدة السياسة ــ العدد ٢١٥٤ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٣ ص ٢

(١٣) المرجع السابق نفسه .

المشتركة ساق النائب الرفاعي إلى طالبات كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية كلمات كادت تشعل فتنة داخل مجلس الأمة عندما قال « لقد ترتب على تطبيق الاختلاط والنظام الأمريكي » ... « استدعاء مغنين أمريكان ورحلات مختلطة وملصقات فاجرة على الحيطان وتجوّل الأولاد والبنات متشابكي الأيدي داخل الكلية المختلطة وخارجها في حي العديلية والمعلوم أن الفساد يبدأ بزرع عنصر فاسد في مؤسسة ثم يتوالى ويتكاثر ويستشري وينتشر[١٤] » .

عندما قرعت كلمات (الفجور) و (زرع الفساد) آذان أعضاء المجلس ثارت غيرة عدد من النواب على بنات الجامعة فتصدى النائب علي المواش للرفاعي محتجا بأن « البنات في الجامعة بناتنا ولا يجوز قذفهن بكلام غير لائق[١٥] » . وتنبه كلمة (القذف) النائب الرفاعي فيستنجد بزميله النائب علي الفضالة ليستشهده على واقعة (تشابك الأيدي في العديلية) فيقف النائب الفضالة لينطق جملة واحدة ثم يجلس ...

ــ نعم شفتهم متشابكي الأيدي[١٦] .

وتجرى جولة من التراشق بالاتهامات بين النواب البراك والمواش والرفاعي يقوم بعدها السيد الرفاعي باستخلاصاته النهائية فلم ير فيما كان يقع في الجامعة من عمليات الاصلاح الأكاديمي إلا أن « جنود وكتائب التدمير والإفساد الإجتماعي بدأت هجومها على الكويت وهي تهدف في مخططاتها

---

(١٤) المرجع السابق نفسه

(١٥) المرجع السابق نفسه

(١٦) المرجع السابق نفسه

الماسونية والصهيونية والصليبية إلى جعل الكويت البديلة لبيروت ولبنان بعد أن انكشف دور بيروت والجامعة الأمريكية في المنطقة وهي تبدأ بأحداث زلازل وتفجيرات داخل البناء الاجتماعي السليم لنسفه وتغييره وزرع قيم جديدة مستوردة لمجتمع مريض جديد ، ومظاهر الاحتلال والاختلال الإجتماعي ووسائله بدأت في العمل تحت نظر الحكومة وسمعها ورضاها وتشجيعها ... وهي الفندقة ... الخمور ... الرقص ... حياة الليل ... المواسم الترفيهية ... الإعلام الفاسد .... التعليم المختلط[١٧] » .

بعد هذا قطع النائب الرفاعي بأن أنصار الاختلاط هم وراء ذلك كله لأنهم « يريدون للجامعة أن يكون دورها هو تبرير هذه الصرعات والإباحيات وإعطاءها الغطاء الجوي وفلسفتها وإظهارها بمظهر علمي تقدمي مستوحى من روح العصر والنظريات الإباحية السائدة في العالم المرهق خلقيا وذهنيا بفعل الماسونية والتخريب العالمي[١٨] » .

لقد كان هذا الربط بين الاختلاط وبين « الخمور والرقص وحياة الليل » أمرا محزنا كما كان بعيدا عن واقع الأشياء . على أن أعضاء آخرين في مجلس الأمه حاولوا أن يبزوا النائب الرفاعي في موقفه الإتهامي فذهبوا إلى حيث تكون الأحكام واسعة وقاسية وقابلة للمقاضاة لولا الحصانة البرلمانية . فعندما تكلم في الجلسة نفسها النائب أحمد عابد بدأ أول ما بدأ باتهام الجامعة بانتشار الفساد والانحراف فيها قائلا « لو طبقت أحكام الإسلام لانتهت المفاسد في الجامعة ولكن الانحراف سببه عدم تطبيق النظام

---

(١٧) المرجع السابق نفسه

(١٨) المرجع السابق ص ٣

الإسلامي ... لا يجب وضع النار بجانب البنزين فليس هناك ما يمنع حالياً من جلوس الطلبة والطالبات في المكتبة وفي الكافيتريا بالجامعة ... الشعب الكويتي عربي وغيور على دينه وأخلاقه ولا تنطلي عليه هذه الأراجيف والشعب سوف يستمر في النضال ضد الاختلاط .... الاغتصاب والاختطاف والأعمال الجنسية موجودة في الجامعات المختلطة في الخارج وضاقت المستشفيات من استيعاب اللقطاء[19] » . وذهب النائب فلاح الحجرف إلى القول بأن « .. مستقبل الشباب معلق في رقبة الحكومة ولا بد من وجود العناصر الصالحة في هيئة التدريس لتنشئة الشباب تنشئةً طيبه وفشل الاختلاط معروف حتى في أمريكا نفسها ... كل جامعة مختلطة فاسدة ... في الجامعة كل طالب مع طالبة . سمعت أن حد أعضاء الوزارة عضو في الجامعة الأمريكية في بيروت . لا بد من حماية الشباب من تدهور الأخلاق والانحطاط ... وأرفض الميزانية ما لم ينته الاختلاط في الجامعة[20] » .

— ٥ —

أثارت هذه الأحكام التجريحية على الجامعة نخوة عدد غير قليل من أعضاء المجلس فانبروا لتفنيدها والاحتجاج عليها . فالجامعة بعد كل شيء تضم بنات الكويت والعرب المقيمين وشبابهم . وكان النائب يوسف المخلد أول المحتجين فقال « كنت أتمنى أن لا أسمع كلمات خارجة عن العرف إزاء

(١٩)المرجع السابق نفسه

(٢٠)المرجع السابق نفسه

جامعتنا الفتية فهي عماد هذا المجتمع وهي بناتنا وأولادنا وما سجل اليوم هو كلمات قاسية في حق الجامعة واذا كانت هذه الكلمات صحيحة فإنا أول من يسحب إبنته من الجامعة[٢١] » . وذهب النائب جاسم إسماعيل ــ في معرض شجبه للتجريح في الجامعة وشبابها ــ إلى تساؤل العارفين .. « هل الجامعة مكان لإفساد الشباب ؟ وهل هي التي تفشي الفساد وتخرب الأخلاق ؟ ثم أجاب بالنفي .. « الجامعة هي منار الخلق وبناء جيل يخدم هذا المجتمع على أسس راسخة والجامعة ليست خلوة أو كازينو ... فهذا تصور خاطيء من البعض وما دار هو إهانة لقدسية الجامعة ... وأصحاب العقد والتصورات لا يمكن فرض رأيهم على أولادنا وهم القاعدة الصلبة وتصوير شبابنا أنهم خاضعون للغرائز والمجون تصور غير صحيح وتجريح غير مقبول لشبابنا . المسؤولية أولا على البيت قبل أن تكون مسؤولية الجامعة[٢٢] » .

أما النائب سامي المنيس فقد فنّد استشهاد خصوم الاختلاط به على وجود الاختلاط وتشابك الأيدي في الجامعة مقررا أنه لم ير شيئا مما ذكروه وكل ما رآه هو وجود « فصول متباعدة بين الدارسين والدراسات وإن كان هناك تواجد فهو في الحديقة والكافيتريا » . ثم ذكّر النائب المنيّس زملاءه بحقيقة إجتماعيه تربوية مهمة وهي أن الفساد والانحراف لا يأتيان إلا عندما يضعف الانسان ولا يقدِّر مسؤولية عمله ويجهلها فهنا يكون الانحراف . أما العلم فيدعو للمحافظة . إن الانحلال الخلقي يأتي بين عناصر

---

(٢١) المرجع السابق نفسه

(٢٢) المرجع السابق نفسه

لا تقدر المسؤولية . جيلنا استطاع رفع إسم هذا البلد بشرفهم حتى في أوربا نفسها من خلال تربية البيت والتمسك بالاخلاق ... البيت هو أساس الفضيلة ولا يستطيع أحد الانحراف وبيته نظيف ... والعلم تحصين للأخلاق[٢٣] » .

وزير التربية كان موقفه في هذه الجلسة (أصوليا) لزم حدود المبررات الموضوعية للأخذ بنظام المقررات وما جلبه هذا النظام معه من ضرورات جمع الدارسين والدارسات في مبنى واحد . وبقدر تعلق الأمر بالاختلاط ونظام المقررات .... تكلم الوزير مرتين ، مرة عقب فيها على هجوم النائب الرفاعي مبينا أن نظام المقررات طبق منذ العام الدراسي ٧٣/٧٢ ... « وهو ليس نظاما أمريكيا بل بدأ أول ما بدأ بحلقات دراسية في الأزهر ولا علاقة له بالاختلاط أو أمريكا بل يمكن تطبيقه في أي مكان حيث يأخذ الطالب ما يشاء من الدراسة ... والمبنى المخصص لكلية التجارة الدور العلوي للبنات منفصلين والسفلي للأولاد والوسط للخدمات والمدرسين ، وهذا الكلام والتجريح في جامعة الكويت وتقليل قيمتها لا يجوز وأمامي منشور وُزِّعَ الآن وصف الجامعة بأوصاف لا تصل لها ملاهي باريس . هذا حَطٌّ في بناتنا وهن على مستوى عال من العلم والخلق وهن أرفع من هذه التصرفات والانحرافات ، أرجو ألا نسيء للجامعة ولبناتنا ، لدينا أكثر من ٣٠٠ طالبة كويتيه يدرسن في جامعات مختلطة بالخارج ولم يثر حولهن مايثار حول كلية التجارة ، ورجائي معالجة الموضوع بحكمة دون مس بالجامعة وطلبتها وطالباتها[٢٤] .. » .

---

(٢٣) المرجع السابق نفسه

(٢٤) المرجع السابق نفسه ص ٢

وفي المرة الثانية عقب الوزير على تجريحات النائب أحمد عابد مشيرا إلى أن « عدد الطالبات بالكويت يفوق عدد الطلبة وكلية التجارة عندما طبقت نظام المقررات اعتمدت على استاذ يرعى مجموعة صغيرة وعندنا نظام التسجيل لكل ما يعده الطالب من دراسات يحتاج لكفاءات متخصصه من الأساتذه فالمكان الحالي لكلية البنات ضيق جدا وعندنا دور كامل خال في كلية التجارة والنظام استدعى وجود البنات في الدور العلوي والطلبة في الدور السفلي[٢٥] » .

مع اختتام جلسة مجلس الأمة ليوم الثاني والعشرين من حزيران (يونيه) ١٩٧٤ وإقرار ميزانية الجامعة والاقرار الضمني لنظام المقررات أخذ اللغط حول الاختلاط يموت تدريجيا . ومع بدء العام الدراسي ٧٦/٧٥ تم تعميم نظام المقررات على الجامعة بأسرها وأصبحت الدراسة المشتركة نوعا من أنواع الضرورة الموضوعية . بل إن بعض الكليات الجديده في الجامعة (الطب والهندسة) أعلن عند قيامها أنها ستكون كليات مختلطة تفاديا للتكاليف المالية الباهظة التي كانت ستترتب على عدم الأخذ بالاختلاط في هذه الكليات ولعدم جدوى الفصل بين الطالبات والطلاب علميا وفنيا وقد أقبل البنون والبنات يتنافسون على الدخول في هذه الكليات ولم يسمع أن أحدا منع أبناءه أو بناته من الانتساب إليها بسبب الاختلاط فيها .

حقا ....

عندما يحين الوقت المناسب لإنصاف تطبيق نظام المقررات في جامعة الكويت وتبين دوره كقوة تربوية رئيسة من قوى التغيير الاجتماعي في

---

(٢٥) المرجع السابق نفسه

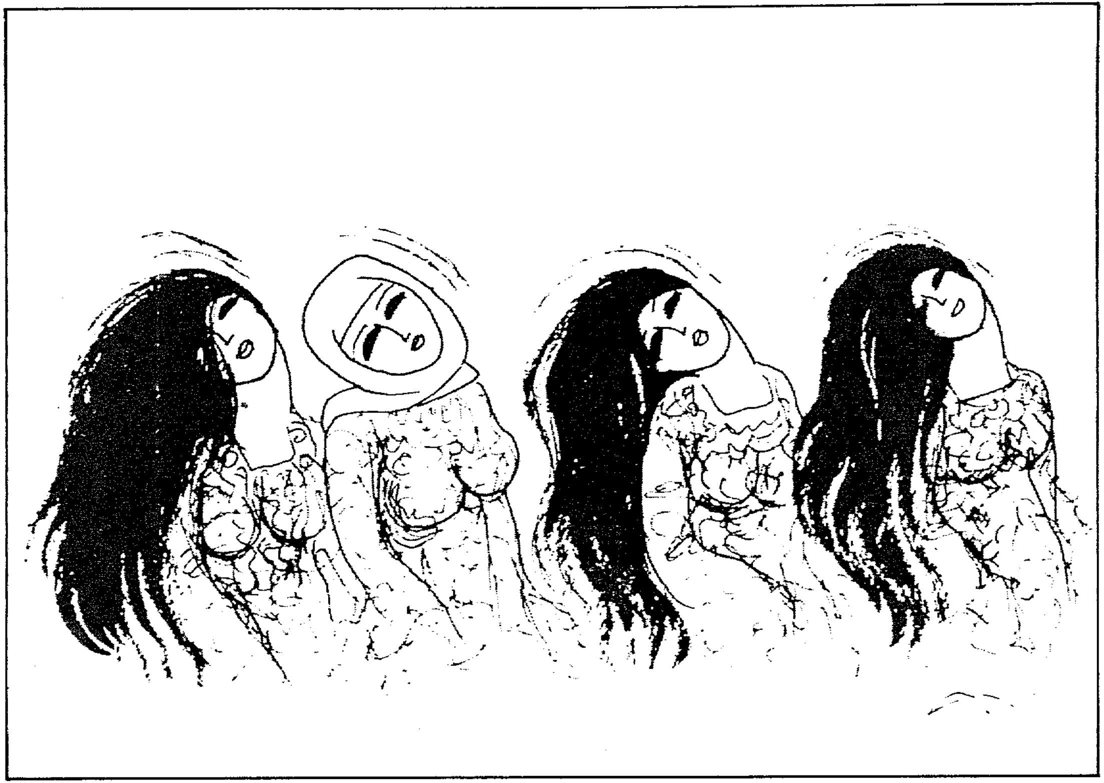
المجتمع الكويتي فإن أول ماسيسجل له بالحمد أنه أعاد إلى الناس ثقتهم بأنفسهم وأنهى وَهَمَ الخوف من الدراسة المشتركة والتطيّر منها ، وسيقال عنه يومئذ أنه نشر في الوسط الجامعي حسن النية وألغى مناخات الاتهام والتشكيك بأخلاق الشباب الجامعي كما أنه أثار الجانب المرح من الحياة الجامعية وجعل من حسّ النكته أداة من أدوات التعامل مع الواقع أو أداة لتفنيد (المكابرة) في التعامل مع الواقع . وكان في المعالجات الضاحكة للحياة الجديدة في الجامعة إلهامات مبهجة للفنانين التشكيليين بصورة خاصة كما تجسد ذلك النماذج الكاريكاتوريه التالية التي ظهرت في جريدة (السياسة) الكويتية يوم ١٩٧٧/١١/٤ .



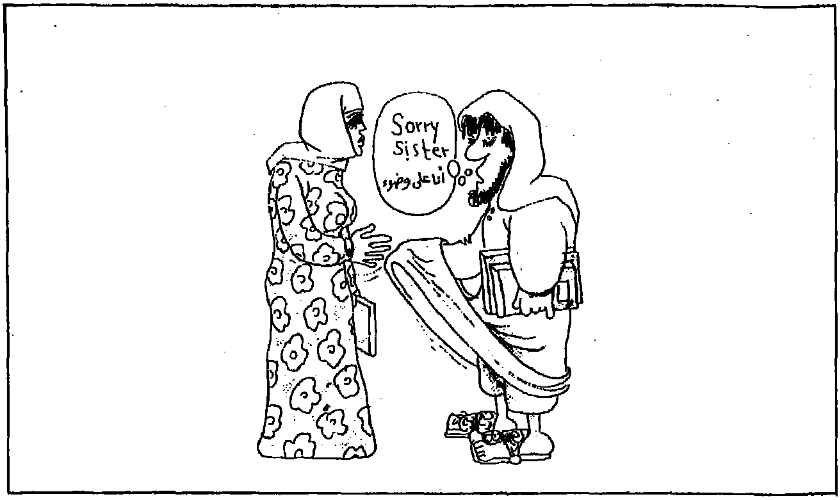
جريدة السياسة الجمعة ١٩٧٧/١١/٤



جريدة السياسة الجمعة ١٩٧٧/١١/٤



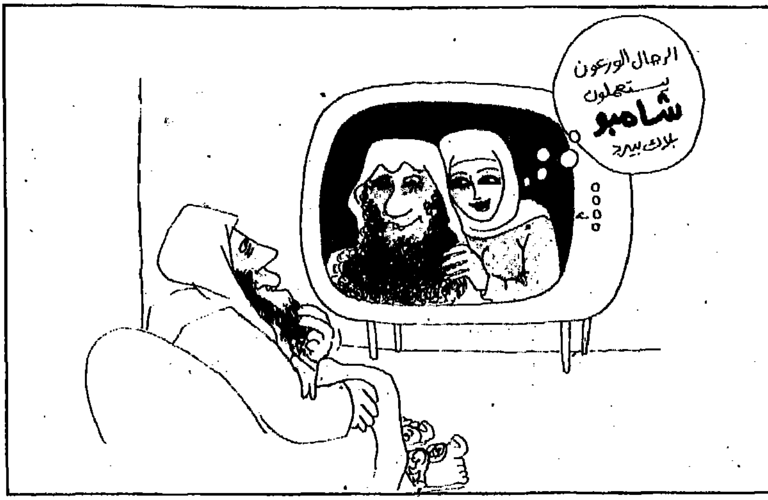
جريدة السياسة   الجمعة ١٩٧٧/١١/٤



جريدة السياسة الجمعة ١٩٧٧/١١/٤



جريدة السياسة الجمعة ١٩٧٧/١١/٤



جريدة السياسة   الجمعة ٤/١١/١٩٧٧



جريدة السياسة   الجمعة ٤/١١/١٩٧٧



جريدة السياسة   الجمعة ١٩٧٧/١١/٤

الفصل العاشر

في النهاية .... لم يصحّ إلا الصحيح

— ١ —

اليوم ... أثني عشر عاما بعد معركة الاختلاط ، جامعة الكويت جامعة مختلطة . ولم يبق من « عدم الاختلاط » إلا شريحة ضئيلة من الدروس تعطى في « مبنى » إسمه كلية البنات في كيفان . حتى إسم « كلية البنات » فَقَدَ معناه وأول من يقر هذه الحقيقة عميدة كلية البنات الدكتورة أمل العذبي الصباح فقد صرحت لجريدة (الوطن) في عددها الصادر يوم ١٩٨٢/١٠/١١ بأن جميع كليات الجامعة مختلطة فيها الطالبة والطالب ، « وإن المنع الذي يطبق في كلية البنات في رأيي نتيجة لتسمية الكلية بكلية البنات الجامعية فقط فمعظم طالباتها يحضرن محاضرات مشتركة في كلية الآداب بحيث إنني أثناء التسجيل كنت ألمس في القاعة شكاوىٰ عديدة من الطلبة الذين ليس لهم مكان في المحاضرات التي تعطى في الشويخ للطلبة » .
فوق هذا ..... إن الدكتورة العميدة وجدت حتى التمسك بمنع الطلاب من دخول كلية البنات يكاد يكون متعذرا . فقالت في تصريحها المشار إليه أنه « قد تبين لي أن تطبيق المنع صعب لأن معظم الأقسام العلمية في كلية

الآداب تفتح أبواب معظم مقرراتها في كلية البنات لأن البنات يشكلن الأغلبية في الكلية ويحدث أن بعض الطلبة يحتاجون ماده أو أكثر ليتخرجوا ولا بد أن نسمح لهم بحضور محاضرات تلك المواد في كلية البنات وإلا تأخر موعد تخرجهم » . وبهذا يكون واقع جديد قد ولد في جامعة الكويت رغم كل محاولات الاجهاض عبر عقد كامل من الزمان كان يمكن أن يكون أغنى عطاءاً وأطيب ثمرا لو لم تشغل الجامعة خلاله بهذه وغيرها من المعارك الجانبية . فهل كان عبثا كل هذا الذي وقع ؟ وهل ضاعت الجراحات النفسية التي فتحتها معركة الاختلاط هدرا ؟ وهل ذهبت كل جهود النقض والإبرام بين الأطراف المتخاصمة حول الاختلاط بدداً ؟ وهل تبدد من عمر الجامعة عقد كامل ويزيد في معركة لا معنى لها ؟

— ٢ —

الجواب على الأسئلة المتقدمة كلها بالنفي قطعا . فالذي وقع لم يكن عبثا . كانت له أسبابه الموضوعية الناجمة عن صراع المتغيرات الاجتماعية التي مثّلها وتكلم بإسمها كل من الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وجمعية الإصلاح الإجتماعي . بل هو كان ينبغي أن يقع لتشق الجامعة طريقها إلى الدراسة المشتركة على ضوء صراع الآراء والمعتقدات والمواقف وليكشف كل الفرقاء الداخلين في هذا الصراع أوراقهم ولترسم حدود تلك الآراء والمعتقدات والمواقف واضحة تشخص لكل ذي بصر وبصيرة . وقد أثبتت الجامعة جدارتها لمعاناة عملية المخاض فلم تكتمها ولم تكبتها ، بل هي مدت لها في حبال الصول والجول حتى بلغت مداها الذي ليس بعده مدى ، وتجلت مكنونات الأفئدة وما تخفي السرائر ، وعرف الكويتيون قياداتهم

الفكرية والسياسية وتبينوا خصائص منطق كل منها ودوافع سلوكه ونظام تفكيره وميزوا تمييزا قويا جليا بين من يتخذون من الخوف والطيرة وسوء الظن والتهمة سبيلا إلى محاولة التأثير في السلوك الوطني العام ، وبين الآخرين الذين يمشون في نور الشمس مرفوعي الرؤوس ممتلئي الأفئدة بالثقة بأنسانية الانسان ..... يتعاملون مع حقائق الأشياء وتحولات التاريخ بشجاعة وواقعية وبصدق وأمانة . لو لم تقع معركة الاختلاط لما أتيح لشعب الكويت أن يكسب هذه المعرفة الثمينة . والجراحات النفسية التي فتحتها معركة الاختلاط جعلت الجيل الجديد ينضج من خلال المعاناة وجعلته يخرج منها وهو أرهف حسا بواقع الأمور من حوله وأشد وعيا لينابيع الطهر في وجوده . وجهود النقض والابرام بين الأطراف المتخاصمة لم تذهب بددا هي الأخرى . فبعد أن نزلت الموجة من ذروتها إلى قرارتها .... تبين للناس أن أخلاق بناتهم وأبنائهم ليست من الوهن أو الركّة بحيث يتهددها محض جلوسهم مجتمعين على مقاعد العلم وفي ظلال محاربيه وبين أيدي سَدَنَتِهِ .... أساتذه الجامعة ومسؤوليها .

المعركة التي أكلت من عمر الجامعة عقدا كاملا ويزيد لم تكن إذن معركة بلا معنى لأن المجتمع الكويتي يعرف اليوم عن صدق خبرة وجلاء معاينة ..... مع من كان الحق ومع من دار الحق .. ومن هم الذين كانوا يقفون على مشارف حركة التاريخ يستطلعون المستقبل ويجاهدون أن يكونوا في ركابه لأن هذا هو قدر شعبهم ومصيره وخياره الوحيد من أجل البقاء والتقدم والاستعصام من عقابيل السقوط من حركة التاريخ . ولعل الدرس الأكبر الذي يمكن ــ أو ينبغي ــ الخروج به من هذه التجربة ــ كويتيا وخليجيا ــ أن الوقوف ضد حركة التبدل الاجتماعي هو جهد باطل وطاقة

مبددة ووقت مهدور ، وهو في مجمله عملية تعويق باهظة الكلفة في حياة الشعوب لأن التاريخ لا يرفق بالذين يرفضون الصعود في معارج القوة الذاتية ويتنكبون عنها إلى مهاوي الضعف . وفوق هذا وأهمُّ منه كله أنّ هذه المعركة التي أكلت من عمر الجامعة عقدا كاملا ويزيد يسّرت لمجتمع الكويت اختيارا حضاريا أصيلا .... اختيار التمسك بعروة الحرية الوثقى . وكان للدولة .... دولة الكويت قبل غيرها شرف هذا الاستمساك بعروة الحرية والأذن للقوى الاجتماعية يمينها ويسارها أن تجرب حظها وأن تأخذ نصيبها غير منقوص في إرادة التعبير عن الذات ، فخلّت الساحة مفتوحة لها تكر وتفر ..... تنتصر وتنهزم حتى أدرك الشوط مداه وبلغ الكتاب أجله وتحولت جامعة الكويت إلى جامعة مختلطة يعمر قلوب أبنائها وبناتها أجمعين نور اليقين بالذات ويملأ أفئدتهم فيض دفّاق من احترام الذات والاعتزاز بالشرف الشخصي .

— ٢ —

هل كان الثمن باهظا لهذا كله ؟ نعم من دون ريب . ولكن كما في كل ضرورات التحولات الاجتماعية الكبرى ... عِظَمُ المثوبة يتناسب أطرادا مع حجم التضحية . والمثوبة الكبرى التي جناها الكويت من معركة الاختلاط هي الوعي الوطني العام بأن الدراسة المشتركة على مقاعد العلم وفي حرم الجامعة حاشاها أن تكون مأتى النتاج الخبيث مما أريد منه رمى الجامعة بـ (الانحلال) و (التفسخ) كما أرجف المرجفون عشية الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩٧١ وما بعده . النقيض المحض هو الذي مكث في الأرض آخر المطاف لأنه ما ينفع الناس ... وهذا هو الواقع الجديد في الجامعة الآن

حيث تتحرك زمر الشباب من البنين والبنات في حرم الجامعة معتدةً بشرفها مزهوة بنقائها . وحسب المرء برهانا على مصداقية هذا الواقع وأصالته أنه شرع يستقطب إسنادا وقبولًا واسعين على كل الأصعدة الاجتماعية . بعض هذا الرضا والاسناد جاء مغلّفاً في طيلسان « إجماع الصمت » ، وبعضه جاء مرفوعا بصوت عال واضح وصريح لا لبس ولا إبهام فيه كما وقع في يوم ١٩٨٢/٦/٢٦ حينما نقلت جريدة (الوطن) وصحف كويتيه أخرى حديثا موسعا مع وزير الدفاع **الشيخ سالم صباح السالم** كرّس قسما مهما منه لمسألة الاختلاط في الجامعة . بدأ وزير الدفاع بتناول القضية تناولا تحليليا دقيقا ملاحظا « أن المشكلة ليست في الاختلاط بل في المخاوف والمضاعفات التي يتصور أناس وقوعها كنتيجة للاختلاط ومن هنا علينا أن نواجه لبَّ المشكلة وليس فقط الاكتفاء بالتعرض إلى ظاهرها .

ولا شك أن الوقاية خير من العلاج وأن الدين الحنيف دعانا إلى الأخذ بكل أسباب الحذر وأن لابد من التركيز على التوعية للعمل بآداب السلوك الاسلامي القائم على الاحترام والكرامة ومراعاه حقوق الآخرين والالتزام بالواجب في حفظ الحرمات وغض البصر وخاصة بالنسبة للشباب وأرى أن يكون تعرضنا للقضية بصورة موضوعية ومنطقية أملا في الوصول إلى الهدف من إثارتها ومعالجتها بصورة ايجابية واعية ».

بعد ذلك عرّج **الشيخ سالم** على الجانب الواقعي من القضية فقرر « أن الاختلاط موجود فعلا في المجتمع .. وفي الجامعة .. في ساحاتها وممراتها . فهل لو أخذنا بمنطق الفصل والعزل منعا له ..... هل يعني هذا ازدواجية الانشاء لكل هذه المرافق .. أي إعداد جامعات خاصة للطالبات ؟ ثم ماذا

بعد التخرج ؟ هل ستعمل الخريجات في مجتمعات نسوية خاصة أو سيختلط عملهن بحكم الواقع والضرورة والمصلحة مع أخيهن المؤمن في الحياة العامة ؟ » . ثم قدم وزير الدفاع السند الديني لضرورة الاختلاط في الحياة موجها الاهتمام إلى أنه « من الناحية الاسلامية والتاريخية نرى الاختلاط في الطواف والسعي وفي الصلاة في بيت الله الحرام وفي كل مناسك الحج وفي المعارك مع الرسول عليه الصلاة والسلام حاربت المرأة إلى جانب الرجل كما أوردت السيرة في معارك كثيرة أولها معركة أحد وخرجت المرأة مع الرجل تجاهد في سبيل الله بالمساهمة في تلبية خدمات المعركة لهم ولم تكن قضية الاختلاط والحجاب مشكلة بل جاوزت القضية الكبرى كل تلك الأمور ... وذلك لوجود الحصانة الدينية والأخلاقية المانعة من أي خوف أو خطر » .

ثم لم يغفل وزير الدفاع التحذير من أن محاولات الفصل بين الظاهرة الاجتماعية الجديدة (الاختلاط) وبين تحويلها إلى سلوك ممارس « يعني التشكيك في مناعة القاعدة السلوكية في الأسرة أو الاعتراف بالشكوك في قدرة أبنائنا وبناتنا على الالتزام بآداب السلوك والدين والكرامة بينهم مما يثير أو يترك عقدا وآثارا عميقة في نفس الطالب والطالبة ... إذ سيكون التركيز على عدم الاختلاط إنما يعني سلفا ... منعهم أو الخوف من سوء تصرفهم وهذا يتنافى مع واجب البناء التربوي الذي ننشده لهم ... لتكون تربيتهم وتثقيفهم على ضوء الاسلام الحنيف وعلى الأخذ بالأخلاقيات التطبيقية بحسن المعاملة والاحترام ... والكرامة وغض البصر وأدب الحديث وعدم الاعتداء بالالفاظ المؤذية وما إلى ذلك من مثل عليا » .

عندما قرأ الناس هذه الطروحات الموضوعية الجسورة **لوزير الدفاع** ... كان التساؤل العفوي الذي قفز على الألسن ... ترى كيف كان حال جامعة الكويت سيكون اليوم لو أن منطقا كمنطق السيد الوزير حكم مسيرة الأحداث عام ١٩٧١ ؟

عموما ....

المثل الشعبي الكويتي يقول « ما يصح إلا الصحيح » . وهذا ما تحقق في النهاية . لم يصح إلا الصحيح وصارت جامعة الكويت جامعة مختلطة بكل ما يحمله الاختلاط من الثقة بالذات ... واحترام النفس ..... وما أصدق ما تنبض به ضمائر الشعوب .

شركة الربيعان للنشر والتوزيع
ص.ب : ٢٥٤٠١ ـ صفاة ـ الكويت
تلفون : ٢٤٤٩٩٩٨ ـ برقيا ربيعبوك
840950